بدائل بيسان

نشرة تنموية خاصة يصدرها مركز بيسان للبحوث والإنماء

شبـــاط ٢٠١٠

في هذا العدد...

- المناطق الصناعية المشتركة تنمية ... أم مزيداً من الإلحاق باقتصاد الاحتلال؟!! ..... (١)
- برامج ومشاريع تنموية: بناء وتفعيل المنظمات القاعدية... مهمة تنموية تستدعي تضافر الجهود ..... (٨)
- مفهوم النقد في السياق الفلسطيني ..... (١٠)
- العدادات مسبقة الدفع تثير جدلاً في الشارع الفلسطيني ... (١٢)
- Palestinian Development among Sovereignty and Dependency: Industrial Zones as a Model. .....(16)

المناطق الصناعية المشتركة تنمية ... أم مزيد من الإلحاق باقتصاد الاحتلال؟!!

- مركز بيسان للبحوث والإنماء: المناطق الصناعية المشتركة تعبير أخر لغياب التنمية وتعزيز حالة الإلحاق والتبعية لاقتصاد الاحتلال.
- الحملة الشعبية لمقاومة الجدار: المناطق الصناعية خيار اقتصادي لجعل المعازل ونظام الابرتهايد قابل للحياة .....
- لجان العمل الزراعي: تعزيز القوة الرأسمالية وفق أهداف سياسية تمكن المنتج الإسرائيلي من غزو الأسواق العربية .....
- جبهة العمل النقابي التقدمية: الهدف ليس البحث عن حلول لمشكلة البطالة بل توفير الأيدي العاملة الرخيصة لصناعات الاحتلال .....

خلال ورشة عمل موسعة في البيرة بدعوة من مركز بيسان للبحوث والإنماء، الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، جبهة العمل النقابي التقدمية واتحاد لجان العمل الزراعي. بعنوان "التنمية الفلسطينية بين السيادة والتبعية: المناطق الصناعية نموذجاً". قدمت خلالها العديد من أوراق العمل النقدية التي تناولت الموضوع من جوانب مختلفة.

أشار إياد الرياحي من مركز بيسان للبحوث والإنماء في الورقة التي كانت بعنوان "السيادة والتنمية ..... في الحالة الفلسطينية، المناطق الصناعية شكلاً أخر للغياب". أن الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة تبنى على أن التنمية مدخل الدولة، وتحقيق ذلك يبدأ بتطوير أداء القطاع العام، وتعزيز مفهوم الحكم الرشيد، وبناء قاعدة اقتصادية كفيل بتعزيز مطالبة الفلسطينيين بالاستقلال السياسي، فجدل التنمية أو الحكم آخذ بالتنامي في الأوساط الفلسطينية، وإذا كان حدوث تنمية سيؤدي بالضرورة إلى حل سياسي مقبول للفلسطينيين؟ أو إن كان مشروع التنمية هو البديل الفعلي للحل السياسي؟ وهذا الجدل يترافق مع تسارع المقترحات والحلول الاقتصادية مرة لأن الفقر يهدد السلام، ومرة أخرى لرفع تكلفة الصراع، وحتى تكون العودة إليه مكلفة وباهظة الثمن، ومرة ثالثة لأن البحث في الحلول السياسية هو إضاعة للوقت وغير ذي جدوى، لذا يجب التركيز على قضايا التنمية الاقتصادية المشتركة للجانبين بدل إضاعة الوقت في الصراع على الأرض كما يرى وزير الخارجية الياباني الذي تساهم بلاده في تمويل جزء من خطة وادي السلام، وهذا يضع مشروع التنمية أولاً، وبالتالي على الحكم أو الدولة القادمة أن تكون وليدة مشروع التنمية وتتشكل وفقا لاملاءته، هذا أن كان هنالك حاجة فعلية لدولة طالما أن السلطة القائمة بمقدورها أن تؤدي تلك الوظيفة.

في مقابل ذلك لم تتمكن البنية الاقتصادية الخدماتية الآخذة في التوسع في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الحياة إلا بفعل مقولتين أساسيتين: اقتصاد ينمو ويعيش بالحد الأدنى بما يتيحه الاحتلال ويسمح به، والتزام مطلق بالأجندة الاقتصادية الليبرالية التي يقودها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ضمن أجندة وسياسات الليبرالية الجديدة، التي أخذت مساحتها وأتساع حركتها في إطار عام يسمى العولمة. مما ضمن إضافة إلى التزامات سياسية أخرى استمرار تدفق التمويل الخارجي للسلطة الفلسطينية. لكن بقي الاقتصاد الفلسطيني معولم ايدولوجياً من ناحية، ومحاصر في جايتوهات تابعة من ناحيةً أخرى. وإن كان التوجه الرسمي الفلسطيني مخلصاً لمبادئ الليبرالية الجديدة، إلا أن علاقتها بالعولمة الاقتصادية غير مسموح بها إلا عبر إسرائيل التي ما زالت هي المقرر الوحيد بمختلف أشكال علاقات السلطة الاقتصادية بالعالم الخارجي. وليس سراً، أن الاقتصاد الفلسطيني لم يصمد إلا بفعل المعونات الخارجية، التي حالت دون انهياره، حيث واصل الاقتصاد تراجعه خلال السنوات التسع الماضية، وأصبح اختيار الشركات الفلسطينية للسلع التي ستنتجها بغرض التسويق الداخلي والخارجي لا تمليه الاعتبارات الاقتصادية، بل أن ما يحدده هو كلفة تدابير الأمن الإسرائيلية التي يتعين أخذها في الاعتبار.

←

الافتتاحية

نحو فضاء معرفي بحثي جديد

بقلم: فراس جابر*

من المتفق عليه في الأدبيات والمراجع العلمية المختلفة التي تبحث مناهج البحث ضرورة استناد البحث إلى معايير علمية وإجراءات مناسبة لتقصي دقة المعلومات ونتائج البحث. غير أن هذا غالباً ما يتجاهل الواقع المجتمعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع وسياقه، وهذا ما يعرف بتأثير بيئة المكان المبحوث على البحث نفسه، والتأثير هنا المقصود به ليس الانحياز أو تجاهل المعايير العلمية والدقة والموضوعية، بقدر ما هو ربط البحث نفسه بالمجتمع، من خلال خدمة البحث للمجتمع أو للسياق، وبهذا يصبح البحث حالة معرفية علمية تتعاطى إيجاباً مع مجتمع الدراسة من خلال تطوير المحتوى ورفد المجتمع بتوصيات ومعالجات مناسبة للظاهرة.

عند أخذ المجتمع الفلسطيني كحالة تطبيقية لهذا الاتجاه البحثي، نلاحظ أنه تم نشر العديد من الدراسات والبحوث محلياً وإقليمياً وعالمياً حول ظواهر تخص المجتمع الفلسطيني، وراعت المبادئ العلمية في البحث، ولكن أفتقد هذا النوع من البحث المرتبط عضوياً بالظاهرة، بحيث يعمل على تطوير بنية المجتمع من خلال إيجاد حلول خلاقة مفحوصة علمياً وبحثياً. وذلك لما خصوصية المجتمع الفلسطيني من تعرضه لاحتلال استعماري كولونيالي بشع منذ أكثر من ٦٠ عاماً، ونتيجة لهذا تعرضت بنيته الاجتماعية والاقتصادية للتمزق والتشرذم المستمر نتيجة إجراءات الاحتلال المستمرة، يتوجه هنا هذا النوع من البحث في إمكانية تطوير إمكانيات المجتمع للصمود والمقاومة عبر إنتاج معرفة بحثية وعملية قابلة للتطبيق داخل المجتمع الفلسطيني بما يفيد في النهاية المجتمع نفسه، وبما يراكم معرفياً ومنهجياً لهذا النوع من البحث الموجه للتصدي لقضايا المجتمع، وبما يؤسس لمدرسة معرفية وبحثية فلسطينية متطورة وحداثية.

لتطوير هذه المدرسة ينبغي المراكمة في عدة مجالات، المعرفة، الكادر البشري، المؤسسات والمراكز البحثية والجامعات، مع وجود علاقات تشبيكية عضوية تجمع بين هذه العناصر، بحيث تتيح المجال لحالة من التراكم والتطور المرتبط بالتجربة نفسها، وبما يمكن من توثيق التجربة من أجل إتاحة التعلم والتكرار، وعدم القطع معرفياً وتطبيقياً مع هذه التجربة.

تاريخياً نجحت هذه التجربة في سياق الانتفاضة الأولى كتعبير عن حالة الزخم الاجتماعي والجماهيري داخل المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وكتعبير قوي عن حالة الوعي الجمعي للمجتمع آنذاك، وقد تمثلت الحالة الجماهيرية في نشاط اللجان الشعبية والمؤسسات المجتمعية والأطر، وفي العمل التطوعي، واشتراك الجامعات بالزخم الوطني، ومشاركة وقيادة المثقفين والأكاديميين للحركة الجماهيرية، وقد تمخضت هذه الحالة عن إنتاج معرفي ونقدي متماثل مع زخم الحركة، بحيث أصبحت الحركة الجماهيرية الوطنية منتجة لتجربتها من خلال الإنتاج المعرفي والبحثي.

ما الفرق بين المعرفة المقاومة والبحث المقاوم؟

إن مشكلة المرحلة الذهبية (الانتفاضة الأولى) في الإنتاج المعرفي أنها قطعت، أي لم يتم مأسستها بالشكل المطلوب لتصبح منهجاً بحثياً معرفياً مؤسس في

التتمة صفحـ٧ـة

أصدقاء في صراع السوق:

ليس على الفلسطينيين الانشغال كثيراً في الصراع السياسي، فهنالك صراع من نوع أخر يمكن للفلسطينيين والإسرائيليين أن يكونوا حلفاء فيه، فالصراع الحقيقي اليوم هو صراع السوق، ويمكن للفلسطينيين والإسرائيليين أن يحققوا الانتصارات فيه، هذه مقولات يدعمها كل من رجال الأعمال والسياسيين في إسرائيل، ستيف ورثنر أحد اكبر رجال الأعمال في إسرائيل، يعزو كل موضوع الصراع إلى توفير الوظائف، والابتعاد عن المراهنة سواء على الحلول السياسية أو السلطة السياسية، لأن الأخيرة باتت قدراتها محدودة، ورثنر في خطابه في مجلس الشيوخ الأمريكي عام ٢٠٠٢ قال:

"اننا نتحدث عن السلام والاستقرار. الطوائف اليهودية في الأراضي المحتلة والشعب الذي يعيش هناك ليس هم المشكلة، ولا هي من الإسرائيليين والفلسطينيين. المشكلة هي خلق فرص العمل وتوفير الأجور. الحرب القادمة سوف تكون الصناعة في الأسواق، وليس اليهود ضد العرب. الحروب التقليدية شيء من الماضي، وتلك التي لا تزال تجري هي مجرد رواسب من الماضي. الشعب مرة واحدة اعتقد أن السلطة السياسية يمكن أن تحل المشاكل، والآن فهم حدود السلطة".

وكذلك عاموس شبيرا، مدير عام سلكوم. وأليشع يناي، مدير عام موتورولا. الذين أثنوا على شمعون بيرس ومبادراته السياسية والاقتصادية وقالوا أن رجال الأعمال في إسرائيل أقاموا ٥٠ منظمة مع رجال الأعمال الفلسطينيين، هدفها توثيق علاقات النشاط الاقتصادي بين الدول، وأنه في منتصف تشرين الأول ٢٠٠٩ ستبادر المنظمة إلى عقد مؤتمر اقتصادي كبير بمشاركة رئيس الحكومة ورئيس السلطة ورجال أعمال من السلطة الفلسطينية وإسرائيل والأردن والعالم كله من أجل توثيق العلاقات الاقتصادية المشتركة. وأشار أليشع يناي إلى أن التعاون الاقتصادي بين الدول وتقوية اقتصاد السلطة الفلسطينية هي حاجات إلزامية مطلوبة من اجل تقوية معسكر السلام في الجانب الفلسطيني. ولم يكن صوت مالكي الشركات الكبرى في إسرائيل هو الوحيد الذي ينادي بالحلول الاقتصادية، بل أيضاً كبار الساسة، الذين يريدون من خلالها رشوة الفلسطينيين لتجاوز المناداة بإنهاء الاحتلال، بل أن بعض السياسيين في إسرائيل يرى أن التنمية الاقتصادية هي بمثابة خدمة إنسانية تقدمها إسرائيل للفلسطينيين. شمعون بيرس والذي يقف على رأس الدولة التي تصادر حرية الفلسطينيين وتنهب أرضهم وتقتل أطفالهم قال في أيار/مايو ٢٠٠٨، وخلال استضافته مؤتمرا للاحتفال "في الذكرى السنوية الستين لقيام دولة الاحتلال".

"ليس عندهم حكومة قوية، وليس لديهم جيش. نحن لا يمكن أن نوحدهم ولا يمكننا أن نفرق بينهما. لا نستطيع مساعدتهم سياسيا. ولا يسعنا إلا مساعدتهم اقتصاديا."

بيرس بتلك الرؤيا هو اقرب لشارون الذي أعلن في العام ٢٠٠٤ انه يريد "تدمير الفلسطينيين سياسياً، لكنه مدان لهم بالعمل وتوفير الأجور". فبيرس يرى أن التغيرات الهامة التي حدثت منذ الحرب العالمية الثانية، تحققت عن طريق استخدام الاقتصاد الحديث والذي يشجع على استخدام العلم والتكنولوجيا بدلا من التركيز فقط على الأراضي، حيث أن مركز الثقل الآن هو الانتقال من الدبلوماسية إلى العلم والتكنولوجيا، ويقول بيرس أن الشرق الأوسط يعتمد اعتماداً كبيراً على الإستراتيجية والدبلوماسية، بدلا من السعي إلى الاقتصاد الذي كان من الممكن أن يخفف من الفقر، ويساعد في بناء علاقة من الثقة العملية مع إسرائيل. هذه التغييرات المحتملة لم تجر بعد، مشروع "وادي السلام" الخطوة الأولى لتعزيز السلام، والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، والتقدم الاجتماعي، عن طريق الوسائل الاقتصادية والتعاون الإقليمي والعالمي. فالعملية السياسية برأي بيرس تتناول الحدود، ولكن المسار الاقتصادي يتناول العلاقات، ومن الأسهل التوصل إلى اتفاق بشأن علاقات اقتصادية أكثر من اتفاقيات بشأن الحدود. العلاقات الاقتصادية الإيجابية في نهاية المطاف توصل إلى اتفاق بشأن الحدود. وادي السلام بداية محاولة للانتقال إلى العالم الحديث، من منظور موجه نحو المستقبل، وتطوير أسواق جديدة، والانفتاح على علاقات جديدة. المشروع سوف يعتمد على التمويل من جهات لها مصلحة في تطوير أسواق جديدة، وبينما كانت الدبابات الإسرائيلية تجوب المدن الفلسطينية الرئيسية رام الله، نابلس، بيت لحم...الخ والتي أعيد احتلالها عام ٢٠٠٢ ، كان اولمرت وزيراً للصناعة والتجارة في حكومة شارون، يحاول أن يروج لفكرة فصل العلاقات الاقتصادية عن السياسة على اعتبار أنهما موضوعان منفصلان حيث إن الإسرائيليين بالموضوع الاقتصادي غير متصارعين مع الفلسطينيين، بل من الممكن أن يكون كل طرف مكملا للآخر في السوق: حيث قال اولمرت لجمهور سياسي واقتصادي "لن أسمح لتدخل السياسة في تنمية العلاقات الاقتصادية مع جيراننا الفلسطينيين. فالمناطق الصناعية ستحل مشكلة البطالة في الجانب الفلسطيني، وتوفر لرجال الأعمال "الإسرائيليين" الذين نقلوا صناعتهم للشرق الأقصى الأيدي العاملة الرخيصة، كما أن بناء تلك المصانع على طول الجدار سيمنع من دخول العمال إلى داخل الخط الأخضر". وعندما أراد نتنياهو أن يخلق انطباعاً أخر لما تقوم به حكومته من سرقة المزيد من أراضي الفلسطينيين سواء لبناء مستوطنات جديدة أو معسكرات التدريب، تحدث عن العلاقات الاقتصادية وليس السياسة حيث فشلت الأخيرة أن تكون مفتاح للسلام في المنطقة، حيث أن الجهود السابقة ركزت على السياسة بنسبة كبيرة جداً، وأهملت الجوانب الاقتصادية وهذه معادلة يجب أن تتغير، يقول نتنياهو" أبلغت أوباما أن التنمية الاقتصادية للفلسطينيين، هي الطريق ليس لإنهاء الصراع بل تحد منه إلى الدرجة التي من الممكن بعدها الوصول إلى حلول سياسية." وبموازاة هذا الخطاب هنالك خطاب دولي أخر يخدم هذا الاتجاه ويعززه. جوردن براون أعرب عن تحفظه القوي بان إحراز تقدم سياسي يحتاج أن يدعمه بقوة نمو اقتصادي، مشيراً إلى أن التغييرات الدراماتيكية التي وقعت طوال السنوات الأخيرة في ايرلندا الشمالية خير شاهد على ذلك، لذا ينبغي علينا توفير دور مادي للمعتدلين في تأمين مستقبلهم من جهة، ولضمان رفع تكاليف العودة إلى الصراع من جهة أخرى، لأن هذا من شأنه أن يساعد في خلق مبادرة صالحة مع زيادة مستوي الرخاء المؤدي لتحقيق أمن اكبر للفلسطينيين و"الإسرائيليين" على حد سواء. فادعاء دعم معسكر السلام في الجانب الفلسطيني، أو في توصيفات أخرى توفير دعم مادي اكبر للمعتدلين الفلسطينيين، هو ادعاء مزيف، حيث في الوقت الذي يدور فيه الحديث عن توفير هذا الدعم فانه لا يجري بالتوازي مع مشروع سياسي، لكن ذلك يساعد في خلق شرائح اقتصادية فلسطينية مستفيدة من هذه الحالة، لأدراك رجال الأعمال الإسرائيليين انه بالشراكة مع نظرائهم الفلسطينيين، يستطيعون تجنيد دعم مادي دولي تحت مسمى السلام. وغالبية تلك المشاريع تصبح إسرائيل هي المقرر الوحيد فيها وبمستقبلها بما أنها المسيطر الفعلي على الأرض. فالشراكة، أو المنفعة المتبادلة، هي في جوهرها تسمية خاطئة فهي إعادة مأسسة للتبعية ضمن أطر وعلاقات وأشكال اقتصادية جديدة، مظهرها العام التعاون والشراكة. والادعاء أنها كذلك، لكن ذلك لا يلغي حالة التبعية القائمة بفعل القوة العسكرية والتحكم بكل نقاط العبور المصطنعة أيضاً بفعل تلك القوة، وهناك رأسمال فلسطيني يرى انه ليس علينا الانتظار لتحقيق اتفاق سياسي للبدء بمشاريع المناطق الصناعية المشتركة. ومرة أخرى يأتي هذا الصوت من بعض قادة القطاع الخاص.

نماذج المناطق الصناعية:

فكرة المناطق الصناعية المؤهلة يجرى تعميمها عربياً وفق اتفاقيات QIZ[1] التي خرجت العديد من الدراسات الناقدة لتلك المشاريع بجوانبها الاقتصادية والسياسية، فتجربة المناطق الصناعية في الأردن ومصر مؤشر مهم على ما سيكون عليه الحال بالنسبة لتلك المناطق المزمع إنشائها في فلسطين مع أخذ الظروف الخاصة بكل بلد من البلدان الثلاث، والرابط الأساسي هي قدرة كل واحد من هؤلاء على المنافسة من ناحية رخص الأيدي العاملة والطاقة والضرائب وتوفير البنية التحتية الملائمة.....، وهذا ما جعل المناطق الصناعية في بعض الدول العربية مغرية جداً لأصحاب المصانع في المستوطنات. يقول عاموس رابين رئيس اتحاد الصناعات الإسرائيلية في المستوطنات اليهودية، إن اتحاد الصناعات الإسرائيلي في المستوطنات اليهودية يدرس بشكل جدي إمكانية إقامة مصانع ونقل خطوط إنتاج إلى منطقة التجارة الحرة المخطط إنشاؤها في الأردن. وتشير إلى أنه بادرت إلى إقامة منطقة التجارة الحرة في الأردن شركات من الولايات المتحدة وتركيا والأردن، وقد اجتمع أعضاء الوفد الإسرائيلي مع مدير عام المنطقة وناقشوا معه الظروف التي ستهيئها الحكومة الأردنية وإدارة المنطقة للمصانع الإسرائيلية التي ستقرر نقل خطوط إنتاجها إلى هناك. وتابع رابين يقول إن منطقة التجارة الحرة قرب العقبة ذات امتيازات عديدة في مقدمتها وجود أيد عاملة رخيصة ومتوفرة، المساعدات السخية التي تقدمها الحكومة الأردنية، تكاليف البنى التحتية والطاقة أرخص بكثير مقارنة بإسرائيل، قربها من ميناء العقبة والمعبر الحدودي في العقبة ، إضافة إلى إمكانية وصول منتجاتها إلى الأسواق العربية. والسؤال الأكثر إلحاحاً هل حققت تلك المناطق في الأردن أو مصر هدف الحد من البطالة كما يطمح الفلسطينيين، التجربة العملية تشير إلى أن ما حدث في الأردن يعزز التصور القائل أن البشر الذين يبيعون قوة عملهم اليوم أصبح ليس فقط ما ينتجونه خاضع للمنافسة، بل أيضا قوة العمل ذاتها أصبحت في دائرة المنافسة ليس المحلية بل العالمية، وأن الصناعات وحاجتها للأيدي العاملة الرخيصة كالبدوي الذي ارتباطه بالمكان هو ارتباط بوجود الماء والعشب، ما حصل في الأردن أن تم نقل الماء والعشب وبقي البدوي مكانه، حيث اتهمت الأيدي العاملة الأردنية أنها مترفعة عن العمل في تلك المناطق، واستجلبت مكانها العمالة الأسيوية، لكن الحقيقة أن العمالة الأردنية فضلت البطالة على العمل في تلك المناطق، نتيجة الظروف البائسة وانخفاض الأجور. ووصف تقرير لمجلة ميريب الأمريكية (تقرير حول الشرق الأوسط)، الوضع في تلك المناطق بالقول: "تبقى الحقيقة أن أكثر من ثمانين بالمائة من الشركات العاملة في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن هي شركات آسيوية تنشط في صناعتي النسيج والأمتعة، وأن حوالي نصف العشرين ألف عامل فيها ليسوا من الأردنيين أصلاً، هذا في الوقت الذي تسوء فيه ظروف العمل، ويتم تجاهل الحد الأدنى للأجور. وكذلك الحال بالنسبة لمصر حيث أن الشركات الهندية والتركية استطاعت النفاذ إلى المناطق الصناعية وقلة قليلة من المستثمرين المصريين والذين لا يتجاوز

[1] المناطق الصناعية المؤهلة :QIZ تعني أي منطقة تطرحها الدولة الراغبة في إقامة منطقة صناعية مؤهلة وتوافق عليها الحكومة الأمريكية كمنطقة مغلقة ومحددة، وتدخل صادرات هذه المنطقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدون حصص أو رسوم جمركية أو ضرائب، بشرط احتواء هذه الصادرات على نسبة من المكون الإسرائيلي وفقا لقواعد المنشأ.

←

عددهم ١٠ مستثمرين وهم من المقربين للحزب الحاكم. لكن هذا لا ينفي أن هذه الأشكال من التعاون تهدف إلى إعادة ترتيب علاقات المنطقة الاقتصادية. ورثنر، الذي سما خطته "مارشال بلادي"، والتي قدمها للجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي في تموز / يوليه ٢٠٠٢. يشير بوضح إلى ذلك، وتضمنت خطته الاقتصادية النقاط الرئيسية التالية:

- بناء مراكز التنمية الاقتصادية في غير البلدان المنتجة للنفط في شرق البحر الأبيض المتوسط – بدءاً من الأردن، إسرائيل، وتركيا، وفي الوقت المناسب السلطة الفلسطينية.
- إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط حيث حان الوقت لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط. وذلك من خلال الاقتصاد.
- رفع مستوى معيشة السكان تلقائياً سوف يقلل من سلطة الجماعات "الإرهابية".
- عدم الحاجة لانتظار توقيع اتفاق سلام حيث يمكن البدء مباشرة بتنفيذ الخطة.
- تقليل الفوارق الاقتصادية بين الدول المنتجة للنفط في الخليج وتلك غير المنتجة.

وادي السلام:

يعتبر واحداً من اكبر المشاريع المشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين والأردنيين بدعم ياباني ومرشحين آخرين، وشركة كمبيوتر مقرها الرئيسي في رام الله ومستوطنة مودعين أصغرها.

ففي تموز ٢٠٠٦، أعلنت اليابان عن خطة للسلام "ممر للسلام والازدهار"، وستتم على أساس التنمية الاقتصادية المشتركة، بدلاً من التركيز على خلاف مستمر على الأرض. شيمعون بيريز قدم هذه الفكرة بكثير من الاهتمام خلال مشاركته في مؤتمر دولي في نيويورك في أيلول ٢٠٠٦ الذي نظمه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، وفي آذار ٢٠٠٧، استضافت اليابان مؤتمراً استمر يومين في طوكيو والذي ضم مسئولين من اليابان، إسرائيل، والسلطة الفلسطينية وفي نفس الشهر، قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي رسمياً اعتماد خطة، وفي اجتماع ضم وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، وعبد الإله الخطيب وزير خارجية الأردن، وتارو اسو وزير خارجية اليابان، المجتمعون الأربعة اتفقوا على المضي قدما في المشروع المقدم من الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس، فيما يعرف "بوادي السلام" وتكون بداية المشروع إنشاء منطقة صناعية زراعية في جنوب أريحا.

شركة كمبيوتر رام الله –موديعين:

نموذج آخر للعلاقات الاقتصادية والتعاون الذي يحدث في المستوطنات، شركة جديدة للكمبيوتر تشكلت من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وحظيت بتغطية إعلامية واسعة في الصحف الأوروبية كنموذج للعمل المشترك تشرف علية شركة كمبيوتر تدعى chost، ولها مكتب رئيسي في مستوطنة موديعين، ومكتب آخر في رام الله، الاستفادة الإسرائيلية تبدأ بمستوى المعاشات المنخفض في الجانب الفلسطيني، حيث وجود عدد كبير من خريجي العلوم المعلوماتية وهم بحاجة إلى فرص تشغيل، إضافة إلى أن بعض الشركات الإسرائيلية اضطرت إلى نقل مقراتها إلى الخارج، يدعم المشروع من قبل أفراد ومؤسسات مثل ميشيل لوزنبرغ من شركة بنش مارك في كاليفورنيا، ونوا روثمن حفيدة إسحاق رابين التي تدير مؤسسة تدعم الحوار المشترك. مؤخرا تم الإعلان باحتفال رسمي وبحضور توني بلير للشركة، المشاركون عقدوا مؤتمرهم، واخذوا صوراً تذكارية بجانب الجدار الذي تقيمه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الزيتون والسلام:

نموذج أخر للتعاون المشترك بين منتجي زيت الزيتون في الجانبين، باشروا بإنتاج مشترك لزيت الزيتون البكر، وتسويقه بداية في اليابان، وتجري مداولات لتسويقه في الولايات المتحدة الأمريكية وأسواق أخرى، الفكرة خرجت إلى النور نتيجة سلسلة من النقاشات بين الإسرائيليين والفلسطينيين بمبادرة من منظمة جديدة تطلق على نفسها (مفترق طرق) وتهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية، وتركز على المشاريع الزراعية، والقضايا البيئية والصناعات ذات الصلة، وتتلقى الدعم من JETRO. وهي المؤسسة اليابانية للتجارة الخارجية. ولا يرى القائمون على هذا المشروع تحديداً من الفلسطينيين، أن تلك المشاريع تتعارض مع جهود منظمات فلسطينية أخرى تنشط في مجال تسويق زيت الزيتون الفلسطيني في الخارج، واستطاعت تحقيق انجازات على هذا الصعيد في العديد من الدول الأوروبية دون الدخول في شراكات مع منتجين إسرائيليين، الذين استفادوا من وجود الفلسطينيين لتسويق أوسع لزيت الزيتون البكر على أنه من منتجات السلام. وهذه واحدة

الشوارع الاستيطانية المسيجة والنفق الفلسطيني أسفله

من مشاكل انفتاح القطاع الخاص الفلسطيني وبناء شراكات مع رجال أعمال إسرائيليين دون الأخذ بالحسبان الضرر الناتج على الاقتصاد الفلسطيني، وذلك نتاج لمشكلة أكبر متمثلة في غياب سياسات وطنية تستطيع أن تضبط هذه التوجهات.

جنين- جلبوع:

جوهر هذه الخطة هو منطقة صناعية يتم بناءها على الخط الفاصل، مركز لوجستي، ومركز طبي من المخطط بناءهم على الجانب الإسرائيلي، ويتم الحديث حالياً عن مشاريع مشتركة في التعليم العالي، والتدريب المهني. حلقة الوصل هي معبر الجلمة والذي من الأرجح أن يتم نقله وتوسيعه، حتى يسهل تنفيذ الخطط الجديدة. المنطقة يمكن أن تستخدم لتطوير الصناعة في مجالات المنسوجات، والأخشاب، والمنتجات الغذائية، ووضع مجموعة من الخدمات اللوجستية التي يمكن أن تدعم هذه الصناعة على الجانب الإسرائيلي. منطقة صناعية من هذا النوع يمكن أن تولد عشرات الآلاف من فرص العمل لكامل المنطقة. كما يرى مدير مركز الأبحاث الإسرائيلي الفلسطيني جريشون باسكن، خطط التطوير في جلبوع جنين ستتقدم في حالة إن القادة المحليين أعطوا الفرصة. الحكومات المركزية عليها فقط تسهيل أعمالهم حتى يقوموا بالعمل على الأرض، في المنطقة الصناعية سيحتاجون إلى الموافقات النهائية على الأمور التقنية فيما يختص بالكهرباء والماء والطرق، الخطط تم تطويرها والتمويل موجود من ألمانيا وجهات أخرى. والافتتاح ممكن أن يكون في شهر كانون الثاني وعملية خلق آلاف فرص العمل على جانبي الحدود تبدأ. جرى اجتماع لهؤلاء القادة المحليين وآخرين من الطرفين تم في الأسبوع الماضي في ايطاليا في مقر مؤسسة كونراد اديناور هناك وتحت إشراف مركز فلسطين إسرائيل للأبحاث، وكونراد اديناور في القدس. إضافة إلى ذلك فهنالك الحديث عن ترقوميا الصناعية: وجاء ذلك في أعقاب قرار لمنتدى أنقرة يوم الثلاثاء ١٣ من تشرين الثاني ٢٠٠٧، فإن حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية اتفقتا على إنشاء منطقة ترقوميا الصناعية، والتي ستكون موجودة في المنطقة جيم وباء، وبناء المنطقة الصناعية سوف يحفز النشاط الاقتصادي الفلسطيني من خلال جذب الاستثمارات الخارجية وخلق فرص العمل المستدامة وتوليد الدخل في منطقة الخليل.

جرى الحديث عن خلاف فلسطيني إسرائيلي حول السيطرة الأمنية على تلك المنطقة، لكن مع ذلك، فان السيطرة الأمنية في كل البلد وليس في ترقوميا الصناعية أو غيرها هي خاضعة للاحتلال، والعمل على تنفيذ تلك المشاريع قبل زوال الاحتلال لا يجعل منها تجربة أفضل من تجربة منطقة ايرز الصناعية، حيث انه في ذروة النشاط قبل الانتفاضة الثانية، كان هناك ما يقارب ٢٠٠ مصنع في المنطقة الصناعية في ايرز، مئة مصنع كانت مملوكة للفلسطينيين وكانت تشغل ١،٨٤٥ عاملا و٩٨ من الشركات التي كانت تشغل ٣،١٠٠ عامل كانت مملوكة لإسرائيليين، إضافة إلى وجود مشروعين مشتركين بين إسرائيليين وفلسطينيين يشغلان حوالي ٥٠ عاملاً. كل هذا النشاط توقف بسبب القيود المفروضة على دخول الفلسطينيين إلى المنطقة الصناعية في غزة. ومغادرة جميع الشركات الإسرائيلية قبل فك الارتباط. الشركات الفلسطينية المتبقية (ما بين ٢٥ – ٤٠) توقفت عن العمل بسبب رفض إدخال عمالها ال٤٠٠ لأسباب أمنية. اليوم فان تلك المنطقة مهجورة، وكل تجارب المناطق الصناعية مستقبلا ستكون خاضعة للمعايير الأمنية الإسرائيلية، حيث أن إسرائيل هي المسيطر على المعابر ولها إمكانية التحكم في حركة الاستيراد والتصدير من والى تلك المناطق. عدا عن التحكم أيضا بحركة الأفراد، وبالتالي هي من يملك تحديد مصير تلك المناطق مستقبلاً.

الورقة الثانية تناولت "الرؤية الصهيونية لاقتصاد الضفة الغربية" من إعداد داود حمودة من الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري. وجاء فيها أن ممارسات الاحتلال على كامل فلسطين التاريخية ليست اعتباطية أو عفوية ولكن هي ممارسات ممنهجة ومدروسة بعناية لتحقيق الهدف الأساسي المطلوب من هذا الكيان الاستعماري. لذلك فان أي خطاب سياسي أو اقتصادي صهيوني أو دولي أو محلي فلسطيني يجب أن يحلل أو يأخذ في عين الاعتبار الفهم الكامل للكيان الصهيوني وليس بمعزل عنه.

كان هناك العديد من المؤتمرات التي تحدد السياسات للكيان الصهيوني، أخر هذه المؤتمرات هو تشكيل ما يعرف "بمؤتمر هرتسيليا" والذي أعلن عن انطلاقه في عام ٢٠٠٠ ليجمع القيادات السياسية والعلمية للحركة الصهيونية في العالم وفي الكيان الصهيوني، وكتحضير للمؤتمر الثاني بعنوان "إسرائيل في أرض المعركة وفي الساحة الدولية" والذي تم عقده في ديسمبر ٢٠٠١ حيث رسم عملياً خط ومسار الكيان الصهيوني والحركة الصهيونية لغاية ٢٠٢٥. وكان من أبرز نتائج هذا المؤتمر هو التهديد الديمغرافي الذي سيشكل ٦٠٪ لصالح العرب مقابل ٤٠٪ لصالح اليهود على أرض فلسطين التاريخية في عام ٢٠٢٥، لذلك سيتم العمل على جعل نسبة الفلسطينيين ٣٠٪. وذلك عن طريق أربع مخططات واستراتيجيات وهي:

خطة الانفصال أحادي الجانب، خطة القدس اليهودية الكبرى وكعاصمة لإسرائيل، خطة تطوير الجليل،خطة تطوير النقب.

هذه الخطط الأربع تكمل بعضها البعض وتهدف إلى "إعادة التوازن" لصالح الصهيونية داخل الكيان الصهيوني مقابل التفوق الفلسطيني الديمغرافي. ومن ناحية أخرى، تحقق استمرارية "اليد العليا" الصهيونية

←

المتحققة في الاقتصاد والسياسة والأرض مع خلق نوع من الاستقرار النوعي لها يمكن تقبله دولياً والتعايش معه في نفس الوقت.

في هذه الورقة لن يتم تفصيل جميع الخطط وسيكون التركيز على خطة الانفصال أحادي الجانب فقط وبكافة تفاصيل الرؤية الصهيونية للمنطقة سياسياً واقتصادياً.

أساس خطة الانفصال الصهيونية ترتكز على ثلاث أمور: جدار الفصل العنصري، المناطق العسكرية الصهيونية، وشوارع المستوطنين.

وبدأ الحديث عن الرؤية الصهيونية لاقتصاد الضفة الغربية وما هي خيارات الحركة الصهيونية الاقتصادية لجعل هذه المعازل قابلة للحياة والاستمرارية للسنوات ال٢٥ القادمة وبشكل مقبول يمكن تسويقه دولياً بل وبتمويل دولي للرؤية الصهيونية.

ولتسويق هذا المشروع دولياً كان لا بد من اختراع مسمى جديد يتم تبنيه دولياً على مستوى الحكومات، وفي نفس الوقت يمكن تسويقه على المستوى الشعبي والعالمي. بطبيعة الحال تبنت حكومة بوش الأمريكية منذ عام ٢٠٠٣ هذا المشروع بخطاب للرئيس بوش في إحدى جامعات فلوريدا حيث ادعى أنه يملك رؤية للمنطقة ستحمل عنوان "بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات تواصل جغرافي". منذ ذلك الحين ولغاية يومنا الحاضر أي متتبع لأي خطاب سياسي عالمي سوف يلاحظ الربط الدائم بين مصطلح "الدولة الفلسطينية" ومصطلحي "القابلية للحياة" و/أو "التواصل الجغرافي" رغم أن مفهوم الدولة كدولة لابد من أن تملك مقومات التواصل الجغرافي ومقومات القابلية للحياة لتتمكن من الاستمرار كدولة.

لدينا قطاع زراعي في الشمال، وقطاع صناعي في نابلس والخليل، وقطاع سياحي في القدس وبيت لحم، وقطاع رعي في الخليل. هي ليست متطورة بالمفهوم الحالي ولكنها قابلة للحياة في الضفة الغربية. والخطة الصهيونية تكمن في تدمير تلك القطاعات.

في عام ٢٠٠٥ تم إعلان غور الأردن منطقة عسكرية "مغلقة" بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٩ ولأول مرة منذ عام ٦٧، والحديث عن حفر خندق على امتداد هذه المنطقة العسكرية المغلقة بعمق ٣ أمتار وعرض ٥ متر تملأ بالأسلاك الشائكة وتراقب من دوريات قوات الاحتلال وأجهزة استشعار متطورة. سيساوي طول هذا الخندق طول الجدار المقترح أي قرابة ١٧٠ كم ويبدأ من قرية العقبة في شمال الأغوار ولغاية الحدود الجنوبية لمحافظة الخليل ويتطلب من الفلسطينيين الحصول على تصريح دخول من قبل قوات الاحتلال للوصول إليها عدا عن ما يقارب ٢٧ ألف فلسطيني سجلت هوياتهم على أنهم من سكان المنطقة.

في عام ١٩٨٣ بدأ الكيان الصهيوني في بناء شبكة من الشوارع الالتفافية لربط المستوطنات بعضها ببعض ومن ثم بالكيان الصهيوني. كان الاشتراط في هذا المشروع خلق شبكة طرق لا تمر عبر القرى والمدن الفلسطينية حيث كان المستوطنين يتعرضون للهجمات الفلسطينية أثناء عبورها. بطبيعة الحال تطور المشروع مع تطور الحركة الاستيطانية في الضفة ليبلغ طول الشوارع الاستيطانية في يومنا الحالي ١٢٧٠ كم تلتهم عشرات الدونمات من الأراضي الفلسطينية وتسهل حركة تنقل المستوطنين في كافة الاتجاهات.

في عام ٢٠٠٥ اتخذت حكومة الاحتلال قرار ببناء جدران على طرفي هذه الشوارع بحجة حماية المستوطنين ولعدم تمكين الفلسطينيين من استخدام هذه الشوارع. هذه الشوارع التي تقطع أوصال الضفة الغربية أفقيا وعموديا لا تعد على المستوى الدولي كجزء من خطة الانفصال أو من مشروع الجدار العنصري إلا أنها وكما في حالة الخندق حول غور الأردن يخلق حقائق ووقائع لا يمكن تجاهلها ويزيد من حالة التأزم في الوضع الفلسطيني. هذه الشوارع (وبعض المستوطنات الصغيرة) تصادر ما يقارب ٢٪ من مساحة الضفة الغربية. وبناء الجدار هو موازي للخط الأخضر.

فعملياً عندما يتحدث الاحتلال عن مصادرة ١٢٪ فقط من أراضي الضفة الغربية بخطة الانفصال فأنها تترجم فلسطينيا بمصادرة ٤٦٪ من كامل الضفة الغربية. هذه النسبة تمثل مجاميع الأراضي المصادرة أو المعزولة من الجدار (١٤٪) والمناطق العسكرية المغلقة (٣٠٪) وشوارع المستوطنين (٢٪).

بكلمات أخرى فان الاحتلال يسعى إلى إبقاء سيطرته أو إلى مصادرة ٤٦٪ من إجمالي الضفة الغربية. هذه الأراضي تحتوي قرابة ٨٢٪ من مصادر المياه في الضفة وآلاف الدونمات الزراعية والرعوية الفلسطينية. إضافة إلى أنها ستتسبب بتقطيع الضفة الغربية إلى ٢٢ كنتون أو معزل مستقل بحد ذاته وتمنع وجود أي حدود دولية لمناطق السلطة الفلسطينية غير حدود الكيان الصهيوني نفسه إضافة إلى عزل العاصمة السياسية والاقتصادية والسياحية الفلسطينية وهي مدينة القدس وتدمير القطاع السياحي الديني المسيحي في محافظة بيت لحم.

فكل معزل فلسطيني سيرتبط بالأخر من خلال نفق واحد أو أكثر. في عام ٢٠٠٥ كان الحديث عن ٢٢ نفق، ثم ومن خلال "مفاوضات السلام" تم رفع هذا الرقم إلى ٤٨ نفق وعد آنذاك انجازاً مهماً لتلك المفاوضات.

إضافة إلى ذلك بناء ٣٤ حاجز عسكري ثابت "أو معبر كما يسمى حالياً" يربط الضفة الغربية بمناطق الـ٤٨.

القدس حوصرت وبيت لحم المدينة السياحية كذلك، وفي الشمال المياه والأراضي صودرت، وتم فصل الضفة عن غزة. لا يوجد أي أمل للقابلية للحياة في ظل هذا الوضع.

وتكفل البنك الدولي بتبني مفهوم القابلية للحياة وتسويق جزء منه دولياً كمشروع اقتصادي وخيار اقتصادي وحيد للدولة المقترح بدعوى انه الخيار الوحيد لخلق قابلية للحياة للدولة الفلسطينية الموعودة. تمثل ذلك في ادعاء البنك الدولي بان الخيار الوحيد للقابلية للحياة ستكون ببناء ما بين ٩ – ١٢ منطقة صناعية حدودية فلسطينية – إسرائيلية– دولية مشتركة (موازية للحدود) وبتمويل دولي وذلك في دراسة أصدرها في ديسمبر ٢٠٠٤.

يوجد حالياً في الضفة الغربية ١٢ منطقة صناعية استيطانية وعدد ٥ مناطق صناعية صغيرة وتتوزع هذه المناطق الصناعية في جميع المحافظات المختلفة، وتحوي قرابة ١٤١٤ مصنعاً مختلفاً تعادل قرابة ١,٣٪ من إجمالي عدد المصانع الإسرائيلية بينما يبلغ حجم الاستثمار الحكومي لدولة الاحتلال في هذه المناطق الصناعية قرابة ٢٠ مليون شيكل لكل منطقة وهي تشكل ٢٢٪ من إجمالي استثمارات دولة الاحتلال في مثل تلك المناطق الصناعية في كل فلسطين التاريخية.

الإحصاءات والدراسات الصهيونية والتي يعود أغلبها إلى عام ٢٠٠٦ بينت أن المناطق الصناعية للمستوطنات قد نمت بمقدار ٢١٪ مقارنة بعام ١٩٩٩ وبمعدل أعلى من النمو العام للمصانع في الكيان الصهيوني والذي يبلغ ١٤٪ سنوياً.

إن حجم الصادرات السنوية الإسرائيلية إلى الضفة الغربية والقطاع يعادل نصف حجم صادرات الكيان الصهيوني إلى قارة أسيا بأكملها والذي يعادل ٤،٦٠٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ رغم أن تعداد السكان الفلسطينيين يقارب ٣,٥ مليون فلسطيني وتعداد سكان قارة أسيا يبلغ قرابة ٤ مليار نسمة أي ألف ضعف التعداد الفلسطيني.

هذه الأرقام إن دلت فإنما تدل على حجم أهمية السوق الفلسطيني لبقاء الكيان الصهيوني قابلاً للحياة. لذلك اهتم المشروع الصهيوني بشكل خاص في تثبيت الحقائق الاستيطانية وتثبيت هذه المستوطنات الصناعية كحقيقة غير قابلة للتفاوض. كذلك ومنذ عام ٢٠٠٥ بدأت حكومة الاحتلال في توسيع أغلب هذه المستوطنات الصناعية عن طريق مصادرة مزيد من الأراضي.

رغم المجهود الإعلامي والسياسي الضخم خاصة منذ عام ١٩٩٤ لمحاولة تطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني والدول العربية إلا أن الشعوب العربية ما تزال ترفض هذا التطبيع وترفض شراء المنتجات الإسرائيلية. لذلك سعى الكيان الصهيوني إلى البحث عن بدائل تمكنه من الالتفاف على هذه المقاطعة الشعبية وأيضا المقاطعة الرسمية الخجولة لبعض الدول العربية. ومن هنا انطلق مقترح المناطق الصناعية الفلسطينية الإسرائيلية الدولية المشتركة والتي تبناها وسوقها البنك الدولي.

هذا المقترح بني على أساسين: الأول هو بناء مناطق صناعية جديدة في ما يعرف بمناطق ب الخاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية بحيث تكون قرب حدود عام ٦٧ وبحيث يتكفل المجتمع الدولي ببناء البنية التحتية لهذه المناطق الصناعية بينما تكون الاستثمارات بها إما فلسطينية أو إسرائيلية أو دولية أو مشتركة. لغاية عام ٢٠٠٨ أعلن عن أربع مناطق صناعية وهي منطقة الجلمة في محافظة جنين بتمويل من الحكومة الألمانية ومنطقة ترقوميا في الخليل بتمويل البنك الدولي ومنطقة صناعية في بيت لحم بتمويل الحكومة الفرنسية ومنطقة صناعية وسياحية في جنوب مدينة أريحا بتمويل الحكومة اليابانية.

الأساس الثاني الذي بني عليه هذا المقترح حول بدء إجراءات قبول السلطة الفلسطينية والدول العربية والإسلامية في ما يسمى بمنظمة التجارة العالمية، والتي تمثل فتح الحدود أمام المنتجات الأجنبية شرط أساسي للانضمام إليها. انضمام السلطة الفلسطينية إلى هذه المنظمة ستمنع هذه السلطة من إصدار أي قانون أو اتخاذ أي إجراء يمنع دخول المنتجات الإسرائيلية أو يعرقل دخول هذه المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية حتى ولو كانت منتجات المستوطنات الصناعية الإسرائيلية. أما على المستوى العربي الإسلامي فانضمام هذه الدول سيجبرها على رفع المقاطعة بكافة أشكالها والمفروضة على المنتجات الإسرائيلية سواء التي تعنون بأنها "صنعت في إسرائيل" أو تلك التي ستكون من إنتاج المناطق الصناعية المشتركة والتي ستعنون بأنها "صنعت في فلسطين".

تتحدث الحكومة اليابانية من خلال الدراسات التي قامت بنشرها عن مشروع المنطقة الصناعية الزراعية المشتركة عن زراعة ألاف الدونمات من الأراضي في منطقة الأغوار وتوفير ألاف وظائف العمل للفلسطينيين، إضافة إلى تخصيص منتجات هذه المنطقة إلى التصدير الخارجي. كذلك تتحدث تلك الدراسات عن المشروع على أنه مشترك بين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين واليابانيين وقد تساهم بعض الدول الأخرى في أجزاء من المشروع.

إن اغلب المشاريع والخطط التي تنفذ في المنطقة تأتي تحت عنوان "تشجيع التصدير" للخارج!!!، مع العلم بأن بعض الدراسات –على سبيل المثال لا الحصر– قد دلت على أن منطقة غور الأردن التي تشكل قرابة ٢٨,٥٪ من مساحة الضفة الغربية كانت تنتج ٢٥,٢٪ من خضروات و٥٪ من الفاكهة و١,٢٥٪ من الحبوب من إجمالي إنتاج الضفة الغربية وقطاع غزة. وأن اقتطاع غور الأردن وتخصيصه للتصدير فقط، قد زاد من حجم الفجوة الغذائية الفلسطينية بدلا من ردمها، إضافة إلى استنزاف المصادر المائية والتربة والأيدي العاملة والأموال على تلك المشاريع دون أي مردود حقيقي سواء على صعيد العوائد من التصدير أو القيمة المضافة أو حتى على صعيد القيمة الغذائية للشعب الفلسطيني.

نظراً لأهمية السياحة في القدس وبيت لحم، وما يشكله من أهم مصادر الدخل، كان هنالك دائماً نوع من المردود المالي والمادي للمدينتين ولسكانها الفلسطينيين من هذه السياحة. كان لا بد من الكيان الصهيوني إيجاد طريقة ما لإبقاء سيطرته على هذا القطاع المهم وعلى المناطق السياحية أو الدينية بغض النظر عن أي نتائج لمفاوضات مع الفلسطينيين ستجرى لاحقاً. هنا جاء الدور الفرنسي ومشروعهم السياحي والصناعي. التنسيق الفرنسي والدولي بشكل عام خلال "مفاوضات السلام" لم يتحدث عن فتح المعابر والحدود للشعب الفلسطيني ولزوارهم الحجاج أو السياح ولكن تحدث عن تخصيص مسارات داخل الحواجز للسياح تختلف عن مسارات الفلسطينيين. بكلمات أخرى فان هؤلاء السياح أو الحجاج لن يشاهدوا المعاناة الفلسطينية على نفس الحاجز بل بالعكس ستزين مساراتهم بالجداريات وسوف يستقبلهم جندي إسرائيلي ببطاقات المعايدة والحلويات، وذلك حسب الطلب الفرنسي بحجة تشجيع السياحة. أما السياحة المحلية فهي مهمشة تماماً من هذه المفاوضات رغم أن أغلب بلدان العالم تعتمد عليها بشكل أو بآخر لإبقاء قطاع السياحة حي ومنتج ولتعكس حجم الرفاهية لشعوبها.

كان هناك قرار في عام ٢٠٠٥ أنه في نهاية ٢٠٠٩ أي أجنبي يريد الدخول للضفة الغربية يحتاج إلى تصريح، وبالتالي يتوجب عليه أن يتوجه إلى سفارته في القدس أو تل أبيب، لكن السياح لا يمكنهم الانتظار لذلك كان الحل هو إجراءات اتخذتها قوات الاحتلال نفسها. فأي مجموعة سياحية تريد التوجه إلى مناطق السلطة بشكل عام وبيت لحم بالخصوص ستجبر على المرور من الحواجز الإسرائيلية أو المعابر كما تسمى وبالتالي فان هذه العملية تتطلب "تنسيق" مع قوات الاحتلال. التسهيلات التي ستمنح ستكون أكثر للمجموعات السياحية التي تقيم في فنادق إسرائيلية وبالأخص في مستوطنات القدس الشرقية ثم ستتوجه المجموعة من خلال باص سياحي إسرائيلي إلى كنائس بيت لحم على سبيل المثال. فتوسيع المستوطنات لها علاقة بالسياح فكل توسيع للمستوطنات يشمل بناء عدد من الفنادق.

تتوقع الدراسات الإسرائيلية وخاصة "مركز بيرس للسلام" أن عدد العمال الفلسطينيين في ٢٠٢٥ والعاملين في هذه المناطق الصناعية المشتركة سيبلغ ٥٠٠ ألف عامل فلسطيني. بينما سيكون هناك عائد على الكيان الصهيوني قدر ما بين ١,٥ دولار و ١,٧ دولار مقابل كل دولار واحد سيكون عائد لمناطق السلطة الفلسطينية عدا عن خلق قرابة ٣٠٠ ألف وظيفة جديدة داخل الكيان الصهيوني ستعتمد على توفير التكنولوجيا والخدمات المختلفة لهذه المناطق الصناعية.

الورقة الثالثة كانت لإتحاد لجان العمل الزراعي وقدمها المهندس الزراعي عمر طبخنا وجاءت بعنوان "أثر المناطق الصناعية المشتركة على القطاع الزراعي".

بحثت الورقة النتائج السياسية والاجتماعية والوطنية التي قد تنعكس على المجتمع الفلسطيني جراء إنشاء مناطق صناعية مشتركة بين الاحتلال الإسرائيلي وبين السلطة الفلسطينية.

←

وقدم لمحة عن واقع القطاع الزراعي، حيث يعتبر القطاع الزراعي المحور الرئيسي في الاقتصاد الفلسطيني، إذ يعتبر مصدر دخل رئيس لغالبية الأسر الريفية والتي تزيد عن ٧٠٪ من المناطق الفلسطينية.

تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي الفلسطينية ٦،٠٢٣،٥١٠ دونما موزعة بين الضفة الغربية (٥،٦٦٠،٨٢٠ دونماً)، وقطاع غزة (٣٦٢،٦٩٠ دونماً). وتحتل مساحة الأراضي الزراعية التي يستخدمها الفلسطينيون حوالي ٣٠،٣٪ (١،٨٢٦،٠٩٦ دونما في العام ٢٠٠٦/٢٠٠٥) من مجموع مساحة الأراضي الفلسطينية، وتشكل ٥٣،٩٪ من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة.

على صعيد الإنتاج النباتي تحتل زراعة أشجار الفاكهة الجزء الأكبر من المساحة المزروعة في فلسطين. حيث تشكل ٦٢،٢٪ من مجمل المساحة المزروعة، تليها مساحة المحاصيل الحقلية حيث تشكل ٢٧،٢٪، بينما تشكل مساحة الخضروات ١٠،٦٪. وهذا يعكس ضعف التنوع الزراعي في الإنتاج الفلسطيني.

يبلغ مجموع المياه المتوفرة للزراعة في الضفة الغربية ٨٤،٣ مليون م٣ / السنة، وهذه تستخدم لري ١٣٠،٣٠٠ دونماً تقريباً. ويوجد في قطاع غزة أكثر من ٤،٠٠٠ بئر زراعي، إضافة إلى آبار جديدة تحفر دون الحصول على ترخيص من قبل سلطة المياه الفلسطينية. وحسب سلطة المياه الفلسطينية فإن الطلب على المياه الزراعية في قطاع غزة بلغ عام ٢٠٠٥، ٨٢ مليون متر مكعب.

شكل عدد العاملين في القطاع الزراعي ١٦،١٪ من مجمل الأيدي العاملة الفلسطينية في العام ٢٠٠٦. أما بالنسبة إلى دور المرأة الفلسطينية في القطاع الزراعي، فقد وصلت نسبة النساء العاملات في هذا القطاع في العام ٢٠٠٦ إلى ١٤،٥٪ ومع أن هذا يشير إلى مشاركتهن المحدودة في القوى العاملة الرسمية، إلا أن مساهمتهن في السوق غير الرسمية تعتبر أكبر.

وهنالك ما لا يقل عن سبع مناطق صناعية إسرائيلية تم إقامتها في أجزاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية، ويتم إدارتها بالكامل من قبل المستعمرين الإسرائيليين. وهذه المناطق تتضمن العديد من الصناعات المتباينة كذلك قامت إسرائيل بترحيل العديد من الصناعات ذات الأضرار البيئية من مناطقها إلى مناطق حدودية بين الضفة الغربية وغزة من جهة، وبين إسرائيل من الجهة الأخرى. حيث الدلائل تشير إلى أن السلطات الإسرائيلية أو على الأقل جهات معينة فيها تتبع أسلوباً مدمّراً للبيئة الفلسطينية، وذلك بتسهيل تهريب مخلفات كيماوية وطبية أو غيرها سامة أو ضارة إلى المناطق الفلسطينية، وتم اكتشاف العديد من براميل المخلفات والنفايات الكيماوية الخطرة والسامة في منطقتي غزة وجنين.

إن غالبية الدراسات حول المناطق الصناعية المشتركة تكون من ناحية اقتصادية وتعكس الايجابيات فقط.

من خلال التحدث مع المزارعين ورؤيتهم في منطقة جنين وهي إحدى المناطق الصناعية المقترحة تبين أن المزارعين لم يعلموا أي شيء عن المشروع، إلا انه سيقام بالمنطقة، وسبب عدم معرفتهم انه لم يأتي احد لاستشارتهم بالموضوع.

تقع المنطقة الصناعية المراد إنشائها في مرج بن عامر في شمال مدينة جنين وغرب قرية الجلمة، وتسمى المنطقة التي سوف تقام عليها بأرض المطار. تعتبر هذه المنطقة من أخصب الأراضي في منطقة جنين حيث تقع في مرج بن عامر وهو سلة الغذاء لمنطقة جنين. السلطة الفلسطينية وإسرائيل وشركة الشمال شركاء بالمشروع حيث قامت شركة الشمال بشراء بعض الأراضي من المزارعين، لكن هناك تخوف من فشل المشروع بسبب رفض اغلب المزارعين بيع أراضيهم.

هناك تخوف من أثر المصانع على السكان والبيئة حيث لم تعرف نوع المصانع التي سوف تنشأ، كذلك تقلص الأراضي الصالحة للزراعة حيث أن الجدار التهم بعض منها وجاء المشروع ليستولي على الباقي هذا ما قاله بعض المزارعين.

من المعطيات الموجودة عن المشروع يتبين بأن المشروع تم اعتماده لأنه يخدم إسرائيل بالدرجة الأولى بحيث أن معظم الصناعات والإنتاج سيتم تسويقه من خلال الجانب الإسرائيلي مستغلين الأيدي العاملة الفلسطينية التي تعمل بأجر رخيص وبالوجه الذي يراه مناسباً.

والمستفيد الوحيد من الجانب الفلسطيني هم بعض الشخوص الذين يستغلون جهل الناس من اجل مصالحهم الذاتية وتنمية قدراتهم المالية والمادية على حساب القضية الفلسطينية.

رؤية الاتحاد لتأثيرات المناطق الصناعية المشتركة:

- تقليص المساحات الزراعية.
- نمط الإنتاج الزراعي: سعيا وراء معظمة الأرباح والإيراد للمزارعين يوجه الإنتاج نحو إنتاج السلع المدرة للدخل والمنتجات ذات العلاقة بالتجارة والتصدير مهمشين البعد الوطني لإنتاج السلع الإستراتيجية والضرورية للمجتمع الفلسطيني.
- نمط العمل: سيتم انتقال عدد كبير من العمالة والمزارعين باتجاه العمل في المناطق الصناعية.
- تغير بنمط عمل المرأة الريفية من نشاطات زراعية إلى الدخول لنمط عمالة أخر مما يخلق عجز في العمالة الزراعية وهذا ما سينعكس على وضع الإنتاج الزراعي في المنطقة.
- التعامل مع الأرض بنمط اقتصادي محض، كسلعة اقتصادية خالية من القيم الاجتماعية والوطنية قابلة للبيع والشراء بغض النظر عن جنسية ونوعية المستثمر وخاصة انه متوقع ارتفاع أسعارها.
- تدمير وتجريف المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة يعطي مؤشراً على مدى الخطورة التي تتعرض لها الحياة النباتية، فإذا اختفت مساحات كبيرة من هذه الأشجار نتيجة بناء المناطق الصناعية، فإن عودة زراعة هذه الأشجار ونموها يستغرق زمناً طويلاً.
- تشجيع المستوطنات على التوسع وابتلاع المزيد من الأراضي وخاصة غير المزروعة.
- الحد من نشاط المؤسسات الوطنية تجاه تنمية القطاع الزراعي.
- زيادة الاعتماد والارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي وخاصة بالسلع الإستراتيجية.
- توجيه جزء وكمية كبيرة من المياه المتوفرة في المناطق الصناعية من خدمة القطاع الزراعي لخدمة القطاع الصناعي والبنية التحتية المرافقة له.
- التخوف من التقلبات وعدم الاستقرار الأمني والسياسي كما حدث في المنطقة الصناعية ايرز في قطاع غزة. إضافة إلى تواصل استخدام الحواجز والاغلاقات.
- التخوف من تعزيز وتطبيع العلاقة ما بين المزارعين الفلسطينيين والإسرائيليين ومن ثم الاندماج والانخراط ضمن المجتمع الإسرائيلي. وتكثيف عمل الاستخبارات الإسرائيلية بين المجتمع الريفي من خلال تحكمهم بمصدر معيشتهم من إصدار تصاريح وتنقل.
- تغيير نمط العقلية والتفكير لدى المجتمع الريفي من حيث تهميش فكر المقاومة ومواجهة الاحتلال من خلال الاهتمام بالنشاط الاقتصادي والاستثمارات والمصالح الشخصية على حساب التمسك بالأرض ومقاومة الاحتلال والخنوع والقبول بأي عرض سياسي من قبل الاحتلال حرصا على المصالح الفردية وخاصة المحافظة على فرص العمل والاستثمارات الرأسمالية.

الورقة الأخيرة كانت بعنوان "العمال الفلسطينيون وخطط التنمية" قدمها محمد جوابرة من جبهة العمل النقابي التقدمية.

تنطلق جبهة العمل من تعريف التنمية والتي تعني أنها عملية ارتقاء ونمو لكل المجتمع في كل قواه. ويقول جوابرة: بما أن القوى العاملة تمثل الحجم والعدد الأكبر عند شرائح المجتمع، بالتالي يجب أن تكون أي خطة تنمية تتضمنها في التخطيط والتطبيق. أي خطط تنمية يجب أن تنطلق من الواقع وبالتالي يجب تحديد الواقع المعاش على صعيد الإجابة أين نحن وماذا نريد وكيف سنعمل؟؟

تحديد الواقع الفلسطيني على أساس أن هناك مشروعان يعيشان في حالة صراع دائم ومستمر، المشروع الأول هو المشروع الوطني المرتبط بالثوابت الفلسطينية والموجودة في كل وثائق وأنظمة م.ت.ف. والمحددة بالدولة الفلسطينية المستقلة وحق تقرير المصير وحق اللاجئين بالعودة.

المشروع السياسي الآخر في إطار الجهد الدولي المبذول حالياً الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتمحور حول قيام الدولة الفلسطينية القابلة للحياة ذات التواصل الجغرافي.

واقع العمال الفلسطينيون قبل أوسلو يتمحور في عدة نقاط:

١. الاقتصاد الفلسطيني في حالة مواجهة دائمة مع الاحتلال.
٢. القوى العاملة هي دائماً مادة استغلال من قبل الاحتلال والرأسمال الفلسطيني.
٣. عمل في إسرائيل ومنذ العام ١٩٦٧ وحتى بدايات التسعينيات من القرن الماضي أكثر من ٢٠٠ ألف عامل فلسطيني سنوياً، منهم ١٢٠ ألف عامل بشكل منتظم وما يوازي هذا العدد بشكل غير منتظم في ظل ظروف عمل تتسم بالتمييز العنصري من حيث نوع العمل والأجور والحقوق التي ترتبت على العمل لسنوات طويلة.
٤. الخبرات والمهارات التي أكتسبها العمال لم يتم البني عليها واستغلالها من قبل الجهات الإسرائيلية، وإنما تم استغلالها بمجهود ذاتي خلال الاغلاقات في فترة الانتفاضة الأولى والبناء عليها في الأراضي الفلسطينية.

بعد توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وبناء السلطة الفلسطينية نشأ واقع جديد كان له الأثر الكبير على مسار تطور القوى العاملة الفلسطينية والبنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني في ظل استمرار سيطرة مطلقة للاحتلال على مناحي الحياة الأمنية والاقتصادية.

وفتح المجال للاستيراد من الخارج مع سيطرة كاملة للطرف الإسرائيلي على المعابر والحدود وسيادة كاملة على الرقابة والتقرير في نوع وكمية المستورد والصادر من وإلى الأراضي الفلسطينية، ووضع الصناعات الفلسطينية الناشئة في مواجهة المحتل في منافسة غير عادلة ومجدية مع البضائع المستوردة دون أي ضوابط مما أدى إلى توقف العديد من الصناعات المحلية أبرزها صناعة الأحذية والألبسة والمصنوعات الخفيفة، وحول العديد من أصحاب رأس المال الفلسطيني من رأسمال منتج إلى رأسمال تجاري (مستورد) ووكلاء وسماسرة للبضائع الإسرائيلية وغيرها، مما اضعف فرص تطوير التصنيع المحلي الناشئ وتحول الجزء الأكبر من الاستثمار في الأراضي الفلسطينية إلى قطاع الخدمات (الاتصالات والبنوك وشركات التأمين والشركات العقارية) مع اتساع قطاع المستوردين للبضائع الإسرائيلية والعالمية وما يحيط بها من مؤسسات وبنى اقتصادية ذات طبيعة تجارية.

وهذا بقدر ما وفر فرص جديدة للعمل استوعبت أيدي عاملة ذات مؤهلات علمية إلا أنها أضعفت قدرة الاقتصاد المحلي الناشئ على التطور، وحول آلاف العمال الذين عملوا في قطاعات صناعية مثل الأحذية والملابس وغيرها إلى عاطلين عن العمل مضافاً إلى عشرات الآلاف من العمال الذين فقدوا عملهم داخل إسرائيل بسبب إجراءات التشغيل التي بدأت تتبعها سلطات الاحتلال إبان حرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠.

وكل هذا خلص إلى نتيجة واحدة وهي أن العمال أصبحوا رهينة سياسة العرض والطلب، حيث أن هناك بطالة عالية وعدد من الوظائف المحدودة، كل هذا أضعف العمال والحركة النقابية لتحقيق أي انجاز ملموس.

ومع أوسلو أيضاً انطلقت مشاريع المناطق الصناعية المشتركة، والتي كان وما زال من ابرز منظريها (شمعون بيرس) الذي زار ارض خضوري في بداية التسعينات مبشراً بالإعداد لإقامة منطقة صناعية مشتركة، والتي استولت عليها فيما بعد قوات الاحتلال وأقامت عليها ما يسمى بالارتباط العسكري (DCO) وذهب مخطط المنطقة الصناعية المشتركة أدراج الرياح.

وقد تزامن هذا الحدث مع بدايات نشوء منطقة صناعية إسرائيلية بالقرب من ارض خضوري تقع في حدود بلدية طولكرم ومحاذية لحدود عام ٤٨، حيث نقل إلى هذه المنطقة مصنع جيشوري للأسمدة الزراعية بعد قرار من القضاء الإسرائيلي بمنعه من البقاء في منطقة بيت حتكفا (ملبس) لما له من أضرار بيئية على المنطقة المقام عليها. ومع مرور الزمن توسعت هذه المنطقة لتحوي أكثر من (٨ مصانع) مملوكة لإسرائيليين يعمل فيها حالي ٦٠٠ عامل فلسطيني بعد حصولهم على تصاريح خاصة بذلك.

والعمال في هذه المنطقة يعملون في ظروف صعبة وقاسية حيث يتقاضى العامل أجرا قدره (٦٠ شيكل) مقابل (١١ ساعة عمل) وفي ظروف عمل خالية من كل أشكال الحماية وإجراءات الصحة والسلامة المهنية على الرغم من خطورة الأعمال التي يمارسها العمال. وهناك أكثر من منطقة على هذه الشاكلة في الضفة الغربية.

في عام ٢٠٠٠ اندلعت انتفاضة الأقصى وواكبها أحداث وتطورات طالت كافة مناحي الحياة في المجتمع الفلسطيني ومن أبرز ملامح هذا التغيير: عمل الاحتلال على فرض وقائع على الأرض من الحصار والسيطرة والتحكم بكافة الموارد المرتبطة بالحياة للمواطن الفلسطيني، وبناء الجدار. ارتفاع معدلات البطالة والفقر، اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الموارد والمساعدات الخارجية. الصراع السياسي الداخلي الذي ترك أثر كبير على الحياة في المجتمع الفلسطيني.

كل ذلك ترافق مع عدم وجود رؤية واضحة لدى الجهات الرسمية قائمة على أساس المواجهة.

الحركة النقابية ومواجهة الواقع القائم:

لعبت الحركة النقابية دوراً وطنياً مميزاً في النضال الوطني الفلسطيني في مواجهة المحتل الذي استهدف النيل من مؤسساتنا وإفراغها من محتواها الكفاحي، إلا أن هذه الحركة تأثرت كغيرها من المؤسسات بعد اتفاق أوسلو

←

من ناحية الارتباط بين توجهات حركتها المطلبية ونضالها النقابي والتصاقها بالسلطة لدرجة الانصهار وانعدام الحدود في العلاقات تحت شعار معركة البناء وترسيخ وجود السلطة على الأرض.

في نفس الوقت فأن بوابة العلاقات الدولية قد فتحت على مصراعيها دون ضوابط وتحديد لأسس هذه العلاقات والأهداف التي يسعى الإتحاد لتحقيقها من خلالها، وعلى الرغم من الفائدة التي حققتها هذه العلاقات على صعيد تعميم الخبرات في مجال الخبرات النقابية المهنية وإيصال صوت العامل الفلسطيني إلى كافة أنحاء العالم إلا أن عدم وجود سياسات محددة للحركة النقابية جعل من هذه العلاقة تندرج في إطار البرستيج بل وأصبح العمل النقابي رهينة لبرامج ورؤى الاتحادات العمالية الداعمة والممولة للمشاريع والبرامج.

وتعاني الاتحادات العمالية من الضعف والانقسام والاحتكار من قبل القيادات النقابية التي لم تعد منتمية من الناحية الطبقية لجموع العمال والشغيلة (أمين عام اتحاد فلسطين - وكيل وزارة) وأعضاء في اللجنة التنفيذية لإتحاد نقابات عمال فلسطين مدراء عامين في مؤسسات السلطة وكذلك فأن عددا من كوادر وقيادات الاتحادات الفرعية يعملون أو متقاعدون في الأجهزة الأمنية.

وهذا جعل الحركة النقابية غير قادرة على التأثير في سياسات السلطة الاقتصادية والاجتماعية بدور أكثر فاعلية بما يخدم مصالح عمالنا ويعزز دورهم في البناء الاقتصادي.

وقد جاء الحديث مجدداً عن المناطق الصناعية المشتركة في إطار خطط التنمية التي تتبناها حكومة سلام فياض وبدعم وإشراف البنك الدولي وأطراف دولية ضمن قيود وشروط التعاون بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبما يضمن نتائج مؤثرة لها على صعيد الرؤى العامة لعملية السلام والتي انحصرت في شعار الدولة الفلسطينية القابلة للحياة والتواصل الجغرافي.

وفي الجانب الاقتصادي تسعى هذه المناطق إلى تشجيع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية وحل مشاكل البطالة والفقر للموطنين بما يسهل الظروف الحياتية لهم. علما بأن حقوق العمال الفلسطينيين في هذه المشاريع هي المادة المشجعة للاستثمار في ظل مستوى متدني للأجور (يجري الحديث عن ١٥٠٠ شيكل للعمال المهرة و١٢٠٠ شيكل للعمال غير المهرة والعمل العائلي في الزراعة) إضافة إلى أن التشغيل سيتم بالمياومة بهدف تقليص الحقوق النقابية التي ستترتب على العمل، مضافاً إلى ذلك ضعف الحركة النقابية المدافعة عن العمال وحقوقهم ومشاركتها في صياغة ورسم التوجهات الاقتصادية العامة في المجتمع الفلسطيني. (الإحصائيات المشار إليها في هذه الورقة تعود لعام ٢٠٠٨).

وفي الأراضي الفلسطينية يوجد أكثر من نموذج للمناطق الصناعية وهي على النحو التالي:

أولا:- المناطق الصناعية الفلسطينية التاريخية في حدود المدن الفلسطينية:

تحتوي على عدد قليل من العمال يتراوح ما بين ١-٩ عامل في المنشأة الواحدة، ويعملون بنظام المياومة. وهذه المناطق مملوكة بالكامل لرأسمال فلسطيني ولكنها تعاني الفوضى والعشوائية ومن ضيق المساحات ومستوى الخدمات التي تحتاجها، إضافة إلى أن العديد منها أصبح ملتصقا بالمباني السكنية نتيجة التوسع في البناء من قبل المواطنين في ظل محدودية الأراضي المتاحة وخاصة فيما يسمى مناطق (أ).

ثانيا:- المناطق الصناعية الحدودية وداخل المستوطنات

يوجد في الضفة الغربية أكثر من ١٢ تجمع صناعي على أراضي فلسطين المصادرة من قبل الاحتلال والمستوطنين ومملوكة لإسرائيليين بالكامل وتخضع هذه المناطق لسيطرة إسرائيلية كاملة والعبور إليها أو الخروج منها يتطلب الحصول على تصاريح خاصة بذلك.

وتحتوي هذه المجمعات على العديد من المصانع التي تم ترحيلها من داخل المدن الإسرائيلية لأسباب تتعلق بضررها البيئي من ناحية وحاجة أصحاب العمل الإسرائيليين للأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة من ناحية ثانية، وتسويق بضائعها على أنها منتجات عربية في العديد من دول العالم ومنها العربية، إضافة إلى استغلال حاجة العامل الفلسطيني للعمل وتشغيله في ظروف غير إنسانية، حيث يتراوح عدد العاملين في هذه المجمعات بين ٣٣ ألف - ٥٥ ألف عامل فلسطيني. (الكنيست الإسرائيلي اخذ قرارا بتطبيق قانون العمل الإسرائيلي على هذه المناطق وهو بذلك يعتبرها أرض إسرائيلية من ناحية ولا يوجد أي جهة أو إطار ملزم لتطبيق القانون بداخلها فعدد العمال الذين يعملون بشكل منظم داخل هذه التجمعات لا يتجوز ٥ آلاف عامل فقط).

ويعتبر التعامل مع هذه التجمعات العاملين فيها على وجه الخصوص من أعقد المشاكل فهي مناطق مستولى عليها من قوات الاحتلال (مستوطنات أو أراضي مصادرة) وتبقى في إطار الموضوع الوطني الرافض للتعاطي معها كأمر واقع، في نفس الوقت الذي تتطلب فيه اتخاذ مواقف وخطوات عملية لمعالجة الأضرار التي ترتبت على وجودها واستمرار بقائها من حيث تأثيرها على الوضع العام أو العاملين فيها.

ثالثا :- المناطق الصناعية المشتركة

يجري الترويج لمشاريع المناطق الصناعية المشتركة على أنها ستقدم الحل السحري لمشكلة البطالة والفقر وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الأراضي الفلسطينية في ظل استمرار الإجراءات التي تحول حياة الفلسطينيين إلى جحيم من قبل قوات الاحتلال. الاحتلال الذي يمثل جوهر المشكلة الفلسطينية والتخلص منه تمثل المدخل السليم لأي حلول أن كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

وفي نفس السياق يجري الحديث عن مناطق صناعية مشتركة في كل من:

١. الجلمة في محافظة جنين بتمويل ألماني.
٢. ترقوميا في محافظة الخليل بتمويل تركي والبنك الدولي.
٣. المنطقة الصناعية الزراعية في أريحا بتمويل ياباني رئيسي وأمريكي فرعي.

حول وضع العمال في هذه المناطق:

١. لم يحدد الإطار القانوني (أي قانون سيطبق) الذي سيضمن حقوق العمال.
٢. الشركات الوسيطة لتشغيل العمال لم يحدد دورها والنسب التي ستجنيها.
٣. معدل الأجور التي سيتقاضاها العمال غير معروف.
٤. الدخول إلى المناطق والحصول على تصاريح.
٥. ضمانات الحقوق المترتبة على العمل (أتعاب، تقاعد، تعويضات).

كل ذلك يتم في ظل معدلات بطالة عالية ونسبة فقر عالية وعدد كبير من العمال يقدر بـ٧١٨ ألف عامل سنة ٢٠٠٦.

وفي نهاية الورقة تم تبيان دور السلطة في حماية العامل الفلسطيني، حيث أن السلطة تتحمل مسؤولية حماية العامل الفلسطيني من الفقر والبطالة والاستغلال، وهي كذلك المسؤولة عن توفير وخلق فرص عمل لكل مواطن فلسطيني في إطار الخطط والبرامج الاقتصادية التي تعتمدها وتشارك أطراف الإنتاج فيها (العمال، أصحاب العمل، الحكومة).

مداخلات المشاركين في ورشة العمل حول المناطق الصناعية

قدم عدد من المشاركين في اللقاء مداخلات حول المناطق الصناعية وكان من أبرزها:

م.عادل أبو لبدة

أكد على أنه طالما لا توجد سيادة لا توجد تنمية اقتصادية، وتساءل ما هي مصلحة الفلسطينيين، وهو لا يعتقد أن المصلحة هي الدخول في شراكات. وقال ليس هذا مصلحتنا طالما ليس هناك استقلال سياسي واقتصادي، مصلحتنا أن نبحث عن استقلالنا السياسي والاقتصادي. إسرائيل إذا أعطتنا استقلالا سياسيا لن تعطينا استقلالاً اقتصادياً، أنا لا أعتقد أن إسرائيل تريد حل مشاكلنا من بطالة وفقر وإنما تريد استغلالنا كعبيد.

وأضاف أين اتفاق أوسلو، إسرائيل وقعت أوسلو ومن ثم تنحت وأدارت ظهرها للاتفاق، الفلسطينيون هم في مأزق لا خيارات لهم، لا استقلال سياسي ولا استقلال اقتصادي. اتفاق باريس مقيد للفلسطينيين ولا يكون استقلال الاقتصاد، الاقتصاد الفلسطيني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الإسرائيلي. وما ينقصنا هو السيادة على الأرض.

علياء الشعار

نحن لسنا فقط تابعين اقتصادياً وسياسياً، وإنما أيضاً ردود أفعالنا تابعة لإسرائيل، يعني مثلا حملة مقاومة الجدار متى بدأت عملها؟ ربما عندما أقترب الانتهاء من بناء الجدار.

المناطق الصناعية في طور التنفيذ، أين رد فعل الفلسطينيون؟؟ وتتساءل عن دور القيادات السياسية والاقتصادية.

الباحث جبريل محمد

إذا أحد يطلب من القيادة السياسية أن تقدم شيء فهي شريكة فيها، هذه الطبيعة الطبقية لها، مجموعة سماسرة تسمسر، إذا أحد يرى أن السلطة تريد وهي معنية باستقلال وطني حقيقي، أنا أرى أنه يعيش في وهم، هذه حقيقة. هذه طبقة ارتضت لنفسها أن تكون ملحقة في المشروع الدولي، مشروع العولمة وهي الآن ليست صاحبة مشروع وطني. هذا هو الأساس الذي يجب أن ننطلق منه، مقابل ذلك أين التوجه الآخر، حماس ليس لديها مشروع، لديها الزكاة والأنفاق، نفس الوجه الآخر للسلطة القادمة، لن تقدم مشروع مناهض لهذه الطبقة. السؤال يصبح أين توجه القوى الثانية والأخرى التي هي تكون على طرف نقيض للمشروعين الذي أدى إلى الانقسام، أين برنامجها تجاه الناس، أين عملها في وسط الناس؟ الأرض تتقلص تحت أقدامنا كشعب فلسطيني. الموضوع ليس موضوع بطالة، إذا نحن نريد أن نقول أننا دخلنا من باب البطالة يعني نحن ندير أزمات، إذا ندخل في زاوية معالجة الفقر كما يقول البنك الدولي أيضا نحن ندير أزمات. الموضوع أين نبدأ كجهة مناهضة لهذه الحلول من الداخل، تنمية القيم الإنتاجية هي إطلاق مبادرة الناس، هذا منطق يحتاج إلى جهد كبير من كل شخص يفكر ويعتقد أن السلطة القائمة هي شريك في المشاريع التي تتحدثون عنها - وهي كذلك حقيقة- وإلا لماذا يذهبوا إلى مؤتمرات دافوس وغيرها... وأشار إلى أن التوجه إلى منهج التصدير في السياسات التنموية معناه عدم تلبية الحاجات الأساسية للناس، نحن نستورد كل شيء، مع العلم نحن يمكن أن ننتج أمور كثيرة من الأمور التي نستوردها، لماذا نصدر؟ وهذه سياسة التصدير خلقت هذه الفجوة التي نراها في مصر، وليس فقط في سوريا.....

نظام عطايا

الصحيح فيما يتعلق بالشراكة، نتحدث عن شراكة السلطة، هذا هو المدخل، هذه المفاهيم هي مضللة جدا، خطأ الحديث عن الشراكة، وإنما الحديث هو عن سيد ومسود، سيد وعبد، حتى في العلاقة على مستوى المناطق الصناعية. وأكد على أن ليس هناك خيارات سياسية أمام الإسرائيليين حالياً، وخصوصاً مجمل الجهد والتوجهات المحلية الفلسطينية الرسمية والدولية وعلى رأسها أمريكا وبعض الأطراف في أوروبا، كلها عملياً تصب في مجرى واحد، هو استبعاد المدخل السياسي لحل الموضوع الفلسطيني واستبداله بالمدخل الاقتصادي وسيناريو اقتصادي، هذا أكد عليه طوني بلير وبعض المسئولين الأوروبيين، قالوا خارطة اقتصادية، سيناريو الرفاه... أنا أستذكر عند الحديث عن المناطق الصناعية قبل ٢-٣ سنوات مؤسسة أسمها راند (Rand Corporation) الأمريكية، وهي مؤسسة شبه حكومية كانت تروج في المناطق المحتلة إلى مشروع وسيناريو لحل القضية الفلسطينية تحت شعار فلسطين قابلة للحياة، واعتمدت في هذا السيناريو الذي وزعوه في كتيبات منهج أسمه "منهج القوس"، هذا المنهج يرتكز على تركيز وحصر كل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحة... في منطقة الجبال الوسطى في الضفة الغربية تمتد من الجلمة بشكل قوس وصولاً إلى الخليل ومن ثم إلى قطاع غزة. وحصر كل شيء حتى التنمية الزراعية في هذه المناطق، وبالتالي هذا يعني أن ما يجري العمل عليه من المناطق الصناعية وغيره يبدو أنه مكمل بشكل كبير أو جزء أصيل من هذا السيناريو، لأنه بموجب هذا المنهج عمليا سيتم:

١. ضرب الكيانية الفلسطينية (أو سمها ما شئت) في هذه البقعة في المنطقة الوسطى للضفة الغربية في مناطق الجبال الوسطى.
٢. دفع أعداد كبيرة من الناس إلى الهجرة من غرب الضفة الغربية إلى هذه المنطقة.
٣. وفي نفس الوقت، ضرب التنمية الزراعية والسلة الغذائية.. في المنطقة الغربية أو/ و المنطقة الشرقية.

د. طه الرفاعي / إتحاد لجان العمل الزراعي

بين الفوائد التي سيحققها الإسرائيليين من المناطق الصناعية أنهم سيرتاحوا من استيراد عشرات الألوف من العمال الأجانب الذين سببوا لهم مشاكل اجتماعية داخل فلسطين المحتلة عام ٤٨، مشاكل كبيرة التي أصبحت عليها ضجة داخل المجتمع الإسرائيلي من مخدرات وغيرها من المشاكل الاجتماعية... وكان يجب أن يكون هناك التزام من قبل حكومة الاحتلال لهؤلاء من نواحي صحية وسكن وبنية تحتية، لذلك يرتاحوا منها. عشرات الألوف من العمال كانوا يحولوا تحويلات مالية كبيرة إلى أهاليهم، إذا تخلصوا منهم تصبح تلك المعاشات بيد العمال الفلسطينيون ومعروف ارتباطنا بالاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي كل الموارد المالية التي سيقبضها العمال ترجع إلى المجتمع الإسرائيلي عن طريق استهلاكنا للمواد التي سيصدرونها لنا.

المناطق الصناعية سندخلها في كياننا ووجداننا ونتقبلها، ليس لأننا نريدها، ولكن هذا هو المنحنى التاريخي لنا. يقولون يوجد مستوطنات وأصبحنا نقول تبادل أراضي، حق العودة، أصبحنا نبحث عن حق عادل.....

وليد أبو شرار

الذي يحصل الآن في الوطن هو بسبب عدم وجود خطة إستراتيجية أو عدم وجود جزئية مؤقتة زمنية على مستوى السلطة الوطنية أو حتى على مستوى الوزارات، وهذا يعني أنه لن تكون المناطق الصناعية ولا التنمية ذات بعد استراتيجي على مستوى اقتصادي أو مستوى تطويري، وهذا معناه أن ما نعيشه من حالة تنمية الآن هي عملية تحسين ظروف وليست تنمية حقيقية مبنية على أسس أفقية أو حتى عمودية للمستقبل.

يوجد مناطق صناعية وهي اجتهادات لمعالجة حاجات المواطنين في القرى والمدن، لو سمعنا ما هي حاجات الشعب الفلسطيني في الأرياف ننصدم، مثلا لدينا غرف صفية لا تصلح زرائب للأغنام.

←

الآن نتحدث عن المناطق الصناعية في ظل وجود احتلال، أنا ليس لدي أمن شخصي، كيف سيكون هناك أمن للمناطق الصناعية، الوطن لا يوجد فيه أمن. هذه قضايا سياسية في وجود الاحتلال حتى الخوض فيها هو تذويب للحقيقة وهو بعد عن الحقيقة. وتساءل هل أنا حر لأتعاقد مع تركيا والدول الأخرى والشركات الموجودة فيها لأجذب شركات ضخمة للتصنيع في هذه المناطق. حتى المياه التي ستحول إلى جنين، نحن لا نستطيع أن نشرب المياه، ٢٨ قرية في ريف دورا لا توجد فيها شبكات مياه.

جمال برهم

لا نستطيع أن نفصل أي عملية تنمية عن طبيعة المرحلة التي يعيشها شعبنا، سواء تنمية لها رؤية إستراتيجية بعيدة المدى أو رؤية إستراتيجية لها علاقة بالدولة المستقلة أو رؤية إستراتيجية لها علاقة بطبيعة المرحلة التي نعيشها حالياً من حيث طبيعتها الانتقالية والمتأصلة بعملية الصراع.

وبالتالي موضوع المناطق الصناعية لا يجوز أن نعزله عن الوضع السياسي وأهدافه السياسية من وراء تفسير أو إنشاء المناطق الصناعية. واستطرد، في نفس الوقت لنرى المنطقة الزراعية في الأغوار المدعومة من جايكا اليابانية بـ ١٠٠ مليون دولار، ماذا قالوا أنهم يريدون أن يعملوا في هذه المنطقة، يريدون أن يزرعوا أنواع معينة تصدر لأسواق معينة، وليس لها نهائياً أية علاقة باحتياجات السوق الفلسطيني.

في نفس الوقت عملية التنمية هذه والمشروع هذا لم يأخذا بعين الاعتبار المعطيات القائمة في الواقع، أن عملية الري من أين ستتم؟ حيث أنه هناك شح كبير في الآبار الارتوازية في منطقة الأغوار، وكل المنطقة تروى من خلال ميكروت. وفي عام ٢٠٠٧ كانت أقل سنة للأمطار منذ ٣٠ سنة، فوجدوا أنفسهم أنهم يسقوا هذه المزروعات من ماء الشرب، وعملت هذه مشكلة على هذا الصعيد. في نفس الوقت وفي ظل دخول إسرائيل كطرف لأن كل هذه المشاريع ستقدم على أنها مشاريع سلام، طرف إسرائيلي وطرف فلسطيني وممول ثالث، حتى تشعرنا أنها مشاريع سلام. لتروا ماذا ستعمل بالاقتصاد الإسرائيلي، وماذا ستعمل بالاقتصاد الفلسطيني. الذي سيقرر ما هي طبيعة هذا المشروع هو الطرف القوي حالياً، بالمعنى الاقتصادي والمعنى السياسي والمعنى العسكري وهي إسرائيل.

فوزان عويضة

لكي لا يُفهم أننا نرفض المناطق الصناعية، نحن في مرحلة بناء دولة تحتاج إلى صناعة وإلى زراعة ونحتاج إلى كل شيء. ولكن المطلوب أن تكون هذه المناطق الصناعية على أسس صحيحة ونعرف ماذا نريد وإلى أين نحن ذاهبون.

نحن بحاجة إلى مناطق صناعية، بحاجة إلى تشغيل العمال، وأتمنى أن يكون هناك مناطق صناعية، وتشغيل عمالنا لبناء الدولة، ولكن يوجد مناطق أقل ضرراً، مناطق مهددة بالاستيطان. علينا أن نعرف ماذا نريد، وأن لا تكون مرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي ولا تشكل خطراً على وليدنا الفلسطيني في المستقبل.

بشير البرغوثي

لأن الانتقادات دائماً أننا نتهم بعقلية المؤامرة في التحليل سأفترض أن لدى السلطة الوطنية نية حسنة في اجتهاد المناطق الصناعية على اعتبار أنها أحدى النماذج الاقتصادية للتشغيل وبناء الاقتصاد الوطني، إلا أنه يجب الإشارة إلى الافتراض الأساسي، أنه حتى في دراسات الجدوى يوجد افتراض على أنه لن يكون هناك عوائق إسرائيلية.

القطاع الخاص لا بد من تطويره، ولا بد من إعطاؤه حوافز، هذا شيء طبيعي تماماً. لكن ما هي أولويات القطاع الخاص الفلسطيني، لدينا قضية أساسية، إذا يوجد بوادر حسن نية، مطالب كل الناس في القطاع الخاص يقولون أعطيني حرية معابر، لا تعطيني بنية تحتية وإنما أعطيني حرية معابر، حرية تجارة استيراد وتصدير. عندما كانت اجتماعات المناطق الصناعية كان كل المستثمرين ومنها شركة الشمال، كانوا يعملون على افتراض أنه سيكون هناك تسهيلات إسرائيلية. وأنا أقول أنه ستكون منطقة صناعية فلسطينية بحتة، لكن في هذا المقابل القول الرئيسي سيكون لإسرائيل بإعطاء تسهيلات سواء كانت الكهرباء أو الماء، حتى لو إسرائيل لن تتدخل، لكن هي في النهاية تحشرك في خياراتك.

وأشار أن هناك مصلحة إسرائيلية، حيث قال لننظر إلى شركة ميناء حيفا، إلى بياناتها المالية بعد ٢٠٠٦، كادت أن تفلس. لم يعد ميناء حيفا ميناء منافس، لا على مستوى الشرق الأوسط، بعد التطوير في ميناء العقبة وبعد تجارة الترانزيت في دبي، وبالتالي هو على حافة الإفلاس، كما قلت بعد ٢٠٠٦ عندما حدثت الحرب على لبنان.

الآن المنطقة الصناعية وطريقة التصدير والاستيراد، ميناء حيفا له مصلحة حقيقية، المنطقة الصناعية ستنعش ميناء حيفا، وستكون كل الإجراءات من أجل التصدير وستتحول المنطقة إلى مخزن لتخزين البضائع التي ستصدر عبر ميناء حيفا، وبالتالي ستعفى من الجمارك ورسوم الشحن وما إلى ذلك.

وبالتالي يصبح ميناء حيفا أيضاً منافس لميناء العقبة، وعملياً يدخلونا كفلسطينيين في صراع مع امتدادنا العربي الذي ممكن أن نبني اقتصادنا عليه. اقتصادنا الوطني – شئنا أم أبينا – يجب أن يعزز باتجاه الوطن العربي

حسن أبو لبدة

هذه المناطق الصناعية ستنظم بموجب قانون هيئة المناطق الصناعية والمدن الحرة، وهي مناطق مخصصة لنشاط اقتصادي يستهدف التصدير أولا، ٨٠٪ مما تنتج هذه المناطق يجب أن يصدر للخارج. ولذلك هي مناطق ليست مشتركة وليست حدودية، بما فيها الجلمة التي تبعد ٤٠٠ متر عن الحدود، هي مناطق صناعية داخلية يسري عليها القانون الفلسطيني. وحدد إن ما هو موجود على أرض الواقع هو مقترح لأربع مناطق صناعية هي: منطقة في جنين، منطقة في أريحا، منطقة في بيت لحم، منطقة في ترقوميا، أول منطقة صناعية مرشحة للعمل سيتم العمل بها سنة ٢٠١١. لاحظوا أن كل منطقة مطروحة بالشراكة مع دولة، جنين بالشراكة مع ألمانيا ودخلنا الأتراك كمستثمرين، أريحا مطروحة إذا تمت بالشراكة مع اليابان، بيت لحم مع الفرنسيون.

هذه المناطق لن تنتج للاستجابة للسوق المحلي لأنها بالقانون يجب أن تصدر ٨٠٪ مما تنتج، لذلك هي تحاول أن تنتج ما يمكن أن يباع وتربح في أسواق أخرى وليس في السوق المحلي.

السيطرة الأمنية لإسرائيل على هذه المناطق، تحتاج إلى وقفة، في قانون المناطق الصناعية البضاعة والإنتاج يكون للتصدير، ممنوع أنها تصدر أقل من ٨٠٪ من إنتاجها، وإذا تم هذا سيكون التصدير عبر بعض الموانئ والنقاط الحدودية التي تسيطر عليها إسرائيل، وهنا ممكن يدخل الجزء الأمني. بالنسبة إلى حقوق العاملين وغيره خلال فترة عملهم أو بعد انتهاء عملهم، قانون العمل الفلسطيني والقوانين الفلسطينية السائدة هي التي ستحكم، ومعدل الأجور سيكون بناء على قانون العمل والأسعار السائدة في حينه. وبين أن العلاقة الوحيدة التي ستكون ما بين الحكومة الإسرائيلية والفلسطينيين بناء على البرتوكول الذي سيتم الاتفاق على أساسه وهو كيف البضاعة تخرج مباشرة إلى ميناء حيفا أو غيره، العدد الإجمالي الذي نحن نرغب في توفيره من خلال هذه الأربع مناطق صناعية ٣٠ ألف عامل وموظف وما شابه (العمالة المباشرة). والذي درس منكم اقتصاد يعرف أنه مقابل خلق كل فرصة عمل مباشرة تخلق بالمقابل ما يقارب ٣–٤ فرص عمل غير مباشرة، من خلال الدورة الاقتصادية. ونحن من خلال المناطق الصناعية نحاول أن نخفف الضائقة الاقتصادية، ونعطي فرصة للقطاع الخاص أن يكبر ويستطيع التصدير وبالتالي تزيد نسبة العمالة في البلد. المقصود منها أن تساهم في تخفيف البطالة، وتساهم في توسيع قدرات القطاع الخاص.

ملاحظة: للاطلاع أو الحصول على نسخة موثقة من أوراق العمل الكاملة يرجى مراجعة مركز بيسان للبحوث والإنماء أو زيارة موقعنا الالكتروني www.bisan.org

تتمة / نحو فضاء معرفي

الجامعات والمراكز البحثية ومرتبطاً بإنتاج باحثين ومثقفين ودارسين يعتمدونه منهجاً في علمهم وحياتهم وإنتاجهم، وبالتالي ضاع جزء من التجربة، وأهملت المعرفة الناتجة إلا لدى قلة قليلة ممن بقوا مرتبطين بهذه الحالة.

إن الحالة المطلوبة هو الوعي البحثي النقدي أثناء تطوير البرامج التنموية والتدخلات التنموية المختلفة بحيث تصبح عملية تطوير البرامج مرتبطة وتعكس مفاهيم تنموية أصلية من عمق التجربة الفلسطينية، يتم تطبيقها وممارستها ومراقبتها من أجل تعديلها بأفضل النتائج الممكنة من ناحية، كما أنها تتم بدورة كاملة تستطيع أن تنتج المزيد من التحديات على مستوى المفاهيم والممارسات المختلفة والتي تحول للبحث مرة أخرى لمعالجتها. كما أن تبني بعض المفاهيم العالمية لا يأتي ثماره من غير أن تتم معالجتها فلسطينياً في سياق تطبيقي، ومتابعات منهجية، لذا تصبح الكتابة والمراجعة والبحث المرتبط بالتطبيق جزءاً أصيلاً من هذا المنهج.

يركز منهج البحث هذا على التوثيق النقدي من خلال التاريخ الشفوي، والتحليل الاجتماعي للفئات المهشمة وخاصة النساء، من أجل استعراض وتفكيك بنية التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمهمشين.

ما هي المبادئ التي يقوم عليها هذا المنهج؟

- المشاركة الاجتماعية الواسعة في التطبيق، وفي إحداث النقاشات المختلفة للمفاهيم لتطويرها وتطبيقها.
- يقوم على الإيمان بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الكاملة.
- يقوم على مشاركة القطاعات والفئات الاجتماعية، والمؤسسات والأطر على اختلاف قطاعات المجتمع من أجل تغطية كافة التخصصات.
- يقوم على الإيمان بضرورة مقاومة الاحتلال، عبر بناء بنية اجتماعية – اقتصادية تنموية منتجة فكرياً ومادياً، وقادرة على الاستمرار في شتى الظروف.
- يقوم على الإيمان بضرورة إنهاء الاحتلال والتخلص من مخلفاته المختلفة، وأثاره المدمرة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للمجتمع الفلسطيني.
- يقوم على القناعة بضرورة تعزيز القاعدة الإنتاجية المحلية على حساب المنتجات الأجنبية، مع بناء قاعدة إنتاجية قوية بخبرات محلية.
- يقوم على القناعة باستغلال الموارد المحلية بأكفأ طريقة، وبحيث تبقى للأجيال القادمة.

* مدير دائرة الأبحاث/ مركز بيسان للبحوث والإنماء

دائرة البرامج في نماذج

برامج ومشاريع تنموية: بناء وتفعيل المنظمات القاعدية...مهمة تنموية تستدعي تضافر الجهود

ضمن النشاط والدور التنموي الذي يقوم به مركز بيسان، تنصب الجهود في دائرة البرامج على بناء النماذج التنموية البديلة، القادرة على الإستمرار في الفعل المجتمعي والوطني العام، باعتبار أن الواقع القائم، هو بحاجة للنقد المستمر، المرتبط بالعمل الهادف للتفعيل والتغيير، فالوضع الفلسطيني العام، من خلال استمرار الاحتلال الصهيوني، وأدواته التعسفية بحق الإنسان والأرض الفلسطينيين، يستدعي دوماً استنهاض أدوات الفعل الفلسطيني، وبناء النماذج والتجارب القادرة على الصمود وتعزيز الدور الجماعي للناس، في تحقيق الحرية والإستقلال الناجزين كهدف إستراتيجي، وكذلك تحقيق أهداف آنية ترتبط بهموم وحياة الشاب، المرأة، الطفل، الطالب، الكبار والصغار...الخ، تلك الأهداف التي تضع الفرد في محك التجربة، أمام المشاركة في صنع ذاته ومحيطه في إطار جماعي، لا ينفصل عن الهم العام، بل يرتبطان بعلاقة جدلية من التأثير والتأثر في سياق تحقيق الأهداف.

إن عدم وجود خطة فلسطينية تنموية شاملة، قائمة على المزج ما بين تحقيق أهداف تنموية في مختلف القطاعات الاجتماعية، وتعزيز صمود الناس ومقاومتهم للاحتلال الصهيوني، يأتي تركيزنا للعمل مع المنظمات والمراكز المجتمعية القاعدية، باعتبارها عنواناً وتعبيراً عن الإرادة الشعبية والجماهيرية في ممارسة الدور التنموي الوطني، وذلك من خلال جذبها لمختلف القطاعات الاجتماعية.

التجربة....

تمتد تجربة المركز من عام ١٩٨٩، حيث يدخل عقده الثالث، ففكرة نماذج ركن الجوار (مراكز مجتمعية ومنظمات قاعدية، شبابية، نسوية، أطفال...إلخ)، تنمو وتتطور وفق تغيرات الواقع والمنعطفات التي يواجهها المجتمع المحلي كلبنة في واقع المجتمع الأكبر.

في الربع الأخير من هذا العام الماضي، ٢٠٠٩، تم إنجاز تجربة مكثفة ومميزة، تضع خطاها على مسار الفعل التنموي الذي يواجه الاستحقاقات الخاصة والعامة، نموذج تنموي بشراكة مع خمسة مراكز مجتمعية، في إحدى مناطق الريف بالقرب من مدينة نابلس (مركز بلال النجار – بورين، اتحاد الشباب التقدمي – عصيرة الشمالية، مركز يامن الثقافي الاجتماعي – مادما، اتحاد الشباب التقدمي – بيتا، اتحاد لجان المرأة الفلسطينية – بيتا)، وظف فيها المركز تجربته وخبرته، مع هذه المراكز والمنظمات، مما خلق تفاعلاً وتبادلاً غنياً، في الدور التنموي، فقد تم الوقوف بالملموس عند أهم الأولويات التي تواجه هذه المراكز في مجتمعاتها الريفية، وتمثل العمل بالقدرة العالية على تحقيق مفهوم الشراكة الهادف للتأثير والتغيير بالواقع، فتوحيد المفاهيم التنموية واستراتيجيات العمل، كانت مثالاً ساطعاً في كيفية تطوير هذه المراكز، والارتقاء بدورها، وتعزيز مكانتها كعنوان اجتماعي وثقافي ونشاطي، يشارك فيه مختلف المواطنين، باعتبارها مكاناً للقاء الجميع، وتعبيراً عن إرادتهم في خلقها وتطويرها والحرص على استمرارها.

فقد كانت حلقات النقاش، وطرح المفاهيم والتوجهات، وتنفيذ ما هو جديد ومتواصل مع دور وأنشطة هذه المراكز، مثلما تداخل العمل ما بين مختلف قطاعات المواطنين في هذه القرى، ومشاركتهم في اختيار الأنشطة، والتخطيط لها وتقييمها...هذه التجربة، مزجت ما بين الخبرة المهنية الطويلة، وخبرات المراكز وتجاربها المتنوعة، وخلقت مثالاً على أننا جميعاً كأفراد، ومن خلال إجتماعنا ولقائنا وتفاعلنا، وإدارة الحوار ما بيننا، نصل بكل تأكيد لكيفية مواجهة الواقع والتأثير فيه، نكتشف قدراتنا الموجودة، ونعززها ونبني عليها، نتعلم اكتشاف المتغيرات وكيفية التعاطي معها أيضاً للتأثير في صيرورتها.

دروس...

أفضل الدروس هي تلك التي تأتي من الممارسة والميدان، ولكل تجربة خصوصية في الدروس المستفادة منها، وإن كانت جميعها تنبع من خلال خوض الغمار وبناء النموذج الأقرب لممارسة الإرادة وتحقيق الأهداف،... فقد تم التغلب على بعض العادات التي توحي أننا لا "نملك" لنعمل..!!، فقد عملت مختلف هذه المراكز، ضمن التوجه التنموي الذي يرتكز لدور الأفراد في إطار جماعي، وكان لمشاركة الأفراد واستقطاب طاقاتهم من خلال المراكز، ربما الدور الأبرز في تطوير أدوات الفعل، كما ان الاعتماد على هذه الجهود، ومساهمات الناس في الفكرة والعمل، كُل بطاقته، كان له أثراً واضحاً كذلك، مما يجعل هذه المراكز، ومن خلال تبنيها لهذه الأدوات البسيطة، أن تكون أكثر قدرة على الاستمرار، حيث أنها ولدت لحاجة المواطنين لها، ولن يحميها سوى بقائهم ملتفين حولها، وفاعلين من خلالها، كمسؤولية جماعية، لتحقيق الأهداف الجماعية.

كما أن منهجة وتنظيم العمل الجماعي وروحية الفريق، مثّل تجربة قادرة على الإستمرار، ومواجهة الواقع بشكل مسؤول وكفؤ. وبالتالي فإن العمل المستند إلى خلفية مفاهيمية واضحة، وبناء أدوات عمل وتطويرها، واعتماد طرائق محلية متوفرة ونقدها وتجديدها، ضمن منطق المشاركة الكاملة، لهو أحد التجليات والدروس القديمة الجديدة، مما يجعلها حجر زاويةٍ في تطوير الفعل التنموي والوطني للمنظمات القاعدية... فقد كان هذا واضحاً وملموساً في هذه التجربة، مما جعل من القضايا التقنية، مجرد وسائل تخدم هذا التوجه، وضروراتها ترتبط بإنجاز الأهداف، لا لمجرد وجود هذا التدريب أو ذاك، أو السعي لوجود مقتنيات لمجرد وجودها..

في أماكن أخرى...التجربة تستمر بخصوصية أخرى...

في القدس، حيث تتجلى ذروة الهجمة الصهيونية، من الاستيطان والتهويد وترحيل المواطنين الفلسطينيين الأصليين، يعمل مركز بيسان، مع شركاء آخرين (مركز أبحاث الأراضي، اتحاد لجان العمل الصحي، اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال)، حيث ينخرط الجميع في توجه تنموي ذي طابع شمولي، بشراكة مع عشرة منظمات ومراكز مجتمعية متنوعة، ينصب العمل على البناء والتطوير في تجارب الشركاء، والتركيم على تجارب المنظمات القاعدية، واستكشاف درجات أكثر عمقاً في دورها التنموي، من حيث البنية، والتوجهات المفاهيمية، إلى قضايا الوعي السياسي والاجتماعي الاقتصادي، وممارسة دور تنموي ينغرس في صلب القضايا الوطنية والمجتمعية، حاملاً مفردات الصمود والمقاومة، محاكياً القضايا اليومية واحتياجات الشباب، الأطفال، المرأة، معتمداً على مقدرات بسيطة، ولكنها عظيمة عندما تخرج من الناس ذوي الإرادة والإصرار في ضرورة مواجهة الواقع وخلق أدوات الفعل والتأثير فيه، على طريق إنجاز الأهداف الكبرى.

وفي ريف رام الله... مثال آخر..

لأن الشراكة مفهوماً يقتضي القدرة على ممارسة الإلتقاء وتعزيز العلاقة مع الآخرين، لتعظيم الدور والأثر، يخوض مركز بيسان مع مركز الفن الشعبي ومركز معاً، تجربة أخرى مع ثلاثة عشر مركزاً ومنظمة قاعدية مجتمعية، في جهات مختلفة من ريف مدينة رام الله، تجربة في بناء وتطوير قدرات هذه المراكز، وتعزيز المشاركة الشابة في الفعل والنشاط بأوجهه المختلفة، لاستكشاف إمكانية التغيير ووجهته، وتطوير مفاهيم قابلة للممارسة بعد استقائها من الميدان، تربط الوعي والممارسة، تقرب المنظمات القاعدية من بعضها، لاستكشاف إمكانات وأهمية التشبيك والتنسيق ما بينها، بما يعزز دورها على مستوى مناطقي، وهل ستعطي نموذجا لتشبيكٍ على مستوى أكبر، التجربة ستجيب..!؟

تجارب متعددة، هذه كما غيرها في سياق تجربة بيسان والمراكز المجتمعية الشريكة، دومًا يبدأ العمل من نقطة تقع على منحنى تجربة ودور غني، نحتضن الخبرة، ننقدها معا، نستكشف البدائل الأكثر ملاءمة لواقعنا الفلسطيني، نعمل معا لتخطي المعيقات، وبناء أدوات أكثر قابلية للتأقلم والاستمرار والتأثير... لذا تجاربنا هي من صنع المجتمع، ومثلما نضع توجهاتنا وخبراتنا، نحن نتعلم من الواقع، ومن تجارب المنظمات ودروسها وإنجازاتها البنيوية والفكرية والنشاطية... ونعتبر أن هذه المحصلة من العمل التنموي، الذي يستهدف نقد القائم وخلق الجديد منه، تجربة ونموذجاً، لخلق أدوات فعل وتأثير، في الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والقيمية، نحو مستقبل أفضل، إحدى أولوياته الخلاص من الاحتلال وآثاره، وبناء دولة مستقلة ومجتمع ديمقراطي...

وسط نفي رسمي لوجود نوايا لإقامة مناطق صناعية مشتركة

تحديات وتساؤلات عديدة تفرض نفسها على ملف المناطق الصناعية الجاري تنفيذها في الضفة

رام الله – خاص بـ "بدائل": تبرز بين فينة وأخرى أفكار تروج لها جهات مختلفة وخاصة من الخارج، حول إقامة مناطق صناعية مشتركة فلسطينية –إسرائيلية، ورغم أن جهات فلسطينية عديدة وتحديداً على المستوى الرسمي، تسارع إلى نفي مثل هذه الأفكار، إلا أنها تظل تفرض نفسها بين وقت وآخر.

وعموماً، تفرض تساؤلات وحيثيات متنوعة ومتعددة نفسها، فيما يتعلق بالمناطق الصناعية الجاري تنفيذها ونظيرتها المنوي إقامتها في الأراضي الفلسطينية، وخاصة في الضفة الغربية، لا سيما بالنسبة لآلية عملها، والتحديات التي يمكن أن تواجهها، فضلا عن العقبات التي قد تعترض نشاطها وتطورها، إلى غير ذلك.

ويجري العمل حالياً على إنشاء ثلاث مناطق صناعية في كل من مدن بيت لحم، وجنين، وأريحا، بدعم من عدد من الجهات المانحة، وهو ما قد يقلل من العراقيل التي قد تواجه تنفيذها، لكن يبقى السؤال حول دور سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تيسير عمل هذه المناطق، وقدرتها على اجتذاب العمالة والمستثمرين، وإحداث تحول في واقع الاقتصاد الفلسطيني قائماً بقوة، بالنسبة للعديد من الأوساط الفلسطينية.

وتعتقد العديد من الأوساط المعنية في السلطة الوطنية، أن إقامة هذه المناطق سيدفع النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية قدماً، لكنها لا تنكر أن احتمال تعطيل سلطات الاحتلال الإسرائيلي عمل هذه المناطق يبقى وارداً، ما يستدعي على أقل تقدير توقيع اتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي للحيلولة دون حدوث ذلك، لا سيما وأن نشاط هذه المناطق سيكون منصباً بدرجة كبيرة على التصدير إلى الخارج.

مشاريع قيد التنفيذ

وفي هذا السياق، يذكر أحمد حساسنة، مدير عام الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في السلطة الوطنية (PLEFZA)، أن تشغيل المناطق الصناعية الثلاث في كل من أريحا، وبيت لحم، وجنين سيتم منتصف العام المقبل.

ويقول حساسنة: العمل جار حالياً على إقامة البنية التحتية الداخلية والخارجية، وهناك تقدم واضح على هذا الصعيد لا سيما فيما يتعلق بالمنطقة الصناعية في بيت لحم، وكذلك في أريحا.

ويلفت حساسنة، إلى أن المنطقة الصناعية في أريحا، على خلاف المنطقتين الصناعيتين في بيت لحم وجنين، ستكون صناعية زراعية، وبالتالي فإنها ستركز على الصناعات الزراعية.

أما فيما يتعلق بالمنطقة الصناعية في بيت لحم، فيشير حساسنة إلى أنها ستركز على الصناعات السياحية، وما يرتبط بهذا القطاع، بحكم طبيعة بيت لحم.

ويضيف قائلاً: كما ستضم المنطقة الصناعية في بيت لحم، حاضنات أعمال لخدمة صغار المستثمرين.

وبخصوص المنطقة الصناعية في جنين، يلفت حساسنة إلى أنها ستركز على صناعات متنوعة بشكل عام، مثل الصناعات النسيجية، وغيرها.

وحول طبيعة عمل المناطق الصناعية الثلاث، يؤكد مدير عام الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، أن معظم إنتاجها سيكون موجهاً للتصدير إلى الأسواق الخارجية.

ومن وجهة نظر حساسنة، فإن المناطق الصناعية الثلاث ستستوعب عدداً كبيراً من العمالة الفلسطينية، إذ ستستقبل المنطقة الصناعية في جنين نحو ١٠ آلاف عامل، فيما ستستوعب المنطقة الصناعية في بيت لحم زهاء ٦٠٠٠ عامل، بينما ستضم المنطقة الصناعية في أريحا ما بين ٦٠٠٠–٧٠٠٠ عامل.

وبخصوص هوية العمالة التي ستعمل في المناطق الصناعية الثلاث، يؤكد أن العمالة ستكون فلسطينية بنسبة ١٠٠٪، إلا إذا كان هناك حاجة لخبرات غير متوفرة في الأراضي الفلسطينية.

كما ينوه إلى أن العديد من المسائل على خلاف دول أخرى مجاورة تستعين بعمالة آسيوية، تفرض الاعتماد على العمالة المحلية، من ضمنها طبيعة القيود الإسرائيلية على موضوع الإقامة، فضلاً عن دورها كحاضنة لاستقبال العمالة الفلسطينية للحد من ظاهرة البطالة، وما إلى ذلك.

وحول إمكانية تعطيل سلطات الاحتلال نشاط أو دور المناطق الصناعية، يشير إلى أن هذا التخوف أو الهاجس يبقى قائماً، وبالتالي فلا بد من تفاهمات أو اتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي بما يضمن انسيابية الحركة وحرية عمل هذه المناطق.

حساسنة: لا مناطق مشتركة

ويلفت جواباً على سؤال حول أفكار تبرز بين فينة وأخرى بخصوص إقامة مناطق صناعية مشتركة فلسطينية –إسرائيلية، إلى أن هذا الأمر، غير صحيح على الإطلاق.

ويعتقد حساسنة بالإجمال، أن المناطق الصناعية هذه في غاية الأهمية، باعتبار أنها ستكون حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وستشغل آلاف العمال الفلسطينيين.

ويمضي قائلا: إن المناطق الصناعية هذه، ستعتمد على نقل التكنولوجيا المستخدمة بالصناعات من الخارج إلى الداخل، وتوطينها في فلسطين، كما أنها ستعمل على إعادة تأهيل الكثير من العمال الفلسطينيين، وبالتالي سيكون في كل منطقة صناعية، مركز متخصص لتأهيل العمال الفلسطينيين بغية إكسابهم الخبرات اللازمة على هذا الصعيد.

ويوضح حساسنة، أن إنشاء المناطق الصناعية الثلاث لا يعتبر نهاية المطاف، بل يعتبر جزء من مخطط أوسع في الأراضي الفلسطينية.

ويقول: ستكون كل منطقة صناعية متخصصة، بمعنى أن كل منطقة منها ستركز على صناعات معينة تختلف عن غيرها، وذلك لتجنب حدوث تضارب في نشاطها، عدا أن ذلك مسألة أساسية لجذب المستثمرين.

ويضيف بقوله: لقد راعينا في إنشاء المناطق الصناعية في جنين، وأريحا، وبيت لحم، مسألة التنوع والتوزيع الجغرافي بين شمال ووسط وجنوب الضفة، ولكننا نتطلع إلى إقامة منطقة صناعية في كل مدينة، لتكون لدينا شبكة من المناطق الصناعية، التي ستكون متكاملة وليست متنافسة بأي حال من الأحوال.

تجربة المناطق الحدودية

من ناحيته، يرى سمير حليلة، الرئيس التنفيذي لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة (باديكو)، عضو هيئة المدن الصناعية، باعتباره ممثلاً عن الشركات المطورة للمشاريع المتعلقة بهذا المجال، أن هناك عناصر عديدة تفرض نفسها فيما يرتبط بموضوع المناطق الصناعية، وتحديدا الحدودية منها.

ويدلل على ما يذهب إليه بمشروع المنطقة الصناعية الحدودية الوحيدة القائمة حالياً، وتوجد في قطاع غزة، والتي تديرها شركة "بيدكو القابضة"، والتي تملكها شركة "باديكو".

ويشير إلى أن المنطقة الصناعية تلك، المقامة على ما يعرف بـ "كارني"، ورغم أنها نتاج جهد فلسطيني وإسرائيلي ودولي، إلا أنها انهارت مع الانتفاضة الأخيرة، وانقلاب حماس في القطاع، ما أدى إلى إجراءات إسرائيلية لحصار الأخير، طالت هذه المنطقة الصناعية بدورها، "إذ أن كل التسهيلات المتعلقة بالاستثمار، والدخول والخروج إلى هذه المنطقة شطبت بلحظة بقرار سياسي إسرائيلي".

ويتابع: رغم صرف الشركة ١٨ مليون دولار على المشروع، إلا أنه منذ العام ٢٠٠٠ وهو يسجل خسائر متتالية، بسبب وقف التسهيلات المقدمة للمستثمرين، ووقف دفع الإيجارات من قبلهم، فضلاً عن عدم قدرتهم على الوصول إلى المنطقة الصناعية.

ويلفت إلى أن المنطقة الصناعية تضم أساساً ٧٠ مصنعا، باتت كلها مغلقة، وتضم معدات متنوعة، منوها إلى أن هذه المنطقة هي الوحيدة بالقطاع، التي لم تستباح منذ ١٠ سنوات، سواء من قبل الاحتلال، أو المجموعات التابعة لحركة حماس.

ويردف: تحولت المنطقة بفعل التغيير في السياسة الإسرائيلية، إلى موقع لتخزين أغراض تابعة لوكالات وهيئات دولية، فمثلا تم تخصيص مخازن كبيرة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأنروا"، وبرنامج الغذاء العالمي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومؤسسة الإسكان التعاوني الدولية (CHF)، وبالتالي فإن هذه الإيجارات تسمح بإبقاء المنطقة الصناعية هذه حية بعض الشيء.

ويمضي بقوله: نحن نتعامل ببرود مع أية اقتراحات دولية أو إسرائيلية لإقامة مناطق صناعية حدودية، لأننا نشعر بأن أية التزامات دولية أو إسرائيلية بهذا الصدد، مؤقتة، وغير محكومة لعملية سياسية ذات استمرارية أو جوهر.

عقبات إسرائيلية

ويقول: المناطق الصناعية تحتاج إلى استثمارات كبيرة وطويلة المدى، ما يعني أن هناك حاجة لنحو ١٠ سنوات لتشغيل مثل هذه المشاريع، وتوفير الاستثمارات المرتبطة بها، ولذا فإن من الخطأ أن تساهم السلطة في الترويج لوهم إمكانية إقامة مناطق صناعية حدودية، على ضوء عدم استقرار العملية السياسية مع إسرائيل، وعدم جاهزيتها لها.

وهو يؤيد توجيه الاستثمارات لإقامة مناطق صناعية داخلية محيطة بالمدن، بما يفتح الباب أمام الاستثمار المحلي، وينظف المدن بيئيا من الداخل، فضلا عن الاستثمار ببنية تحتية رخيصة، مضيفا "نحن بهيئة المدن الصناعية وبقرار من مجلس إدارتها نحضر لعقد مؤتمر أو ورشة عمل، خلال الشهرين القادمين لنقاش هذا الموضوع، على ضوء تكرر حالات الفشل أو الصعوبات التي تواجهها المناطق الصناعية الحدودية من أجل تصويب هذا الوضع".

وفيما يتعلق بالمناطق الصناعية الجاري إنشاؤها حالياً، يلفت فيما يتعلق بالمنطقة الصناعية في بيت لحم، والتي ستقام بدعم فرنسي، إلى أنها تشكل عنصراً إيجابياً، خاصة وأن هناك التزاماً من الرئاسة والحكومة الفرنسية بتشغيلها بالتنسيق مع القطاعين العام والخاص الفلسطيني.

ولم يخف تطلعه إلى نجاح هذه التجربة، وأن تشكل نموذجاً، بيد أنه يقر بأن أبرز تحدٍ يواجهها يتمثل في دخول وخروج المنتجات منها إلى إسرائيل والأردن، وقدرتها على اجتذاب استثمارات أجنبية وتحديدا فرنسية، لا سيما على ضوء أن بيت لحم ليست منطقة صناعية بالطراز الأول.

وبالنسبة إلى المنطقة الصناعية في أريحا، يلفت إلى أن هناك جهداً يابانياً مهماً لتطوير منطقة الأغوار، مضيفاً "للأسف لم يترجم إلى تمويل ياباني للبنية التحتية الخارجية لهذه المنطقة".

ويردف: بما أن أريحا منطقة صناعية زراعية، فإنه من الصعب إيجاد منطقة صناعية فيها، فضلا عن أنها بعيدة عن مراكز العمل في نابلس، ورام الله، والخليل، ولذا فإنه يمكن توسيع مسمى ودور هذه المنطقة لتكون منطقة اقتصادية خاصة.

وهو يعتقد أن المناطق الصناعية هذه، ينبغي أن تكون محددة للعمالة الفلسطينية، داعياً إلى التركيز على قطاعات تنافسية في هذه المناطق، بما يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي.

ويختم بالإشارة إلى ضرورة أن يتم التوجه على صعيد إيجاد المناطق الصناعية بناء على الطلب، بمعنى عدم إقامة منطقة صناعية في كل مدينة فلسطينية، إذا لم تكن أوضاعها تتيح أو تسمح بنجاحها، مضيفا "حجم الطلب يجب أن يحدد المناطق الصناعية وأماكن إقامتها، وليس قرار إداري من موظف في وزارة، أو رغبة جهة مانحة كما نلمس أنه يحدث الآن".

تحديد جهات الاستثمار

وفي المقابل، تؤكد القوى السياسية أهمية موضوع المناطق الصناعية، لكنهم يشددون على الرفض المطلق لفكرة إقامة مناطق صناعية مشتركة مع الإسرائيليين تحت أي ظرف.

وفي هذا السياق، يعتبر بسام الصالحي، أمين عام حزب الشعب، عضو المجلس التشريعي، أنه لا يوجد ما يبرر إقامة مناطق صناعية مشتركة فلسطينية–إسرائيلية.

ويقول الصالحي: ينبغي أن يكون واضحاً فيما يتعلق بمفهوم المناطق الصناعية، أنها يجب أن تكون محصورة على الاستثمارات الفلسطينية والأجنبية، وليست مفتوحة أمام الاستثمارات الإسرائيلية.

ويتابع: طرح مثل هذه الفكرة من قبل البعض، أي إقامة مناطق صناعية مشتركة مع الإسرائيليين، وكأنه منفصل عما يعيشه ويعانيه الشعب الفلسطيني جراء الاحتلال الإسرائيلي، أمر خاطئ ومرفوض، ولا يوجد ما يبرره.

ويمضي بقوله: فتح استثمارات مشتركة تحت اسم مناطق أو مدن صناعية، يمثل في حال تنفيذه شكلا آخر من استغلال واقع الاحتلال، وبالتالي فإن تحقق سيكون مصدر خلل.

وضع إطار ناظم

وهو يشير إلى أن المناطق الصناعية تمثل أحد المشاريع التي من شأنها أن تسهم بتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، لكن شريطة أن تتم صياغة إطار كامل قانوني، وتنموي واقتصادي، يحول دون استغلال إسرائيل لهذه المناطق، وبما يحدد إطار الاستثمار فيها، على أن تكون هناك عملية مراقبة وتطوير مستمرة لهذه المناطق من قبل السلطة.

ويردف الصالحي: المناطق الصناعية على أهميتها، ينبغي ألا تكون بديلاً عن التمسك بالمطالبة بحرية الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني في إطار عملية التحرر الوطني.

ويؤكد ضرورة أن تكون المناطق الصناعية مفتوحة أساساً أمام العمالة الفلسطينية، مضيفا "هناك بطالة كبيرة، وبالتالي فإن أحد الفوائد المرجوة من إنشاء هذه المناطق هو المساهمة في الحد من هذه الظاهرة".

ويبين أن الاعتماد على العمالة غير الفلسطينية في هذه المناطق، إن حصل، سيكون بمثابة تدمير أو إضعاف إضافي للاقتصاد الفلسطيني.

وبالنسبة إلى دور المجلس التشريعي وتعامله مع هذا الملف، يشير الصالحي، إلى أن عدم قدرة "التشريعي" على مزاولة نشاطه أو عقد جلساته كالمعتاد، لا ينبغي أن يحول دون تحرك النواب لمتابعة هذه المسألة، والحفاظ على بعض الضمانات الضرورية كي تؤدي المناطق الصناعية هدفها الاقتصادي، انسجاماً مع الهدف الوطني الأساسي من وجودها.

غياب "التشريعي"

وفي المقابل، رفضت أوساط من مجموعات العمل الخاصة بالمجلس التشريعي، التعليق على موضوع المناطق الصناعية، ما عزته إلى حالة الشلل التي يعاني منها المجلس، والتي تحول دون بحث هذا الموضوع.

وأضافت هذه الأوساط لـ "بدائل": آخر مرة تم فيها بحث موضوع المناطق الصناعية، كان قبل فترة، وذلك حين جرى تناول موضوع المنطقة الصناعية في جنين.

واستدركت: للأسف، موضوع المناطق الصناعية لا يتم التركيز عليه، ففضلاً عن تعطل نشاط المجلس التشريعي، فإن الحكومة الفلسطينية لا تضع المجلس في صورة التطورات الخاصة بهذا الملف.

حلقة دراسية

مفهوم النقد في السياق الفلسطيني

عقدت دائـرة الابحـاث في مركز بيسـان للبحوث والإنمـاء حلقة دراسـية موسـعة حـول مفهوم النقد. الحلقة درست المفهوم من خلال مراجعته وتحليله نظرياً وتطبيقياً في السياق الفلسطيني، وشارك فيها العديد من المهتمين والباحثين والأكاديميين. تناولت الحلقة النقد من أربع جوانب وهي: رسالة النقد، إشكاليات النقد النسوي، النقد من منظور اليسار، من نقد الحداثة إلى مقاومتها.

في رسالة النقد

اسماعيل الناشف

مداخلة إسماعيل الناشف "في رسالة النقد" تطرق فيها إلى ثلاثة محاور من النقد الذي تطور من خلال الأصول والإجـراءات الديكارتية وما تلاها من عملية إنشاء مواقف، أي طرق وآليات، للتعامل مع الواقع: المحـور الأول، الواقع كما هو في الآن/ الهُنا المعاش، المحـور الثـاني، تـاريخ العـمل، المحـور الثـالث، المـادة –الشكل. هذه المحـاور هي بمثابة مناهج مختلفة في النقد.

ثلاثة محاور من النقد

(١) تفكيك كل ما هو قائم

المنهج الأول: النقد في هذا السياق هو تفكيك كل ما هو قائم في الآن/ الهُنا، بكون القائم نظاماً ما، أو مجموعة من الأنظمة تعمل في إطار عام واحد وإن كان له هوامش ومناطق ولحظات مغيبة. وانطلق الناشف من أن على النقد ألا ينحصر في جزئية ما من الواقع المحدد، وإنما عليه أن يبرز المنطق المسير للآن/ الهُنا بكليته الاختزالية الشاملة، وينفيه شمولاً بالضرورة. وتحدث عن أن النظام الرأسمالي/ الحداثة في تاريخ حقل التناقضات التي شكلت، وما زالت تشكل، نرى أن هناك نمط متكرر في طرق وآليات مواجهة التناقضات الداخلية لها. ولخص الناشف هذا المنهج من النقد بالقول بأن الواقع الرأسمالي هو واقع شمولي، كل ما هو قائم وأيضاً ما هو ممكن، وهذا الواقع حدد طرق وآليات التعامل معه، ومنها منهج النقد التفكيكي الشمولي، حيث كما تبين لنا فإنه استطاع مرة تلو الأخرى استيعاب هذا النقد لتطوير أدواته في حل تناقضاته الداخلية المحتدمة. بالرغم من ذلك، فإن لحظة/ موقع تحديد هذا الكل هي ثرية بحمولة كامنة، والمهم أن لحظة وموقع كشف هذه الحمولة قد تمكنا من خلقها من جديد باتجاه ما لا تحمل بالضرورة مبنى واقع النظام الرأسمالي.

(٢) تفكيكي عامودي - بأثر رجعي

المنهج الثاني: إن منهج النقد الذي نحن بصدده هنا يقوم، كما سابقه، على مبدأ تفكيكي ولكنه تفكيك من نوع آخر، حيث لا ينبش بالمستوى الأفقي التزامني، وإنما بحثه بالأساس عامودي بأثر رجعي، أي نبدأ من الآن لنعود إلى الوراء، عودة تبرز ما تم إنشاءه وتركيبه عبر استخلاص منطق ما أدى إلى حضور الأشياء في الآن والهُنا وكأنها طبيعة أو طبيعية أو مفهومة ضمنياً، وما إلى ذلك من الصفات التي تشرعن وتحتم قبول القائم، وكأنه هبط بمظلة إلهية دون إرادة إله ما.

وبين الناشف إن أي نظام يسدل حجاباً كثيفاً بين طرق وآليات عمله وتراكمات هذا العمل وبين لحظة/ موقع ظهور وحضور هذا العمل على شكل شيء أو منتج أو فرد. يحدد الناشف بأن الإشكال الأساسي في هذا المنهج النقدي، والذي يعود إلى سياق نشأته، أنه لا يستطيع التعامل مع الآن، من مواقع مختلفة. حيث بالرغم من طموح وسعي النظام الرأسمالي إلى سيطرة وتحويل للقائم بشمولية شبه مطلقة، إلا أن الآن يحمل بالضرورة، ما هو غير خاضع للقوانين الشاملة إما لأنها

لم تصله بعد، و/أو لأنها غيرٍ قابلة للتطويع بسبب من شكل عملها الرافض، تناقضياً، لهذه القوانين.

٣) المادة – الشكل

المنهج الثالث: ما يميز شكلي النقد اللذين تطرقنا لهما أعلاه اعتمادهما الأساسي على منطق مجرد، حيث بالرغم من تطرقهما إلى الواقع المعاش والذي يشمل المادة بتشكلاتها الاجتماعية التاريخية، أي من خلال العمل المنتج، إلا أن حضور المادة كان ممكناً فقط من خلال ترجمته، إن جاز هذا التعبير، إلى حضور مجرد يتنافى مع جوانب محددة هي أساسية في تمايز مادية المادة بما هي كذلك. حضور المادة في العمليات الاجتماعية التاريخية هو عارض أساسي فيما يعرف بلوث تيار المادية التاريخية، والتي رأت بالمادة كمفهوم تحليلي بالدرجة الأولى، وبعلاقاتها النقيضة مع التيارات المثالية تمت مفهمة المادة بما هي علائقية مجردة.

وتحدث الناشف عن تمظهرات المادة – الشكل، والحاجة لملاحظة أولية حول العلاقات الممكنة بين الخاص والعام، بحيث نعيد التفكير فيها ومن خلالها وبما يمكن أن ينشأ بينها من أنواع الفضاء للتحليل والفهم الانفصاليين بالأساس، من الممكن أن نلاحظ أن هذه العلاقات ليست ذاتها في المجالات المختلفة للعمليات الاجتماعية التاريخية، وتحديداً نرى أنه في حالة المجال المادي – الشكلي هناك ميزة أساسية للخاص العيني، ليس كصنف تحليلي، وإنما كوجود بما هو وجود.

حسم التناقض بين خاصية الخاص وعامية العام

يبين الناشف أنه لربما من المفيد أن نبدأ من حيث انتهت إليه المادة في مرحلة التصنيع الآلي ومن ثم الرقمي، وذلك لتبيان عمق التناقض الذي بصدد تقويله كفهم انفصالي. ففي هذه المرحلة، تم حسم التناقض بين خاصية الخاص وعامية العام، بإلغاء تام لما هو خاصية الخاص، فمن على شريط الإنتاج الصناعي لم يعد حضور المادة – الشكل، في منطقها المادي بما هو خاصية، ممكناً. بل أصبح هناك شكل واحد عام لكل حضور اجتماعي للمادة، لم يعد الحذاء العيني، بما هو مشكل من أشكال تركيم العمل التشكيلي، خاصاً، بل أصبحت كل الأحذية من حيث إنتاجها ذات شكل واحد عام، عاميتها هي الأساس في حضورها الاجتماعي التاريخي. لقد رافق هذه العملية من إلغاء الخاصية عملية أخرى موازية، وإلى حد ما متناقضة معها، وهي أن استعمال المركبات المادية – الشكلية الفردي والجماعي خلق خاصية من نوع آخر حلت محل الخاصية الأخرى كنوع من التعويض على الخسارة في عملية الإنتاج الصناعي، فبغض النظر عن نوع الحذاء وقيمته التبادلية في السوق، تتطور علاقة ما حميمة بين الفرد وحذائه العيني والتي هي نتاج التاريخ الاجتماعي الذي يربط بين حياة الاثنين.

المستوى الثاني من المادة – الشكل هو ميزتها الأساسية في قدرتها على احتواء تاريخ اجتماعي خاص، تتفرد به عما يحيطها من مواد – أشكال وفاعلين في ذات الحقل الاجتماعي وفي الحقول الاجتماعية الأخرى. هذا يتأتى من كون المحور غير التمثيلي في المادة – الشكل ذي فاعلية أساسية في حضورها، أي أنها لا تمثل شيئا ما بل هي الشيء ذاته، ومن هنا ينشأ منطق خاص فيها، هو خاصية المادة – الشكل.

أما المستوى الثالث للتواصل مع المادة – الشكل، بكونها علائقية، فيحيل إلى علاقات الإنتاج بمفهومها الكلاسيكي، أي التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية السائدة بمرحلة ما. وليس الهدف هنا من التعرض لهذا المفهوم هو ضخ الحياة فيه من جديد، فهو لا يزال حيوياً يتجدد وينشئ تحديات شتى للعاملين من خلاله وأولئك الذين يعملون في مواجهته، على السواء. وإنما نسعى إلى تحديد أنواع الفهم الانفصالي النقدي الممكنة من خلال الخوض في تمفصلات المادة – الشكل في مجمل التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية. ويقول الناشف، إذ يتبين لنا من مقارنة عدة أنماط إنتاج تاريخية أن الفضاء المادي – الشكلي يقوم في هذا المستوى من حضوره مقام جسر عبور بين عناصر النمط الواحد المختلفة، حيث من جانب نلاحظ أنه يوصل قوى الإنتاج بوسائله، ومن ثم يحدد بفاعلية نسيج الإنشباك التناقضي بينها، حيث وكما هو معروف فإن أحد أهم المفاصل للتحول العام من نمط لآخر هو تحولات في قوى الإنتاج لا تستطيع وسائل الإنتاج القائمة على أن تسخرها وتحتويها، فتتحول هي بالتالي ومن ثم ينبثق شكل جديد من نمط الإنتاج العام. هذا مما يعطي حضور المادة – الشكل موقعاً مميزاً في عمليات الإنتاج ذاتها، كما في قوانين تحولاتها المختلفة، من هذا الموقع ألجسري بإمكاننا استشراف إيقاع التناقضات المختلفة، والحلول المتاحة لها، كما مسارات تحولاتها الممكنة.

أضاف الناشف في نهاية المداخلة، إن النقد حركة، وهي حركة في التشكيل، عمل منتج يبني وينبني من خلال طرق شتى، قد يبدأ من عدم فهم/ قبول الجواب/ القائم، وقد يبدأ أيضاً، من الغوص في قاع القائم، ليمسي في الحالتين، حقاً، سؤالاً مفتوحاً في ثنايا مستقبل ما حاضره الحاضر الماضي بتراجع متواصل إلى الوراء. وهو بهذا عليه أن يكون سؤالا في الخلق، حيث أن هذا الأخير، بما هو عمل، هو ما يرد للإنسان إنسانيته. ولعل الطبخ والرقص من الممارسات الانعتاقية الجيدة كأمثلة على العودة غير البتول إلى هذا الإنساني.

إشكاليات النقد النسوي

اميرة سلمي

مداخلة سلمي استعرضت الصلة بين الطبيعة والمرأة وموضوعيتهما واستغلالهما وإخضاعهما، التي جاءت مع الأيديولوجيات التي حملتها فلسفة التنوير التي قامت على تقابلية الثقافة/ الطبيعة، الرجال/ النساء.

الفكر الغربي قام على رفض اعتبار المرأة كائناً عقلانياً كاملاً، هذا الرفض امتد منذ أرسطو عبر فلسفة القرون الوسطى وكمن في افتراضات الفلسفة الكلاسيكية الليبرالية ابتداء من ديكارت وفكرة الذات المنعزلة المفردة المنفصلة عن الموضوع الذي تعرفه. فالعلم هو نشاط ذكوري بشكل حصري وهو موجود ليمكن الرجال من السيطرة على الطبيعة والنساء اللاتي يرتبطن بها من خلال سماتهن الأنثوية.

بشكل عام فقد قام هذا الفكر على كراهية النساء واحتقارهن، والحط من قيمة النساء واعتبارهن مواطنات من الدرجة الثانية، واعتبار السمات الأنثوية أقل شأناً من سمات الذكور، والنشاطات التي تمارسها الإناث أقل أهمية من تلك التي يمارسها الذكور. وبينت أن مع الانتقادات السابقة تنطبق بشكل أساسي على الفكر الحداثي الليبرالي، إلا أن القسمة الثنائية التي تقوم على هرمية تؤكد تفوق الذكوري بقيت موجودة أيضاً في النظريات الماركسية في تعاملها مع النساء، حيث تبين (جاغار) أن عدم تعامل الماركسية مع المسؤوليات التي تقع على عاتق المرأة، كالعمل المنزلي، والإنجاب ورعاية الأطفال وتنشئتهم على أنها إنتاج وليست مجرد إعادة إنتاج يقوم على غبن وظلم يقعان على النساء، لأنه

←

يشير إلى أن أعمالهن لا ترقى إلى مستوى العمل المنتج، ويعمل كما عمل الفكر الليبرالي على الحط من قيمة أعمال تعد هامة وضرورية لتطوير المجتمع، وكذلك الحط من قيمة المرأة نفسها بعدم اعتبار أعمالها جزءا من المساهمة في تطوير المجتمع.

ومع أن العديد من النسويات كن مدركات أن المعرفة التي ينتجها الذكور هي انعكاس لممارسات العلم السائدة، وهي ممارسات تقوم على أسس منهجية ذكورية، وبالتالي لا تمثل أي حقيقة مطلقة، ومع تأكيدهن أن سيرورة إنتاج المعرفة ينبغي أن تخضع للشروط الاجتماعية التي تشكل توسطاً بين الذات العارفة وموضوع المعرفة. ومع إدراكهن أن الجنس مقولة اجتماعية وليس مجرد مقولة بيولوجية وإن جنس الذات العارفة هو جزء لا يتجزأ من منظورها الاجتماعي. ويترتب على ذلك أن ممارسات إنتاج الذكور للمعرفة لا يمكن فهم شروطها ومقتضياتها إلا ضمن كونها ممارسات لفئة اجتماعية لها منظورها الخاص، إلا أن المأزق النسوي بقي متمثلاً في القدرة على التخلص من هذه الأسس الابستمولوجية في النظر إلى النساء، حيث بقيت النسويات منقسمات بين تبني فكرة افتقار النساء للعقلانية التي يتمتع بها الذكور وبالتالي حاجتهن لتطوير هذه القدرة التي وسمت الخطاب النسوي الليبرالي، وبين رفض هذه المقولة كلياً من خلال التأكيد على صفات خاصة بالنساء.

وتقول سلمي: لكن جاغار ترى أن التعبير عن الموقف النسوي المعرفي أمر في غاية التعقيد لسببين: السبب الأول أنه لا يكفي أن تكون الواحدة امرأة لكي نضمن أنها تقدم فهماً واضحاً عن حقيقة العالم، والسبب الثاني أنه من الصعب الكشف عن وجهة النظر النسوية المعرفية، وذلك عن طريق إجراء مسح لمعتقدات النساء واتجاهاتهن تحت شروط هيمنة الذكور. فصعوبة إجراء بحث كهذا تشابه صعوبة التعرف إلى وجهة نظر البروليتاريا التي تعمل تحت إمرة الرأسماليين.

تحدثت سلمي أن المشكلة قد تكون في استمرار هيمنة الأسس الابستمولوجية الليبرالية التي بقيت تحكم الفكر النسوي على اختلافه وتنوعه، حيث بقيت النسويات كمقموعات ومخضعات في علاقة الهيمنة هذه عالقات في تقابلية المرأة/ الرجل، حيث التفوق للأخير، ومع قدرة العديد من النسويات على تحديد هذه الإشكالية كإشكالية إلا أنهن بقين عاجزات عن الخروج عن الصفات التي أعطيت لهن ضمن هذه التقسيمة الهيمنية، فمن جهة نجد نسويات حاولن إثبات قدرتهن على أن يكن مثل الرجال، بشكل أساسي على نفس القدر من العقلانية التي قيل أن الرجال يتمتعون بها، متبنيات بشكل غير نقدي التعريف الذي تم إعطاؤه للعقلانية، ومتبنيات بشكل أكثر أهمية لفكرة أن الرجال متفوقون على النساء، بينما قلة منهن انتبهن إلى المصالح التي اقتضت إخضاع النساء، ورسم صور لهن تجعلهن مختلفات جوهرياً وفي موقع دوني دائماً مقارنة بالصورة التي رسمت للرجل الحديث العقلاني، وغير متسائلات عن الإشكاليات الكامنة وراء فكرة الرجل العقلاني كتشكيلة خطابية لم يكن هدفها الوحيد إخضاع النساء، الهيمنة التي سعى إليها مثل هذا الخطاب استهدفت في النهاية الرجال والنساء معاً.

عندما تعمل النسويات على تحقير أعمال النساء الأخريات، بوصفها منزلية، مرتبطة بالخاص، عاطفية، أنثوية، مرتبطة بالعائلة والأعمال الإنجابية، معتمدة على الأسس الفسلفية نفسها التي يفترض أنها وجدت لمحاربتها، ومخفية المصالح ذاتها التي تطلبت إصدار هذه القيم التحقيرية لأعمال النساء فإنهن يكن على نفس القدر من العنصرية والتحيز الجنسي الذي عليه ينتقدن ما اعتبرنه خطاباً ذكورياً.

النسويات الغربيات فشلن في الخروج من ثنائية العام والخاص، التي بقيت ضمن الحدود التي قامت عليها في فكر النهضة الأوروبي، عندما تم ربط الخاص بما هو دوني وبدائي غير متحضر، والعام على أنه حيث السياسة والحضارة تكون، الحكم على وضع النساء الأخريات ضمن هذا التصنيف ليس نسوياً بقدر ما هو قائم على الأساس ذاته الذي به قننت أوروبا التنوير خضوع النساء ومجموعات أخرى. هذا التقييم النسوي لأوضاع النساء الأخريات يقوم على تحيز جنسي يقلل من أهمية ما تقوم به النساء من أعمال داخل أو خارج المنزل، واضعة الرجال وأعمالهم على أنها المعيار لما يعتبر حداثياً، سياسياً، ومدنياً (غير بدائي)، بينما تضع النسويات أنفسهن موضع الرجال المتفوقين في علاقتهن مع النساء الأخريات اللاتي ما زلن بحاجة إلى تحرير.

هذا الانتقاد ينطبق على خطاب النسوية الغربية عن النساء الفلسطينيات التي تعمل على تحديد ما هو مطلوب منهن ليثبتن وعياً نسوياً مثلاً، مطالبتهن بحقوقهن المدنية والإنسانية والسياسية، وجود وعدد المنظمات النسائية التي تعمل على عقد مؤتمرات ودورات وتصدر نشرات عن القضايا التي يتم اعتبارها قضايا النساء: خاصة عنف الذكور ضد النساء، صحة النساء وحقوقهن الإنجابية، فرض الحجاب، ووضع النساء القانوني والشخصي، وتحدي المفاهيم الدينية التي تثبت خضوع النساء، وتعبير النساء عن الرغبة في الاستمرار في العمل بعد الزواج، في أن يساعد أزواجهن في العمل المنزلي، وأن يخترن أزواجهن بأنفسهن، أو نضال فتيات من أجل الذهاب إلى الجامعة أو من أجل حقهن في الميراث. أو قد تكون جلوس الرجال والنساء معا دون أن تكون النساء محجبات. ومن خلال التأكيد على الوعي الفردي، المتمثل في الحديث عن التطور الذاتي الشخصي. أي ما هو مهم جداً في تطور الوعي هو الذاتية الفردية، أي ما يمثل ما ترى النسويات الغربيات أنه يجب أن يكون قضايا النساء، مثلا الحديث عن الإيدز، والتثقيف الجنسي.

عندما يقال أن انعدام الوعي النسوي عند النساء الفلسطينيات يكمن في أن مشاركة النساء الفلسطينيات في المقاومة كانت تهدف إلى الدفاع عن مجتمعهن التقليدي وعن أدوارهن التقليدية، عن أبنائهن وأسرهن، أي تلك الأشياء التي تثبت هويتهن الأنثوية، أي البدائية، أي مصدر خضوعهن. هنا الخطاب النسوي الغربي يقوم على الأسس نفسها التي قام عليها الخطاب الليبرالي الذكوري خدمة لمصالح رأسمالية، تطلبت تثبيت سيطرته على النساء ضمن مجموعات أخرى يضطهدها. الباحثات الغربيات في تأكيدهن بدائية وعي النساء الفلسطينيات بالارتكاز على إعطائهن أولوية لمقاومة الاحتلال على حساب "مصالح النساء" التي اعتبرت متناقضة مع هذه المقاومة، يؤكدن أن خطابهن جزء من الخطاب الاستعماري، وفي تأكيدهن بدائية وعي النساء الفلسطينيات بالارتكاز على أن مشاركتهن في المقاومة كانت مدفوعة بالرغبة في الدفاع عن أسرهن يعدن إنتاج خطاب متحيز جنسياً هو نفسه الذي أخضع النساء في الغرب.

وترى سلمي أن الغربيات يضعن أنفسهن على أنهن "المرجع الطبيعي" الوحيد القادر على الحكم بما يكون ويحقق مصالح وقضايا النساء، محاولات النساء والنسويات الفلسطينيات الخروج عليها أو تحديد مصالحهن ونضالهن يتم استقباله كمؤشر آخر على افتقارهن إلى الوعي، الذي يعكس افتقارهن إلى التحديث الذي يعكس دونية مجتمعاتهن وتخلفها عن الغرب المعيار، وحاجتهن الملحة إلى "الدعم" و"المساعدة" من الغرب لتغيير واقعهن المتخلف، أي حاجتهن إلى الاستعمار. ورطة النسوية الفلسطينية هنا -أو الغربية- هي نفسها ورطة النسوية في افتراضها خطاب متمركز ذكورياً أحادياً ومتماثلاً، تماثلها معه وتحديه في الوقت الواحد، وافتراضها شكلاً موحداً وعمومياً من القمع، بينما تكون هي نفسها في عدة مواقع من السيطرة والخضوع معاً.

النقد من منظور يساري

زكريا النحاس

مداخلة زكريا النحاس بعنوان "النقد من منظور يساري"، وصف حال المجتمع الفلسطيني اليوم بـ "محدودية التوازن" والتي هي عبارة عن حالة أقل من فقدان وأقل من "توازن". وقال إن مسيرة العقدين الأخيرين بلورت مجموعة من الاتجاهات والتي لا يمكن تقديم أية معالجات أو مقاربات بمعزل عن رؤيتها وأخذها بعين الاعتبار، بسبب تأثيراتها العميقة على واقعنا الراهن. سواء وصول البرنامج الذي مثله أوسلو إلى طريق مسدود ونشوء حالة من الاستقطاب المجتمعي بين أوسلو (النهج/ البرنامج/ الممارسة/ والرموز) وبين المجموع الوطني الفلسطيني على مختلف انتماءاته. والنمو الملحوظ في مكانة وتأثير الاتجاه الذي يمثله الإسلام السياسي. بالإضافة إلى حدوث حالة من الانكماش الملحوظ في دور القوى الديمقراطية أو اليسارية وتراجع دور ومكانة الشريحة المثقفة في المجتمع، مقابل صعود دور النخب التكنوقراطية المستحدثة والمغتربة عن واقعها المحلي والمرتبطة فكرياً ومصلحياً بما وراء الحدود. ومن ناحية أخرى تواصل الفعل المقاوم للاحتلال وبدرجة أقل لتجليات التبعية للخارج.

بين النحاس كيف يفهم اليسار النقد من حيث أنه من منظور تقدمي يمثل تجلياً لما يطلق عليه فلسفيا "نفي النفي". الذي يعني بالأساس "تخطي درجة التطور السابقة والدخول في مرحلة جديدة". إن الحياة المحيطة بنا تسير وفق قانون معروف ويتمثل بـ: نشوء الظاهرة أو العملية، أي بدايتها - ثم تطورها ونموها - فهدمها واندثارها. .... لكن الاندثار هنا لا يعني الفناء التام .... بل إن ما يجري هو نفي للقديم - الذي شاخ - وبناء للجديد المعبر عن متطلبات الواقع الموضوعي بتجلياته الجديدة.....واستعرض الجدل الواسع الذي ارتبط بمسألة "التنظيم أو الحزب" منذ ظهور الفكر الاشتراكي، جدلاً ارتبط بكيفية خوض الصراع في مواجهة الطبقات المُستغِلة ونيل الكادحين لحقوقهم، حيث طرحت مسألتي العفوية والتنظيم. وتحدث عن الحقائق العلمية والموضوعية التي ارتبطت بهذه المسألة.

أخذ النحاس نموذجاً للأحزاب اليسارية في ساحة النضال الوطني والاجتماعي الفلسطيني، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، نموذجاً بالمعنى التمثيلي ولا يقصد بها أنها تشكل حالة نموذجية. وتناول جوانب محددة في مسيرة ومواقف الجبهة، وتحديداً ما يرتبط بموضوع النقد ودوره كمكون من مكونات فكر وممارسة الجبهة الشعبية ارتباطا بهويتها اليسارية. على صعيد النصوص والوثائق التي توضح النظرة المحددة التي تحملها الجبهة الشعبية من النقد كعملية ضرورية في مسيرة الحزب السياسي المنخرط في النضال بأشكاله المختلفة.

بالنسبة إلى الجبهة وم.ت.ف، فقد تموج موقفها في المحطات المختلفة ما بين الابتعاد والاقتراب من مؤسسات المنظمة، دون أن يصل ذلك الصراع إلى حدود المساس بها "وجودياً".

أما على صعيد العلاقة مع الإسلام السياسي أقدمت الجبهة الشعبية على تطوير موقفاً نقدياً من تلك الحركات (نقدياً بمعنى تحديد نقاط اللقاء ونقاط الافتراق). وكان ذلك عام ١٩٩٤ في اجتماع داخلي موسع دعي له بهدف إجراء مراجعة سياسية شاملة لواقع الصراع العربي - الفلسطيني - الإسرائيلي غداة الإعلان عن اتفاقيات أوسلو. وبالنسبة للعلاقة مع اليسار الفلسطيني قدمت الجبهة الشعبية نفسها كحزب سياسي - تقدمي ينحاز فكراً وممارسةً لجانب الطبقات الفقيرة والشرائح الأكثر اضطهاداً ومعاناةً... لذا فإننا وجدنا تشدداً في رؤيتها البرنامجية على الربط المحكم بين التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي، وقد عبرت عن ذلك في وثائقها المختلفة. وبالاستناد إلى هذا الفهم صاغت الجبهة الشعبية مواقفها إزاء العديد من القضايا المرتبطة باليسار الفلسطيني من حيث طبيعته، مكانته، دوره... ويمكن تلخيص ذلك بالآتي:

على اليسار الفلسطيني أن يرتقي بدوره من مستوى المعارضة السياسية "للبرجوازية واليمين" والنقدية لتجليات الإسلام السياسي، إلى دور الحامل للمشروع التحرري الوطني - الاجتماعي - الديمقراطي... بحيث يتجاوز خيار أوسلو، والخيار الذي يقدمه الإسلام السياسي باتجاه تقديم رؤية "تقدمية" شاملة للصراع الوطني والتحرري والاجتماعي...

بالنسبة إلى قضية المرأة، وفي معرض مراجعتها (الجبهة) النقدية لمسيرتها خاصةً، ولمسيرة اليسار والتيار الوطني الديمقراطي عامةً أقرت أن هذا اليسار عجز عن دفع مسألة إشراك النساء في النضال السياسي والاجتماعي دفعة ملموسة إلى الأمام. أما على صعيد الممارسة فقد أوضح النحاس أن المراجعات النقدية التي أجرتها الجبهة سواء لمسيرتها الذاتية أو لمسيرة الصراع الوطني التحرري والاجتماعي الدائر في فلسطين إنما كان يعبر بهذا القدر أو ذاك عن الفهم العلمي لعملية النقد. وتساءل النحاس في نهاية مداخلته، هل يمكن النهوض مجدداً؟ وأضاف وبالعودة إلى ما أتينا عليه في مقدمة هذه الورقة من توصيف لواقع حال مجتمعنا الفلسطيني ومن كونه يعيش مرحلة من "محدودية التوازن"... فإن التجديد لحلم النهضة، والخروج من واقع الانكفاء القائم راهناً إنما يمثل مهمة آنية تقع على عاتق كل من يعتبر نفسه منتمياً لصفوف "المتمردون، الرافضون".... وهؤلاء المتمردون، الرافضون الذين لا يملكون المال السياسي، ولا المؤسسات الكبرى أو حتى أحزاباً سياسية تعمل كقوى منظمة... بيد أنهم يملكون أنفسهم أولاً وهذا أهم ما في الأمر... ويملكون روحاً غاضبة ومتمردة على الواقع وهذا ثانياً... ويملكون عقلاً نقدياً لا يسلم بالبديهات "كل عقل نبي" ثالثاً...

من نقد الحداثة إلى مقاومتها

خالد عودة الله

عودة الله حاول أن يعمق الوعي بسؤال النقد وموقع النقد في الراهن الإنساني الموسوم بعصر العولمة، من خلال إعادة الاعتبار إلى موقع "الفضاءات الجغرافية" المسقطة من مشاريع النقد الموسومة بالعالمية (الأوروبية)، واقترح كقاعدة لتوجيه النقد/ المقاومة الإسلام كموقع لتجاوز النقد الى المقاومة.

واستعرض عودة الله مقولة النقد في الفكر الحداثي - الى ما بعد الحداثي، وكيف أن أيديولوجيا النقد تشكل ركيزة مهمة في صورة الذات الأوروبية- الأمريكية ضد أحاديث النهايات ونبوءات الأفول. وبين أن طغيان الحداثة وشموليتها من حيث هي حداثة بلغ حداً تمكنت فيه الحداثة وبفاعلية هائلة أن تعيد إنتاج ذاتها من خلال ما تزجيه من مسارب للخروج من أزماتها. وتحدث عن أنه عند تقصي الرواية التاريخية الأوروبية للحداثة الجغرافيا المستعمرة من مدونتها، تؤرخ "الحداثة لذاتها" بتعاقب الأزمان من عصر النهضة إلى عصر الحداثة الأولى، أي أن هذه الرواية تقوم على الملحمة الحداثية التي توالت فصولها على مسرح الزمن الأوروبي، مغيبةً الجغرافية المستعمرة المتشكلة عبر ٥٠٠ عام من غزو العالم والتي تشكل المقدمات الحقيقية لتشكل ما يعرف "بالحداثة". إن المكون الاستعماري هو مكون ماهوي في الحداثة، وتبدأ عملية مقاومة الحداثة من لحظة الوعي بالمكون الجغرافي/ الفضاءات المكانية كمكون حاسم في انبثاق الحداثة، من حيث فتح الانغلاق - الحداثي والنقد الحداثي على مواقع مغايرة يمكنها أن تشكل مواقع نقدية/ مقاومة للحداثة.

تحدث عودة الله عن مبتدأ حالة مقاومة الحداثة الذي هو رفض الانصياع للهيمنة الحداثية ورفض الانصياع للأفق النقدي للحداثة معاً، من خلال رفض الانصياع للابستيمية الحداثية الممتدة من أثينا إلى روما إلى باريس إلى لندن وصولاً إلى واشنطن، فالاشتباك الحداثي يجب أن يكون على المستوى السياسي أساساً. ومن خلال هذا المعرض يمكننا فهم فشل حركات التحرر من الاستعمار (القومية - الاشتراكية) في التحرر الناجز بسبب احتفاظها بنظام الفكر المسيطر (الإغريقي- اللاتيني- وتبعاتهما الحداثية والامبريالية). وقال إن إحدى مواقع الاشتباك والمقاومة التاريخية والمستمرة مع الحداثة يحتلها الإسلام كتحقق تاريخي وذاكرة، وبالتالي يحضرنا السؤال عن إذا ما كان ممكنا أن يشكل الإسلام موقعاً لمقاومة الحداثة الاستعمارية الأوروبية. الإسلام كموقع/ كقاعدة لمقاومة الحداثة برؤية وخيال وأدوات غير حداثية. وأنه يجب علينا أن نعمق وعينا بحالة التوتر أو حالات التوتر التي تظهر وظهرت في مواقع الاحتكاك المختلفة ما بين الإسلام والحداثة، وتطوير القدرة على التعامل مع هذا التوتر دون قمعه معرفياً. ولكي يكون هذا ممكناً يلزمنا إعادة النظر بأدوات التحليل التي نستخدمها من حيث كونها أدوات متهمة دوماً بالمشاركة في تآمر الراهن على المستقبل أو المتحقق على الممكن.

للاطلاع على الأوراق كاملة يرجى زيارة موقعنا الالكتروني www.bisan.org

العدادات مسبقة الدفع تثير جدلاً في الشارع الفلسطيني

البعض يتساءل عما إذا كان تطبيق هذا النظام تجسيداً لحاجة فلسطينية أم انعكاس لرغبة البنك الدولي

رام الله – خاص بـ "بدائل": لم يستطع المواطن جبريل جحشان، من سكان مدينة رام الله، أن يخفي تبرمه من عدادات مواقف السيارات التي تم نصبها في العديد من المواقع بالمدينة، خاصة وأنه رأى في ذلك سوء تخطيط من القائمين على الموضوع، وتحديداً بلدية رام الله.

ويقول جحشان: باعتقادي فإن هذا الموضوع غير مدروس جيداً، ويعكس سوء تخطيط من البلدية ومن ساعدها في هذا الشأن، لأنه كان أحرى بالبلدية قبل التفكير بالعدادات فحص مدى اتساع الشوارع ومركز المدينة، وهل هي قادرة على تحمل هذا الكم الهائل من السيارات الواقفة على جنب الشارع.

ويستدرك متسائلاً: في نفس الوقت، هل فكرت البلدية بالمواقف الخاصة الموجودة في رام الله، وكيفية إدارتها، بما يصب في توفير أيسر طريقة لإيقاف السيارات، وهل فكرت مثلاً بتحويل مركز المدينة إلى منطقة خالية من السيارات بدل تركيب عدادات، من خلال تبليط الشوارع، وبالتالي فما نشهده يمثل تفكيراً عشوائياً، لأن شوارع البلد ضيقة، وغير معبدة جيداً، فضلاً عن أن رام الله لا تزال رافضة للتوسع في غير مركز المدينة.

ويستدرك قائلاً: كما أنه باعتقادي فإن تركيب عدادات مواقف السيارات في ظل واقع البلد، عمل سيدفع البلدية نفسها في النهاية إلى إلغائه، لأنه لن يثبت جدواه.

ويتابع: إذا كان مثل هذا العمل يكشف عن التوجه العام لدى هيئات دولية مثل البنك الدولي، فيما يتعلق بزيادة إيرادات الهيئات المحلية والبلديات، من خلال زيادة وتحسين الجباية، فإنه باعتقادي سيمتد لخدمات وأمور أخرى، وهذا سيثير إشكاليات مختلفة، لأنه يعني التوجه نحو خصخصة كثير من الخدمات التي تقدمها البلديات، ما يعمق عملية إغراق المواطن بعلاقات السوق، وزيادة الأعباء عليه، دون أن يتلقى خدمات ذات طابع جيد، وواضح وشفاف.

ويقول: كان من الأجدر بالبلدية التفكير في تطوير البنية التحتية، مثل مواقف السيارات العمومية، وتسيير خطوط نقل عامة بدل سيارات الأجرة "تاكسي" إلى الكثير من ضواحي المدينة، التي تفتقر إلى مثل هذه الخطوط، وهذا لا يلغي أن هناك مشاريع حيوية البلد بحاجة إليها، مثل شبكة الصرف الصحي.

ويضيف: البنك الدولي يدفع باتجاه اللامركزية في الحكم المحلي، لكن هذا المنطق يمكن أن يكون نظرياً جيداً على صعيد دول فيها استقرار وذات طابع ديمقراطي وشفاف، لكن في حالتنا فليس هناك دولة، كما أن الهيئات المحلية غير قادرة على تغطية نفقاتها بذاتها، وإذا ما أضفنا إلى ذلك الانقسام الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني، واستمرار التصنيفات مثل لاجئ، وفلاح، ومدني، إلى غير ذلك، فلا شك أننا بحاجة إلى حكم مركزي قوي لتعزيز الصلة بين المواطن والبلد.

وتشارك المواطنة مي عودة، جحشان رأيه، مضيفة "إن العدادات مسبقة الدفع وتحديداً تلك المتعلقة بمواقف السيارات، تضيف عبئاً على كاهل المواطنين".

وتضيف عودة: قد تكون العدادات مسبقة الدفع جيدة للشركات والجهات القائمة على وضعها، مثل البلدية، أو شركة الكهرباء إلى آخره، لكن بالنسبة للمواطن فهي تحمله أعباءً إضافية، وتفرض عليه دفع رسوم للخدمة قبل تلقيها، دون النظر إلى ظروفه أو قدرته على الدفع من عدمها.

وتقول: لا أعتقد أن العدادات مسبقة الدفع، تمثل حاجة بالنسبة إلينا، بل قد تكون في أحسن الأحوال آلية للتشبه بالآخرين، أو تحسين إيرادات جهات مستفيدة من هذا الشأن.

وتردف: من المؤسف أن نجد في بلادنا من يبحث عن وسائل تضيق الخناق على المواطنين، في الوقت الذي نعاني فيه من ارتفاع معدلات البطالة والفقر، عوضا عن تكريس أشكال من التكافل والتضامن الاجتماعي.

أمر عادي

وفي تعليقه على الموضوع ذاته، يرى إبراهيم أبو هنطش، الباحث المشارك في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، أنه لا بد من التفريق فيما يتعلق بنظام الدفع المسبق بين القطاع العام ونظيره الخاص.

ويقول أبو هنطش: في حالة تركيب عدادات من قبل القطاع الخاص، فهذا يعني دفع ثمن الاستهلاك أو الخدمة قبل الحصول عليها، الأمر الذي من شأنه أن يوفر سيولة للشركات التي تتبع هذا الأسلوب، ويقلص أو يلغي النفقات المرتبطة بالجباية، لكن في حالة تركيب عدادات الدفع من قبل هيئة عامة أو بلدية، مثل تلك العدادات التي وضعتها بلدية رام الله في الشوارع، فإن ذلك يرتبط بتحسين السير، والوجه الحضاري للبلد، وتحسين إيرادات الجهة المشرفة على هذا الموضوع.

ويتابع: هذا النظام معتمد في الكثير من الدول، ولها عوائد إيجابية على أكثر من صعيد، لكن في مثل حالتنا، لا بد من مراعاة أكثر من مسألة.

ويوضح ما ذهب إليه قائلاً: فيما يتعلق بموضوع العدادات على مواقف السيارات برام الله، ينبغي أن يكون السعر المطروح رمزياً، وأن توظف الإيرادات للمصلحة العامة.

وهو يشير إلى أن نظام العدادات مسبقة الدفع، ينبغي أن يشهد تغييراً بحيث تكون هناك معاملة تفضيلية لمن يفرض عليهم ويستفيدون منها، خاصة وأنهم يدفعون رسوم الخدمة قبل تلقيهم لها.

حاجة محلية

وفي معرض تناوله للمسألة ذاتها، يؤكد أحمد أبو لبن، مدير عام بلدية رام الله، أن مشروع عدادات مواقف السيارات، اعتمد من قبل البلدية قبل نحو عامين، ضمن مشروع "المئوية"، والذي أطلقته البلدية خلال نيسان العام ٢٠٠٨، لمناسبة مرور ١٠٠ عام على تأسيسها.

ويشير أبو لبن، إلى البند (١١) ضمن محور تطوير البنية التحتية والبيئية، الوارد في مشروع "المئوية"، والذي يلفت إلى وجود مشروع لدى البلدية لتوفير عدادات اصطفاف للسيارات لفترات محددة في مركز المدينة بنظام الدفع المسبق، تصل كلفته إلى ٣٠٠ ألف دولار.

ويتابع مدير عام البلدية: العدادات تعتبر جزء من الخطة الإستراتيجية للبلدية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠، وبالتالي فهي نتاج حاجة ورؤية للبلدية.

ويلفت إلى قيام البلدية العام الماضي، في إطار ترويجها لمشروع العدادات، بطرح الموضوع على صندوق تطوير وإقراض البلديات، وتحديداً د. إياد الرمال، المدير التنفيذي للصندوق، وسماح أبو عون، مديرة المشاريع فيه، مبينا أن الصندوق تحمس كثيراً للمشروع، وأبدى استعداده لدعمه لقناعته بأهميته.

ويردف: مشروع العدادات أحد المشاريع التي نفخر بها، فبعد عامين على إطلاق فعاليات ومشاريع المئوية، هناك الكثير من الإنجازات التي تحققت على الأرض.

ويبين أن الغرض من مشروع العدادات ليس مالي، بل تنظيمي، ويتمثل في تنظيم السير والحركة في المدينة.

ويستدرك: العدادات تعني تحديد سقف زمني لوقف السيارات، وبالتالي فهي لا تشجع التوقف الطويل في الشوارع كما يتم الآن.

كما يرى أن جانباً من أهمية المشروع، تكمن في إيجاد مواقف معتمدة للسيارات على جانبي الطريق.

وهو يشير إلى أن البلدية راعت ضمن منظومة المشروع الوضع الاقتصادي، مضيفاً "تصل كلفة الساعة لدى وقف السيارة إلى ٥,٥ شيكل، بينما في حالتنا فإن المبلغ لن يتجاوز ٢-٣ شيكل".

فوائد متعددة

ويتابع: لدى تشغيل هذه العدادات، سيلمس كثيرون فائدته في توفير خدمة التوقف السريع للكثيرين، وهو ما يبدو متعذراً اليوم، أما من يريدون إشغال الشوارع لفترات طويلة، فسيجدون أن من الأحرى بهم اللجوء إلى المواقف الخاصة وهذا ما يصب في تنظيم السير بالمدينة.

ويلفت إلى أن السقف الأعلى لإيقاف السيارات ضمن المشروع لن يتجاوز الساعتين على الأغلب، مبيناً في الوقت ذاته، أن المشروع حيوي ويسهم في خدمة الأطراف المختلفة ذات الصلة.

ويضيف متسائلاً: ما هو المعيب في أن تقوم البلديات بتطوير إيراداتها عوضا عن أن تظل تعتمد على المساعدات الخارجية.

ويتابع: ما المعيب في أن نبادر إلى تنفيذ مشاريع مدرة للدخل، وتوفر الاستقلال المالي للبلديات، خاصة وأننا نرفض المنح المشروطة.

ويتطرق إلى أن العدادات التي سيصار إلى تشغيلها قريباً، لن تشمل مركز المدينة فقط، بل ستشمل عدداً من الشوارع في ضواحي رام الله، مثل شارع القدس.

ويدرك أبو لبن، أن المشروع لن يحل مشكلة الاكتظاظ وأزمة السير في مدينة رام الله لوحده، لكنه يؤكد أن المشروع جاء ضمن منظور ورؤية شمولية لدى البلدية.

ويدلل على ما يذهب إليه بمشروع "مجمع المنارة"، وأعلنت عنه البلدية العام ٢٠٠٨، من خلال مسابقة لإقامة التصميم الخاص به.

ويقول في هذا الصدد: لقد حضرنا كافة الوثائق المتعلقة بهذا المشروع، ونحن بصدد طرح تحضير العطاء الخاص بالمشروع، الذي سيستوعب ٥٠٠ سيارة خصوصي، وليس عمومي.

كما يشير إلى نية البلدية ضمن رؤيتها لتنظيم المدينة، تبليط شارع "المعرض"، وتوسعة الأرصفة الخاصة به، مبيناً أن ذلك لا يعني بالضرورة أن الشارع سيكون للمشاة فقط.

تجربة شركة الكهرباء

وعموماً، لا تعتبر تجربة العدادات مسبقة الدفع، شأناً جديداً على الساحة الفلسطينية، إذ سبق وأن اعتمدتها شركة كهرباء محافظة القدس منذ عدة سنوات.

وبالنسبة إلى القائمين على الشركة، فإن موضوع العدادات أثبت فعالياته، إلى الحد الذي دفع بالشركة إلى اعتماده اليوم، كمتطلب إجباري في المساكن الحديثة.

ويذكر هاني غوشة، مدير العلاقات العامة والدولية في الشركة، أن الأخيرة اعتمدت موضوع العدادات مسبقة الدفع منذ زهاء أربعة أعوام، مضيفا "لقد بات العداد الآن إلزامياً".

ويوضح غوشة، أن فكرة استخدام العدادات كانت موجودة لدى الشركة منذ سنوات، مبينا أن الشركة قررت اللجوء إليه لاعتبارات عدة، من ضمنها كونه يسهم في تقليص معدل استهلاك الكهرباء.

وفي هذا الصدد يقول غوشة: استخدام العدادات مسبقة الدفع، يعمل على تخفيض استهلاك الكهرباء بطريقة غير مباشرة، إذ أنه يدفع المشتركين إلى تقنين الاستهلاك، ما يعني تحقيق توفير بنسبة تصل إلى ٣٠٪.

كما يلفت إلى أن استخدام العدادات يؤدي إلى عدم تراكم الفواتير على المشتركين، أو تحميلهم عبء دفع فوائد مقابل عدم تسديد فاتورة الكهرباء.

ويبين أن مشروع تركيب العدادات مسبقة الدفع، شرعت به الشركة بالتنسيق والتعاون مع سلطة الطاقة.

ويمضي بقوله: استعمال العدادات يعني أن المشترك يدفع ثمن الاستهلاك مسبقاً وبطبيعة الحال أولاً بأول، وهذه مسألة مهمة ومناسبة للجمهور والشركة على حد سواء، ما يعني أن هذا الأسلوب أفضل بكثير بالنسبة إلينا من الناحية الاقتصادية، الأمر الذي يمكننا من دفع فاتورتنا لشركة الكهرباء الإسرائيلية دون تأخير.

ويستدرك: نظام العدادات مسبقة الدفع، أسهم في تحسين مستوى الجباية بالنسبة للشركة، التي تصل الديون المستحقة لها على المشتركين في مناطق امتيازها إلى نحو ٤٥٠ مليون شيكل.

ويبلغ عدد مشتركي الشركة حالياً في مناطق امتيازها، وتشمل محافظات القدس، ورام الله والبيرة، وأريحا زهاء ٢٠٠ ألف مشترك، علماً بأن عدد العدادات التي تم تركيبها يبلغ نحو ٢٠ ألف عداد حسب غوشة.

وهو يرى أن اعتماد نظام عدادات الدفع المسبق أمر جيد، ليس على صعيد توفير خدمة الكهرباء بل وغيرها مثل مواقف السيارات، مضيفاً "هذه الطريقة تسهم في توفر سيولة للمؤسسات والجهات المعنية، فضلاً عن أنه يعفيها من تحمل أعباء الجباية الاعتيادية، وفي نفس الوقت فهي لا تزعج الجمهور بأمور مثل قراءة العدادات الاعتيادية، أو وصول الفواتير من عدمها".

على صعيد آخر، فضلت مصادر مسؤولة في مجموعات العمل التابعة للمجلس التشريعي، عدم التعليق على هذا الشأن، عازية موقفها إلى أنه ليس حالياً ضمن اهتماماتها، وأنها بحاجة إلى مزيد من الوقت لفحص هذا الموضوع وآثاره، لا سيما فيما يتعلق بمواقف السيارات في رام الله.

many farmers are refusing to sell. Farmers are apprehensive because of their concerns about the environmental impacts of such a project, especially that they have no idea what kind of factories will be erected, and because this means a decrease in the already dwindling agricultural lands, as most of the lands were confiscated for the Wall.

Available data shows that the project was planned to serve the interests of Israel, the majority of industries and products will be marketed by Israel which will gain market advantage by using Palestinian cheap labor. Palestinians benefiting from such a project are the only few that exploit peoples' ignorance for their personal and financial purposes at the expense of the Palestinian cause.

Below are the UAWC positions on joint industrial zones:

- The area of cultivated lands will be reduced.
- Production patterns: agricultural products from these zones adhere to trade and export needs (i.e. fiscal benefits), thus marginalizing national priorities and strategic needs.
- Work patterns: a large portion of the labor force working in agriculture will be attracted to these zones and hence abandon its current employment.
- The patterns of work for rural women shall change and this will create a deficit in agricultural labor and will be reflected in the decrease of agricultural production.
- Land shall turn into a pure economic commodity, it will become detached from social and national values, thus making it open for trade regardless of the nationality or type of the investor (given that land prices are expected to rise).
- Land planted with fruit tress shall be bulldozed; this is a threat to the flora of Palestine. If these areas disappear, it will take a long time to rehabilitate them.
- Such zones encourage the expansion of Israeli settlements and the expropriation of lands, especially cultivated ones.
- Industrial zones will shrink the space and national organizations have to develop the agricultural sector in Palestine.
- There will be an increase in the dependency over Israeli goods, especially strategic ones.
- A large portion of irrigation water in these areas shall be diverted from agricultural lands to serve these zones and the related infrastructure.
- Uncertainty: such zones suffer from the political and security instability in the region, similar to the Erez industrial zone; as well as from closures and checkpoints.
- The normalization and tightening of relationships between Palestinian and Israeli farmers may lead to more integration in the Israeli community; it may also intensify the infiltration of the Israeli intelligence in the Palestinian rural community by controlling the source of people's livelihoods (work and travel permits).
- Such zones would also contribute to changing people's mentality and thinking modes, i.e. economic benefits, personal investments and interest would thrash resistance, fighting occupation, and commitment to land. It would make it alluring to accept any political offer from the occupation for the sake of personal interests and capital investments.

"Palestinian Workers and Development Plans," by Muhammad Jawabreh, the Progressive Labor Union Front (PLUF)

The final paper at the workshop was presented by Muhammad Jawabreh from the Progressive Labor Union Front (PLUF), entitled "Palestinian Workers and Development Plans." The PLUF defines development as comprehensive growth and welfare for the entire community and its sectors. Jawabreh remarked that: since the labor force constitutes the majority of our community, any development plan should consider it in both planning and implementation. Development plans should be based on actual facts and realities, and should consider the answer to 'where are we? What do we want? And how shall we do it?'

This paper reads the Palestinian reality as a continuous and ongoing conflict between two projects. The first is the national one that is rooted in Palestinian national aspirations and believes documented in PLO charters and bylaws, mainly an independent Palestinian State, the right to self-determination, and the right of return. The second project is the one championed by the USA and falls within the efforts of the international community towards a "viable and geographically connected" Palestinian State.

As for the situation of Palestinian workers prior to the Oslo Agreements, this can be summed up as follows:

- The Palestinian economy was in a continuous confrontation with the occupation.
- The Palestinian labor force was continuously exploited by the occupation and Palestinian capital.
- An annual average of 200,000 workers worked in Israel in the period between 1967 and the early 90s. Around 120,000 were regular workers while a similar amount worked informally and irregularly for long years in exploitive conditions (in terms of rights, pay, and type of work).
- The experience and skills of Palestinian workers were not developed or upgraded in Israel; they were developed and used on Palestinian soil during the closures in the first Intifada through individual initiatives.

After the Oslo Agreements in 1993 and the establishment of the PA, a new reality was formed which had a tremendous effect on the course of the Palestinian labor force and socioeconomic structures of the Palestinian community, despite the fact that Israel still controlled the security and economic aspects of Palestinian lives.

Palestinians could now export and import goods on their own, but under full Israeli control over borders, crossings, quality, and quantity. This has put emerging national industries in an unfair and incompatible competition with unregulated imported goods, which lead to the discontinuation of certain industries such as the shoe and garment industries as well as some other light industries. This has changed Palestinian capital from a production-based, to trade based. Many Palestinian businessmen and industrialists were transformed to agents and brokers for Israeli (and other) goods, thus decreasing the chances for the development of a national industrial sector and shifting investment to the service sector (telecommunications, banks, insurance companies and real estate) as well as fostering the establishment of the relevant economic infrastructure for trade and imports as the number of importers from Israel increased.

Despite the new employment opportunities generated by such changes for workers with certain academic qualifications, the potentials for developing Palestinian emerging economy have decreased and thousands of workers in many industrial fields have joined the ranks of those who lost their jobs in Israel because of the employment regulations adopted by the Israeli occupation since the first Gulf war in 1990.

Additionally, and after the Oslo agreements numerous joint economic projects have emerged. Such projects have been and still are promoted by many politicians; the most prominent is Shimon Peres who visited the lands of Khadoury in the early 90s promising the establishment of a joint industrial zone, which has gone with the wind as the land was later confiscated by Israeli military forces and was used for what is called the District Coordination Office (DCO). This actually happened concomitantly as a new Israeli industrial zone was being erected near the lands of Khadoury on the lands of Tulkarem and adjacent to the 1948 borders. The Geshuri factory for agricultural fertilizers and pesticides was moved to this zone after an Israeli court order closed its operations in Betah Tekva for environmental reasons. As time passed eight more factories, owned by Israelis, opened in the area and it currently employs around 600 Palestinian workers (who were able to get the needed permits for access and work). Work conditions in that zone are severe and unfair. Workers are paid around 60 NIS for 11 hour workday with no health or safety regulations despite the hazardous tasks they do. This area is just and example of many other zones operating in the same manner in the West Bank.

As Al Aqsa Intifada started in 2000 and was accompanied by changes that touched every aspect of Palestinian lives, Israel made sure to build facts on the ground through direct surveillance and control over resources and through the construction of the Wall. Unemployment and poverty rates soared, the Palestinian economy became dependant on foreign assistance and resources, and the internal dispute was heightened. All this was in tandem with the inexistence of a clear strategy on the official level for resistance.

The Union Movement in the Face of the Current Reality

The union movement has played a significant role throughout the Palestinian struggle against occupation and its policies of alienating Palestinian institutions from their national agenda. However, this movement, like all other movements, has been affected by the outcomes of the Oslo agreement. The links between its demands as a movement and its union struggle with its adherence to the newly established national authority blurred the boundaries between the two; all under the name of the struggle for state building and the strengthening of the Authority on the ground.

Meanwhile, Palestinian unions, as is the case of all other organizations, have become more exposed to the external world, and were able to build unrestricted relationships with international movements and unions. Nonetheless, the benefits of these relationships, such as sharing and disseminating professional and practical experiences and making the voices of Palestinian workers heard, are outweighed by disadvantages of the lack of clear policies for the Palestinian union movement. This has rendered such relationships as a form of prestige while many union programs have become hostage to the visions and projects of donor unions.

Worker unions are weak, divided, and are monopolized by union leaderships that no longer belong to the working class; the Chairman of the Palestinian General Federation of Trade Unions (PGFTU) also works as a Deputy Minister while the members of the executive committee are General Directors in different PA institutions and many leaderships of union branches are working at or retired from security services.

All of the above have yielded a union movement that is unable to influence economic and social policies in a manner that might be more effective and serve the interests of workers and their roles in economic development.

Recently joint industrial zones have been discussed within the framework of the development plan adopted by the Salam Fayyad government with the support and supervision of the World Bank and other international parties. This is all under the stipulations of Palestinian and Israeli cooperation in a manner that would guarantee impressive results in the general overview of the peace process, a process that has been limited to the motto of a viable Palestinian State that is geographically connected.

Economically speaking, these zones aim at encouraging investment in Palestinian lands and alleviating poverty and unemployment thus easing up people's lives. The main element for attracting investment is actually worker rights; wages would be low (assumptions presented are 1500 NIS for skilled workers and 1200 NIS for unskilled ones and agricultural family businesses) and daily-based to dismiss union rights. Such rights are not being discussed in any clear or defined manner, and as the union movement is weak and unable to defend worker rights they are unable to be effective in shaping Palestinian economic policies.

There are several forms of industrial zones in the Palestinian areas, these are:

1. Palestinian (historic) industrial zones within city boundaries: these employ a relatively small number of workers (1 to 9 workers per establishment), who work on daily basis. Such zones are fully owned by Palestinians, they are chaotic and random, short on space, and lacking the proper services. Additionally, many of those areas have become part of residential neighborhoods that have randomly expanded because of the limited available land in area A.
2. Border & settlement industrial zones: there are more than 12 industrial complexes built on expropriated Palestinian lands, these are owned by Israelis and are under the full control of Israel in terms of access and work permits. These zones house many factories that have been relocated from Israeli cities for environmental reasons, for cheap Palestinian labor, and in order to be able to market their products as if they were Palestinian in the Arab world or in other parts of the world. Such factories exploit the Palestinian workers and employ them in inhumane conditions (there are around 33,000 to 55,000 workers). The Israeli Knesset had decided to implement Israeli labor laws in these zones hence treating them as Israeli lands. However, there is no form for executing the law given that there are no more than 5000 organized and regular workers in those areas.

   Dealing with these zones, especially when it comes to labor, is a very complicated issue. These are occupied lands (settlements/ confiscated) and are part of the national agenda of refusing to deal with them as a realty on the ground. However, there is a need for taking stands and practical measures by Palestinians to work on substituting for the damages they caused by being there, and by affecting the overall situation, and that of those who work in them.
3. Joint industrial zones have been promoted as the magic solution to poverty and unemployment and as a main attraction for private sector investment in Palestinian lands; all this comes at a time when Israeli measures are making people's lives more difficult Occupation is the main source of Palestinian problems and getting rid of it is the key to all political, social, or economic solutions.

In that context, there are talks about the establishment of joint industrial zones in:

- Al Jalameh in the Jenin area funded by the German government.
- Tarqumia in the Hebron area funded by the Turks and the World Bank.
- The agricultural industrial zone in Jericho funded mainly by the Japanese and partially by the USA.

As for work conditions in those areas:

- No legal framework has been defined (i.e. whose law?) which may protect worker rights.
- The roles and profit percentages of mediator companies (for hiring workers) have not been defined yet.
- Wage levels are unknown.
- Access and permits are unclear.
- Work benefits (severance pay, retirement, provident funds, etc.) are unknown.

It should be noted that all of the planning and discussions are taking place at a time when unemployment and poverty rates are soaring and when 718,000 workers are looking for jobs (2006).

Finally, the paper discussed the role of the PA in protecting worker rights. The PA is responsible for protecting Palestinian workers from poverty, unemployment, and exploitation. It should also be responsible for providing jobs for all Palestinians according to economic plans and programs it adopts along with other production groups (workers, employers, and the government).

the Battle Land and in the International Arena", in December 2001 a practical agenda was drawn for the course of the Zionist State until 2025. A major outcome of the conference was the discussion of the demographic threat; for in 2025 it was noted that Arabs will make around 60% of the total population of historic Palestine. Consequently, four complementary strategic plans were adopted to limit the Arab population to 30%. These are: the Unilateral Separation Plan, Greater Jewish Jerusalem- the capital of Israel- Plan, the Galilee Development Plan, and the Negev Development Plan. The objective of these plans are to "rebalance" Zionism within the Zionist State as opposed to the Arab demographic dominance, and to maintain the continuity of the "upper hand" policy of Zionism over economics, politics, and lands along with forming a significant stability for it thus allowing for its acceptance regionally and internationally.

This paper shall focus only on the Unilateral Separation Plan and the Zionist approach to the region both politically and economically. There are three main pillars to the separation plan: the Apartheid Wall, Zionist military zones, and bypass roads for settlers. Additionally, there was much talk about the Zionist plan for the economy of the West Bank and its economic alternatives for making Palestinian ghettos viable for the next 25 years in a manner that can be marketed and hence funded internationally.

A new name had to be invented for the Zionist economic plan in order for it to be accepted on the official, popular, and international levels. Naturally, the Bush administration adopted this project in 2003. The President portrayed this in his speech at a University in Florida in 2003 when he announced that he had a vision for the region that would hold the title of "building of a viable and geographically interconnected Palestinian State." Since then any one following up with the global political discourse would notice the concomitant use of "Palestinian State" with "viable" and/or "geographically interconnected," even though the use of the word "State" should automatically reflect the intrinsic components of any state which are viability and geographic interconnectedness.

We, as Palestinians, do own a viable agricultural sector in the north of the West Bank and an industrial sector in Nablus and Hebron, a touristic sector in both Jerusalem and Bethlehem, and a cattle stock in the Hebron area. These sectors are not fully developed in the modern sense but are nevertheless viable. The Zionist plan seeks to destroy these sectors.

On June 9, 2005 the Jordan valley was announced as a closed military zone for the first time since 1967, and there are talks about the digging of a channel along the borders of this zone that is 3m deep and 5 wide to be filled with barbwire and monitored with advanced sensory systems and military patrols.

In 1983, the Zionist State commenced upon the construction of a web of bypass roads to connect settlements with each other and with the State in a way that guaranteed that none of these roads would pass through Palestinian towns and villages. In 2005 the government of the occupation decided to build walls along both sides of these roads in order to protect settles and to prevent Palestinian from using them. These roads that sever the West Bank horizontally and vertically are not even noticed by the International community as part of the separation plan or the Apartheid Wall.

Technically speaking, when the occupation talks about confiscating 12% of the lands of the West Bank for separation reasons, it actually translated to the confiscation of 46% of the West Bank. This percentage represents 14% confiscated for the Wall, 30% for closed military zones, and 2% for settler roads. In other words, 46% of West Bank lands are directly controlled by the occupation; these contain 82% of our water reserve and thousands of dunums of agricultural and grazing lands.[3] Additionally, this means the division of the West Bank into 22 cantons or ghettos and the prevention of the existence of any international borders for Palestinian lands with any country other than the Zionist State. Additionally, this means the isolation of our political and economic capital, Jerusalem, as well as a destruction of the religious Christian tourism sector in Bethlehem.

Each Ghetto would then be connected to the other via one or more tunnels. In 2005 there was talk about 22 tunnels and then during the "peace negotiations" this was increased to 48 which were thought of as an achievement! Additionally, 34 permanent military checkpoints, or crossings as they are called these days, have been constructed to connect the West Bank to the lands of 1948. Jerusalem is under siege and so is Bethlehem; our water and lands in the North have been confiscated and the West Bank has been disengaged from Gaza. All this leaves no hope for a viable State.

The World Bank committed to the idea of "viability" for marketing part of it internationally as an economic project; projects that are promoted as the only economic option and as the only one fit for maintaining the viability of the promised Palestinian State. This was evident in the allegation of the Bank that only option for viability was the construction of 9 to 12 joint (international-Palestinian-Israeli) industrial zones at the borders; this was published in a study in 2004.

Currently, there are 12 settlement industrial zones in the West Bank and 5 other small industrial zones. These encompass around 1414 factories amounting to around 1.3% of the number of factories in the Zionist State at a time when government investment in these zones amounts to 20 million NIS in each, which is around 22% of the total government investment in industrial zones all over historic Palestinian lands.

Zionist statistics and studies, mostly dating to 2006, have indicated that settlement industrial zones have grown by 21% compared to 1999 at a rate that is much higher than that in the Zionist State (which is 14%). Additionally, Israeli exports to the West Banka and Gaza have double the amount of exports to entire continent of Asia despite the fact that Palestinians are only 3.5 million people compared to the 4 billion residing in Asia. These numbers portray the importance of the Palestinian market for the viability of the Zionist State, and this was one reason behind the special attention given to settlement industrial zones in particular and settlements in general and the efforts to turn them into non-negotiable facts on the ground. Furthermore, and since 2005, most of these zones have been expanded via the expropriation of lands.

Nonetheless, and despite the massive political and media efforts to normalize relationships between the Zionist State and Arab countries, Arab people still refuse to buy Israeli products and oppose such normalization. Therefore, the Zionist State has been seeking alternatives that would allow it to bypass this popular, and sometimes the official but shy, boycott strategy ; and it was for this reason that joint economic zones were promoted and adopted by the World Bank.

There is a two-pronged project. The first part is the construction of new industrial zones in "B" areas close to the 1967 borders, which are controlled militarily by the Israelis but with the civil administration in the hands of Palestinians. The international community would then sponsor the layout of the needed infrastructure, and investments may be Palestinian, Israeli, international, or joint ones. By 2008, four such industrial zones were revealed; the Jenin (Al Jalameh) industrial zone (funded by the German government), the Tarqumia industrial zone (by the World Bank), another zone in Bethlehem (funded by the French), and an industrial touristic zone south of Hebron (funded by the Japanese government).

The second part of this project is the start of accession negotiations for the Palestinian Authority (PA) and other Arab and Islamic countries to the World Trade Organization (WTO), for which opening borders in front of foreign goods is a fundamental rule for becoming a member. This means that if the PA joins the WTO, then it will no longer have the authority to adopt laws and regulations that may prevent Israeli products, even if these were the agricultural products of settlements, from entering its markets. As for the Arab/ Islamic level, acceding to the WTO means the lift of all forms of boycott of Israeli products; not just for those labeled "made in Israel" but also those produced in joint industrial zones and labeled "made in Palestine."

Along the same lines, the Japanese government has published a study about the joint agro-industrial zone proposed in the Jordan valley. The study talks about planting thousands of dunums and the creation of thousands of employment opportunities for Palestinians in addition to designating the products of this area for export purposes. This project is planned to be a joint Palestinian-Israeli-Jordanian and Japanese one along with other countries who may contribute to it.

Most of these projects and plans are usually under the umbrella of "promoting exports;" despite the fact that some studies – for example- have noted that the Jordan valley which makes up to 28.5% of West Bank lands produced 25.2% of the vegetables, 5% of the fruits, and 1.25% of the grains is consumed by the West Bank and Gaza. Severing the Valley from the West Bank and designating it for exports only would exacerbate the Palestinian food gap rather than shrinking it. Such a project would consume water, soil, financial, and human resources without actual returns from exports or from added-value taxes or even at the nutritional value for the Palestinian people.

Furthermore, Jerusalem and Bethlehem have always been a main contributor to the Palestinian economy as pillars in the tourism industry. The Zionist State, however, has found ways to control this sector and any other religiously and touristically significant sites regardless of the outcomes of any negotiations. The French played a central role in this; during the "peace negotiations", the French and the international mediators did not negotiate for opening the checkpoints and borders for the movement of Palestinians and their visitors but rather talked about opening separate passages for tourists through these checkpoints. In other words, tourists and visitors will not witness the Palestinian suffering on the checkpoints they themselves are crossing but quite the contrary; their paths will be decorated with murals while Israeli soldiers would receive them with greeting cards and complimentary sweets (according to the French requests for encouraging tourism). Additionally, local tourism is totally marginalized even if most countries in the world depend on it in one form or the other, to keep the tourism sector alive and use it as an indicator for the welfare of their people.

In 2005 there was a decision that by the end of 2009 any foreigner who wanted to enter PA lands would have to have a permit, and hence would have to go to his/her consulate or embassy in Jerusalem or Tel Aviv for that. But as tourists had not have time to do this or to wait for a permit, the answer was a set of regulations put forward by the Army. Any group wishing to visit PA lands in general, and Bethlehem in particular, would have to cross through the main checkpoints, or crossing as they are called, and hence require "coordination" with the Army. Groups staying in Israeli hotels, especially those in East Jerusalem settlements, would enjoy a smoother coordination process. Consequently, the expansion of settlements is directly linked to tourism because every expansion includes a number of hotels.

Finally, Israeli studies, especially those from the Peres Peace Center, predict that the number of Palestinian workers working in joint zones by 2025 would be around 500,000. Such zones would also yield a return of $1.5 to $1.7 to the Zionist State for every $1 benefiting PA lands in addition to the creation of 300,000 employment opportunities inside the Zionist State in the fields of IT and service support for such zones.

"The Effects of Joint Industrial Zones on the Palestinian Agricultural Sector," by Eng. Omar Tabakhna, the Union of Agricultural Works Committees (UAWC).

The third paper presented at the workshop was from the Union of Agricultural Works Committees (UAWC) by agricultural engineer Omar Tabakhna, entitled "The Effects of Joint Industrial Zones on the Palestinian Agricultural Sector." This paper discussed the national, political, and social outcomes that affect the Palestinian community as result of the creation of joint industrial zones. The paper first gave a general idea about agriculture in Palestine.

The agricultural sector is considered the primary productive sector in the Palestinian economy as it constitutes the main source of income for the majority of families living in rural areas (and these make up to 70% of Palestinian families). The total Palestinian land area is 6,023,510 dunams (5,660,820 in the West Bank and 362,690 in the Gaza Strip). Agricultural lands cultivated by Palestinians make up to 30.3% of this area (1,826,096 dunums in 20052006/), which is only 53.9% of the total area of lands fit for cultivation. As for the types of products: fruit trees make up the majority of planted lands (62.2%) while grains and field crops make up 27.2% and vegetables make 10.6%. This reflects the limited diversity of agricultural produce in Palestinian areas. As for the water available for irrigation: there are 84.3 million m^3 per year in the West Bank, which are used to irrigate 130,000 dunums, and there are 4000 water cisterns in Gaza in addition to many new ones being dug without permission from the Palestinian Water Authority (PWA). According to the PWA demand for irrigation water in Gaza in 2005 reached 82 million m^3. Additionally, 16.1% of the Palestinian workforce is employed in the agricultural sector (in 2006); while only 14.5% of them were women. Although this percentage shows the limited engagement of women in the formal labor market, it is believed that their contribution to the informal market is much higher.

There are at least seven Israeli industrial zones that have been constructed on Palestinian lands and are run by settlers; these entail various types of industries. Israel has purposefully moved environmentally-hazardous industries from its lands to such zones and to zones constructed at the borders between the West Bank & Gaza and Israel. Evidence shows that relevant Israeli authorities have been adopting an environmentally harmful approach towards Palestinian lands. They have allowed trafficking of toxic and hazardous waste to Palestinian areas, many barrels of which were discovered in Jenin and Gaza.

Most of the studies about joint industrial zones tackle the economic aspect of such zones and reflect the positive impacts only. However, after observing and interviewing farmers in the Jenin area, an area proposed for a joint industrial zone, it turned out that they had no clue about the project, and the reason for not knowing is that no one has ever consulted them about it.

The proposed industrial zone is to be constructed on part of Marj Ibn Amer (the Jezreel valley) north of Jenin and west of a village called al Jalameh; locals call the plot to be used the "airport" or "airfield." This area is considered as the most fertile in the Jenin area as it is part of the Marj which is considered as the food basket for the region. The PA, Israel, and 'Shamal' (North) Company are partners in this project. Shamal has embarked on buying land from farmers, however there are speculations that the whole project may fall apart because

[3] I dunum = 1,000 square meters

economy, which encourages the utilization of science and technology instead of focusing on land alone. This means that focus now is to shift from diplomacy to science and technology, for he thinks that the Middle East has been highly dependant on diplomacy and strategies instead of seeking to develop the economy which would have alleviated poverty and fostered the building of a practical trustful relationship with Israel. As these potential changes have not taken place yet, the Valley of Peace Project is the first step to foster peace, regional stability in the Middle East, and social development via economic tools and regional and global cooperation. According to Peres, political processes tackle borders but economic tools tackle relationships and it is much more feasible to reach an agreement based on relationships than one on borders; and eventually good economic relationships would lead to an agreement about borders. The Valley of Peace therefore marks the beginning of moving towards the modern world with a perspective geared towards the future and towards new market development and opening up to new relationships; hence, it shall depend on the funds of parties that are interested in the development of new markets. While Israeli tanks were roaming the streets of major Palestinian cities, which they have reoccupied in 2002, Ehud Olmert, then Minister of Industry, Trade, and Employment in the Sharon government, was trying to promote the idea of separating economy from politics as if they were two separate entities.. The idea was that Israelis were not in conflict with the Palestinians when it came to economics, on the contrary each party may actually complement the work of the other in economic markets; according to Olmert "[we] will not allow politics to interfere in the development of economic relationships with our Palestinian neighbors. Industrial zones will solve the problems of Palestinian unemployment and the high cost of work for Israeli industrialists- who are currently transferring work to the Far East- without creating a security problem because Palestinians will not enter the Green Line."

Along the same lines, when Netanyahu wanted to create a different impression about his government's actions of land confiscation to build settlements and military training camps, he talked about economic relationships and not politics because the latter failed to become the key towards peace in the region. All previous efforts have concentrated highly on politics and disregarded economic aspects and this formula has to change according to Netanyahu who "...told Obama that Palestinian economic development can minimize the conflict to the extent that later it would be possible to reach political solutions."

On a parallel level, there is an international discourse that supports such arguments. For example, Gordon Brown expressed his reservations on the chances for any political progress without the support of a strong economic development. He pointed out that the "dramatic changes in Northern Ireland in the past years are the best example of such an argument and therefore moderates should be given the means to build their future on one hand, and the costs of going back to fighting should become way too high on the other. This would consequently promote the establishment of a viable initiative along with advancing prosperity thus achieving more security for Palestinians and Israelis alike."

The claim of supporting the peace camp on the Palestinian side, or in other words providing more economic support for moderate Palestinians, is a sham. The debate about such a support is not taking place parallel to any political program; it only gives economic advantages to a certain cohort of Palestinians whose partnerships with Israeli peers in economic projects would lure more international support in the name of peace to the latter. Additionally, the majority of these projects are controlled directly by Israel as it has full control over land. Hence, partnership or joint benefits is intrinsically a false concept; the case is merely a reorganization of dependence and subordination along new economic frameworks and relationships claiming to be forms of cooperation and partnership without eliminating dependency which will continue to exist under military control and through the control of access points created by this military power.

Finally, Palestinian capital does not see the need to reach a political agreement for joint industrial zones to be launched; again this support comes from within the Palestinian private sector.

Models of Industrial Zones

Many critical studies, both political and economic, have been produced regarding the Qualifying Industrial Zones (QIZ)[2] model being promoted in Arab countries. The experiences of these zones in Jordan and Egypt may shed a light on what the case would be for similar ones in Palestine; of course with taking the contexts of each country into consideration. Obviously, the chief common denominator is the ability of each of these zones to compete in terms of cheap labor, energy, taxes, and the availability of needed infrastructure, etc. This has made QIZ in Arab countries a lucrative space for Israeli industrialists who owned factories in settlements. Amos Rabin, CEO of the Kibbutz Industry Association (KIA), stated that KIA is seriously considering the establishment of factories and the transfer of production lines to duty free zones in Jordan. He added that QIZ in Jordan were initiated by corporations from the US, Turkey, and Jordan and that Israeli delegates met with the general manager of a designated Zone and discussed the conditions that shall be provided by the Jordanian government and the Zone administration for Israeli factories planning to transfer their production lines there. Rabin also stated that the duty free zone near Aqaba possesses many advantages such as cheap and available labor, generous government support, cheaper infrastructure and energy costs compared to Israel, its proximity to the Port of Aqaba and Southern Border Crossing, as well as the ability to market products in Arab markets.

The crucial question at this point is whether these zones (in both Egypt & Jordan) have achieved the goal of alleviating unemployment, something the Palestinians are aspiring for. Actual experience indicates that what happened in Jordan reinforces the concept that when workers sell their labor force, competition seizes to be limited to products but includes labor as a commodity open for global competition and not just for the local one. Industry and its need for cheap labor is like a Bedouin whose connection to land is based on the availability of water and grass, what happened in Jordan is that water and grass have been moved and the Bedouin stayed in his place. Jordanian laborers were accused of being disdainful and Asian workers were brought to operate QIZ, but the truth is that Jordanian workers preferred unemployment to the low wages and wretched conditions in these zones. The Middle East Report (MERIP) sates that "for instance, more than 80 percent of the firms located in Jordan's 12 zones (two new zones were approved at the WEF meeting) are South Asian textile and luggage manufacturers. Nearly half of the 20,000 workers are not Jordanian. Though a minimum wage of $3.50 per day is official policy, QIZ managers commonly express ignorance as to whether this is actually enforced by QIZ firms." The case of Egypt is also very similar, Indian and Turkish companies were able to move to QIZ at a time that less than a dozen Egyptian investors, all affiliated with the governing party, work there.

The above does not negate the idea that such forms of cooperation aim at restructuring economic relationships in the region. Wertheimer in his statement to the United States House Committee on International Relations in June 2002 describes his proposal for a new Marshall Plan for this area with the following main points:

- The establishment of economic development centers in non-oil producing countries in the eastern Mediterranean- starting with Jordan, Israel, Turkey, and, in due time, the PA.
- Redrawing the Map of the Middle East- economically.
- Increasing people's standard of living will reduce the power of terrorist groups.
- This plan can be launched without the need to wait for a peace agreement.
- Reducing economic disparities between oil-producing and non oil-producing countries in the region.

The Valley of Peace:

One of the largest joint Israeli- Palestinian- Jordanian projects; which is supported by Japan (along with other candidates). In 2006 Japan announced its "Corridor for Peace and Prosperity" peace initiative which would be based on common economic development and effort, rather than on continuous contention over land. Shimon Peres gave this idea much attention during his participation in an international conference in New York in September 2006 which was organized by former U.S. President Bill Clinton. In March 2007, at a two-day conference in Tokyo was organized and included officials from Japan, Israel and the Palestinian Authority. In the same month the Israeli Cabinet officially decided to adopt the Peace Valley plan. In a joint meeting the Foreign Minister of Israel Tzipi Livni, Jordan Abdul-Ilah Khatib, the Palestinian Prime Minister Salam Fayyad, and Foreign Minister of Japan Taro Aso announced their decision to move on with the project put forward by Israeli President Shimon Peres and to launch the "Valley of Peace" project by starting an agro-industrial zone south of Jericho.

The Modiin- Ramallah IT Company:

This is another form of joint economic relations taking place in settlements, and one of the smallest initiatives in size. This IT Company is a joint Palestinian Israeli venture that was widely covered by European media as a model for joint operations. The company's name is G.ho.st (Ghost Inc.) and has its main office in the settlement of Modiin and another office in Ramallah. In this case Israel is benefiting from the low wages of the multitude of Palestinian IT graduates seeking jobs, similar to many other Israeli companies that had to outsource most of its operations. This project was supported by individuals and institutions such as Michael Eisenberg of Benchmark Capital in California and Noa Rothman, granddaughter of Yitzchak Rabin, whose organization promotes joint dialogue. Recently, the launch of the company took place with the attendance of Tony Blair and the organization of a conference that was concluded by taking memento photographs next to the separation wall built by Israel on occupied lands.

Olives of Peace

Olives of Peace is a joint Israeli-Palestinian business venture aimed to sell olive oil, and is another model of such initiatives. This olive oil was first marketed in Japan and there are negotiations to export it to the US and other countries. The idea for this project came as a result of discussions between the two parties and an initiative by a new organization called "Crossroads" which seeks to foster bilateral relationships and focuses on relevant agricultural, environmental, and industrial projects; it is funded by The Japan External Trade Organization (JETRO). The owners of this project, specifically Palestinian ones, do not see that their initiative is at conflict with or hurts other Palestinian initiatives that market olive oil to many European countries and who were able to do so with having to partner with Israeli oil producers; the latter actually benefited from having Palestinians as their partners and were able to sell oil as a product of peace. This case is an example of a major issue that occurs when the Palestinian private sector opens up and builds partnerships with Israeli businesses; the damage to the national economy is not taken into consideration and, unfortunately, this results because national policies that aims to regulate such ventures do not exist.

Jenin—Gilboa:

The central plan is an industrial zone that will be built on the Palestinian side of the border. A logistical center and a medical center are planned on the Israeli side, and there are talks about cross-boundary projects in higher education and vocational training as well. The connecting point is the Jalameh crossing, which will probably have to be moved and expanded to accommodate the new plans. The zone can be used for textile, wood, and food products and can provide tens of thousands of job for the entire region

According to Gershon Baskin, the director of the Israel/Palestine Center for Research and Information (IPCRI), "the Jenin-Gilboa development plans will move forward if the local leaders have their way. The central governments have only to facilitate their work. To begin the physical work on the industrial zone, they need final agreements on technical issues concerning electricity, water and access roads. The plans have been advanced; financing is available from Germany and elsewhere. Groundbreaking could take place by January and the process of creating thousands of new jobs on both sides of the border could begin. A meeting of these local leaders and others from both sides took place this past weekend in the Konrad Adenauer Foundation Center in Lake Como, Italy, sponsored by IPCRI and the Adenauer Foundation in Jerusalem."

In addition, a lot is being said about the Tarqumia Industrial Zone, the announcement of which came after the Ankara Forum on Tuesday, November 13, 2007. The zone was planed to extend over B and C areas and its establishment was seen to boost the Palestinian economy by attracting foreign investment, creating sustainable jobs, and generating income in the Hebron area. A disagreement about control over security in the area seemed to be emerging between Palestinians and Israelis; however, security issues in the entire country and not just in this zone are under the full control of the Israeli occupation. The creation of such projects without ending the occupation will not yield anything that is much different from the Erez industrial zone. At its peak before the second Intifada, there were around 200 factories in the Erez zone, 100 were owned by Palestinians and employed 1,845 workers while 98 were owned by Israelis and employed 3,100 workers, along with two joint projects employing 50 workers. However, all of this seized to exist because of Israeli access restrictions put on Palestinian workers and the departure of all Israeli companies before the Israeli disengagement from Gaza. The remaining Palestinian companies (around 25-40) closed as well because the 400 workers who they employed were denied access by Israel; today the Erez industrial zone is a deserted place. Any planned industrial zone shall be subject to Israeli security measures as Israel controls all borders and has full control over import and export from those areas in addition to its control over the movement of individuals; this makes Israel in control over the fate of these zones in the future.

"The Zionist Vision for the West Bank Economy," by Daw'od Hammudeh, The Grassroots Palestinian Anti-Apartheid Wall Campaign.

The second paper presented in the workshop was prepared by Daw'od Hammudeh from The Grassroots Palestinian Anti-Apartheid Wall Campaign entitled "The Zionist Vision for the West Bank Economy".

Over the years many conferences that aimed at shaping the policies of the Zionist State have taken place. Most recently was the Herzliya Conference that was launched in 2000 to gather the political and scientific Zionist leaderships from within the State and from the world. During the preparation for the second conference, entitled "Israel in

[2] Qualifying Industrial Zones (QIZ) are designated geographic areas that enjoy a duty free status with the United States. Companies located within such zones are granted duty free access to the US markets, provided that they satisfy the agreed upon Israeli component, as per the pre-defined rules of origin.

Palestinian Development among Sovereignty and Dependency: Industrial Zones as a Model [1]

In a widely attended workshop in Al Bireh

- Bisan Center for Research and Development emphasized that the "joint industrial zones are a reflection of the absence of development and a reinforcement of the state of economic dependency on the Israeli occupation".
- The Palestinian Grassroots Anti-Apartheid Wall Campaign: "Industrial zones are an economic alternative for making the apartheid system and ghettos viable.
- Union of Agricultural Work Committees: "a reinforcement of capitalist powers with a political agenda that would allow Israeli products to invade Arab markets".
- Progressive Labor Union: the objective [of these zones] is not to find solutions for unemployment; it is to provide cheap labor for the occupation's industries.

Bisan Center for Research and Development, The Palestinian Grassroots Anti-Apartheid Wall Campaign, the Union of Agricultural Work Committees, and the Progressive Labor Union Front organized a widely attended workshop in al Bireh entitled "Palestinian Development between Sovereignty and Dependency: Industrial Zones as a Model." presented in a workshop different working papers that discussed the issue of Industrial Zones from various angles and viewpoints.

"Development and Sovereignty in the Palestinian Case, Industrial Zones [are] another form of Absence," by Iyad Riyahi, Bisan Center

According to the paper submitted by Iyad Riyahi from Bisan, and entitled "Development and Sovereignty in the Palestinian Case, Industrial Zones [are] another form of nonexistence," the new Palestinian strategy is based on the idea that development is an entry point to the State and achieving this is done through upgrading public sector performance, promoting good governance, and constructing the economic foundations needed to foster Palestinians' demands for independence. The development/sovereignty controversy is increasingly spreading in Palestinian circles; does development necessarily lead to an acceptable political solution? Is the development "project" a valid alternative to the political solution? This controversy is brought more to the forefront as more economic scenarios and solutions are being presented on one hand,because poverty threatens peace, on the other raise the costs of the struggle making it much more expensive to revert to it, and thirdly because the search for political solutions is time consuming and meaningless. Therefore it would then seem imperative to focus on joint [Palestinian- Israeli] economic development issues instead of wasting time on the actual conflict on the ground. This seems to be the viewpoint of the Japanese Foreign Minister whose country is supporting part of the Valley of Peace project. These arguments would then prioritize the development project making the future State its product and thus dictated by it; that is if the need for such a Sate would still exist given that the current authority is able to fulfill the required tasks.

Furthermore, the increasingly expanding economic and service infrastructure has only been able to survive based on two main arguments: first, that this is an economy that is only viable based on the minimal resources allowed for by the occupation, and second, it utterly adheres to the neo-liberal agenda championed by the World Bank and the International Monetary Fund (IMF) which is within the context of the neoliberal polices that have been rapidly spreading in the general frame called globalization. This has, in addition to other political commitments, guaranteed the continuation of foreign funding for the Palestinian Authority (PA), and at the same time maintained the Palestinian economy as ideologically globalized on one hand and confined in ghettos on the other. Yet, even if the official policy is committed to neoliberal principles, the PA's ties with the global economy have to go thorough Israel which continues to remain the only decision maker in respect to forms of economic relations between the PA and the world. It is no secret that that Palestinian economy has only been able to survive because of foreign assistance; the economy continued to shrink for the past nine years and Palestinian companies have directed their production plans and commodity choices on the basis of the Israeli security costs rather than on other economic factors.

Friends in the Fight for Markets

Palestinians should not be very concerned with the political conflict, there is another form of struggle in which Palestinians and Israelis can be allies, the real fight today is that of markets, and both parties can score victories in that; these are arguments backed by many politicians and businessmen in Israel such as Stef Wertheimer, one of Israel's leading industrialists who confines the conflict to the creation of jobs and calls for letting go of political solutions or political powers because the latter have become limited. Wertheimer in a speech to the U.S. Senate in 2002 remarked:

> "We are talking about peace and stability. The Jewish community living in the Territories is not the problem, both Israelis and Palestinians can achieve victories. The problem is to provide jobs and wages. The coming war shall not be Jews vs. Arabs; it will be that of industry and markets. Conventional wars are something from the past and the conflicts taking place now are just residues. People have thought at one point that political will can solve the problem but now they have understood the limits of such a will."

Similarly, Amos Shapira, Director General of Cellcom and Elisha Yanai, Director General of Motorola commended President Shimon Peres's political and economic initiative and said that Israeli businessmen had established an organization together with 50 Palestinian businessmen, whose aim is to strengthen the economic relations between the countries and that this organization was planning for a big economic conference in the middle of October 2009 with the participation of the Prime Minister, the chairman of the PA, and businessmen from the Palestinian Authority, Israel, Jordan and from all over the world, in order to strengthen the joint economic relations. Elisha Yanai also noted that economic cooperation between the countries and the economic strengthening of the Palestinian Authority are necessary and required elements in order to strengthen the peace camp on the Palestinian side.

The voices of leading Israeli businessmen calling for economic solutions are also backed by those of politicians wanting to bribe Palestinians to stop calling for the end of occupation. This goes even further that some of these politicians actually think that economic development is a form of humanitarian assistance from Israel to the Palestinians. For example, Shimon Peres the head of the State that confiscates Palestinians' freedom and land and kills their children, said in May 2008, on the 60th anniversary of the establishment of the Israeli State:

> "They do not have a strong government. They do not have an army. We can neither unite nor divide them. We cannot help them politically. All we can do is to assist them economically."

This stance is very similar to that of Ariel Sharon's in 2004 when he declared that he wants to "destroy the Palestinians politically but owes them jobs and wages." Pere believes that the major developments since WWII have been a result of the modern

[1] For full documentation on the reference papers, please visit our website at: www.bisan.org

يصدر هذا الملحق بالتعاون مع
ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

المكتب الرئيسي: عمارة النهضة، الماصيون
رام الله – فلسطين
هاتف: ٠٢-٢٩٨٧٨٣٩
فاكس: ٠٢-٢٩٨٧٨٣٥، صندوق بريد: ٧٢٥
e-mail: bisanrd@palnet.com
Website: www.bisan.org

للتواصل معا...
يهتم مركز بيسان للبحوث والإنماء، في وجود علاقة قوية ومميزة مع:
* المراكز والمؤسسات المجتمعية (المنظمات القاعدية)، وخاصة المنتشرة في الريف والمخيمات الفلسطينية.
* الأشخاص الناشطين في العمل المجتمعي، ولديهم الاستعداد للعمل ضمن أجسام تطوعية.
* الأشخاص ذوي الكفاءات أو الخبرات في المجال البرامجي أو البحثي.
يمكن لأي مركز مجتمعي إرسال نبذة عن المركز، بأهدافه وبرامجه، موضح فيها سبل الاتصال الهاتفي والبريدي، وكذلك يمكن للأشخاص إرسال سيرهم الذاتية على عنوان مركز بيسان للبحوث والإنماء:
bisanrd@palnet.com
وذلك لأي تعاون مستقبلي محتمل، مع رجاء توضيح المرسل لرغبته عند إرسال النبذة أو السيرة الذاتية.